

فوزی الاخناوی

حرکة التاريخ

قضايا و مفاهيم

إهداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

فوزى الاخناوى

حركة التاريخ قضايا ومفاهيم



دار الثقافة الجديدة

اسم الكتاب: حركة التاريخ- قضايا ومفاهيم

تأليف: فوزى الاخناوى

مركز البحوث العربية والإفريقية- ٥ شارع حسن برادة

متفرع من شارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة

القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤ - ٣٥٧١٤٧٨٥

البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org

الموقع على الإنترنت: [Website:www.aarcegypt.org](http://www.aarcegypt.org)

الناشر: دار الثقافة الجديدة

(شركة ذات مسئولية محدودة) ٣٢ ش صبري أبو علم - باب اللوق

القاهرة - ت/ف: ٢٣٩٢٢٨٨٠

البريد الإلكتروني: elguindimohamed@hotmail.com

الطبعة الأولى: ٢٠٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٣٢٣١

الترقيم الدولي: 0 - 043 - 231 - 977

تمهيد:

ما من أحد يتصدى لكتابة التاريخ لمعاصريه أو للأجيال اللاحقة إلا ويفعل ذلك عن قصد أو غير قصد في إطار فلسفة معينة. ومهما حاول أن يكون علمياً وموضوعياً في تقريره للحوادث، فلا بد أن يواجه أسئلة ومشكلات تتجاوز حدود العلم، لا يمكن الإجابة عليها إجابة قاطعة. ومع ذلك فلا بد من مواجهتها لفهم التاريخ وموقف الانسان: ما الصدفة، وما الضرورة؟ هل هناك قوانين تحكم حركة التاريخ، هل يعيد التاريخ نفسه؟ أيمن التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها؟ وما أثر الدور الذي قام به بعض الأفراد، وهل تنسب اليهم أم إلى عصرهم؟ إلى أي مدى يمكننا أن نقارن عصراً بعصر وتطوراً بتطور؟ وما أثر الحروب والأزمات والثورات والمكتشفات العلمية على حركة التاريخ، كيف يؤثر الاقتصاد والتقنيات والحضارة والأديان والسياسة على مسار التاريخ، وكيف تؤثر القوى الاجتماعية بعضها على بعض؟ أسئلة كثيرة لا يستطيع المؤرخ ان يتجنبها، ولأنه لا يستطيع أن يتجنبها فلا بد أن يجد نفسه على حدود الفلسفة، وعلى حدود فلسفة التاريخ.

وهو يفلسف التاريخ أيضاً كلما أجاد النظر في منهجه، أخيراً نصل إلى المعنى المألوف من فلسفة التاريخ: إنها مجموعة من الآراء والافكار التي تتأمل تاريخ الانسان ككل، سره الخفي، سياقه، حركته، قوانينه، القوى التي تتحكم في سيره. بهذا المفهوم تكون فلسفة التاريخ فلسفة بالمعنى الدقيق، فكراً يتأمل الانسان والعالم، لا لأجل التأمل المطلق، بل لأن تاريخ الانسان، أو وجوده في الزمان وتغيره وتطوره عنصر أساسي في بناء كيانه. ومن هنا يصبح لفلسفة

التاريخ معنى شامل، ومن هنا أيضا نجد أنها تنشأ غالباً في عصور القلق والأزمات والحروب والتحولات الاجتماعية الكبرى. إنها تريد عندئذ أن تفهم الحاضر، وربما حاولت أيضاً أن تتنبأ بالمستقبل. ويصدق هذا على هيجل وماركس وإشبنجلر وتونبي والقديس أوغسطين وغيرهم...

شهد عصرنا ذروة التعقيدات التي بدأت تتكون في القرن التاسع عشر، فلقد بلغ العالم درجة من التعقيد، بحيث لايجدي في فهمها عملية التحليل التاريخي البحت، فبالنسبة لمعظم الناس: يبدو تتابع الأحداث في التاريخ المعاصر شديد السرعة والتناقض والغموض، وأن القوى التي تحركها شديدة الخفاء وغير منطقية، ولا يمكن التحكم فيها، لدرجة أن تجعلهم يشعرون بالضياع في هذا العالم، من تاريخ ليس من صنعهم.

لذلك، من أجل الوصول إلى معرفة تاريخية أرقى، كان لابد من إحداث تغيير في طبيعة الدراسات التاريخية، باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية ذاتها، والانتقال من إثارة الاسئلة حول نظرية الرقي، والقيمة العلمية للمعرفة التاريخية، إلى نظرة شاملة، تعيد النظر في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

إن الوصول إلى أجوبة متماسكة يتطلب المعالجة الشاملة، التي تتعامل مع التاريخ كوحدة متطورة، تعاين أساسيات التكوينات الاجتماعية التاريخية، تحدد ثوابتها ومتغيراتها ودينامياتها، في ترابطها مع حركة التاريخ العالمية، بعد أن أصبحت المتغيرات الإقليمية والقومية شديدة الصلة أو التأثير بأحداث ومتغيرات عالمية الأبعاد. هذا النهج يتطلب إطاراً عاماً، وأداة معرفية، وتحليلاً لهذه القراءة، وليس الرصد الكرونولوجي للأحداث المتتابعة.

أن مناهج البحث التاريخي تتطور في كل مرحلة من مراحل تطور علم التاريخ نفسه. فهناك علاقة جدلية بين بنية العلم المعرفية ومناهج البحث في هذا

العلم، بحيث تناسب مناهج البحث المرحلة التاريخية في تطور العلم من جهته، كما أنها تساعد العلم على الانتقال لمرحلة أخرى بمناهج جديدة من ناحية ثانية.

منذ أن بدأ الانسان يسعى على سطح الارض راوده سؤال ما يزال يلح في طلب الاجابة حتى الآن، من أين، ولماذا وإلى أين؟ وعلى الرغم من أن الاسطورة، والفكر الدينى، والفلسفة، والعلم، قد حاولوا جميعاً تقديم الاجابة على هذا السؤال اللغز المرتبط بوجود الانسان فى الكون، فإن السؤال ما يزال بالنسبة للانسان، لغزاً محيراً مضمناً، وما يزال السؤال مطروحاً على نحو أو آخر.

وفى طيات المحاولات الدائبة التى بذلها الانسان للحصول على إجابة مرضية لهذا السؤال ظهر علم التاريخ، باعتباره أحد الآليات التى يستخدمها الانسان لفهم حقيقة الوجود الانسانى، فى ماضيه وحاضره ومستقبله. وهكذا تحددت، منذ البداية، قيمة المعرفة التاريخية بوظيفتها الثقافية الاجتماعية.

هذه الرحلة الطويلة التى قطعتها المعرفة التاريخية، منذ نشأت فى رحم الأسطورة، حتى تطورها العلمى المثير فى العقود الاخيرة، كان هدفها معرفة الانسان فى حياته الاجتماعية، وفى إطار ثقافته. ولم يكن ممكناً أن تتطور المعرفة التاريخية فى جانب بعينه بعيداً عن بقية جوانبها - ومن ثم فإن فلسفة التاريخ التى تبحث فى اتجاه حركة التاريخ، والقوى الفاعلة فى هذه الحركة، ومضمون التاريخ ومغزاه، كانت تتطور بشكل يوازي تطور مناهج البحث فى الدراسات التاريخية، بهدف: تطوير كيفية الحصول على المعلومات، وتحليلها، وعرضها، ثم محاولة كشف العلاقة السببية داخلها، وصولاً إلى إستنتاجات تفيد فى تحقيق الهدف النهائى من الدراسة التاريخية وهو تفسير العالم من أجل تغييره.

*** الفصل الاول** عنوانه المنهج كآلية فى البحث التاريخي، يتعرض للعلاقة بين بنية العلم ومناهج البحث، وأثر الانتقال من فلسفة التاريخ وأزمة المنهج الى البحث عن إطار نظري يستوعب حركة التاريخ المعاصر، ليس لمجرد رصد الأحداث، انما لتجاوز الوصف الى التحليل والتفسير والتنبؤ الاحتمالى.

*** الفصل الثانى** موضوعه أن لكل نمط إنتاج زمانه الخاص، فحركة التاريخ مراحل من زمان معين من نمط الإنتاج، فيه تتحرك الأحداث، وبه تتجدد كعلاقات اجتماعية ، ترسمها أنماط الإنتاج، فى حركة تكونها و ترابطها وتفككها وتحولها.

حركة الزمان فى حركة البنية الاجتماعية ، تعنى أن حركة التاريخ ليست سوى صيرورة البنى الاجتماعية ، فى ارتباطها بتطور حركة الصراع الاجتماعى، والتاريخ فى النهاية محصلة عوامل متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة من العلل والضرورات، والعوامل الذاتية، تتفاعل مع العوامل الموضوعية ونتيجتها تحدد صيغ التحقيق، والتمفصلات بين المراحل الكبرى.

من هذا الفصل نخلص الى عدة نتائج أولها أن نمط الإنتاج الآسيوى أو الخراجى، هو المدخل لفهم تاريخ الشرق السياسى و الدينى ثانيا انه لاحتمية ميكانيكية فى التاريخ ، فالتراكم التقنى ينتج فقط إحتمالات، وأمكانية لا ضرورة حتمية. ثالثا تعلمنا مدرسة الحوليات أهمية التحقيق فى حركة طويلة، لإدراك الاتجاه العام لتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية، مع إدخال الانثروبولوجيا والحياة اليومية للناس العاديين فى سياق الأحداث .

*** الفصل الثالث** يتناول دراسة تطبيقية تاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالى العالمى:

باعتبار أن النسق الرأسمالى العالمى - وحدة التحليل الأساسية - هو نظام متكامل فى مجموعة، ومن ثمة تعمل قوانين الحركة فيه على مستوى العالم بأسره، وتقسم العالم الى قسمين : بلدان مركزية متطورة متحكمة، و أخرى هى الاغلبية طرفية فقيرة، تابعة، مستغلة، ضمن علاقة فيها يصدر المركز الى بلدان العالم الثالث أزمات التراكم العالمى ، وتناقضات التطور الرأسمالى (الإفقار والبطالة وأزمات الكساد والتضخم وتهديد البيئة)، وأن لحظات القطع الحاسمة

في التاريخ، تعبر عن مراحل أزمة النظام الرأسمالي، أما آليات ضبط وتنظيم
أزمات التراكم - فتحدد خصوصية وأشكال التحولات النوعية في هذا النظام،
خلال عصور الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية، المرحلة الاحتكارية
وحاليا مرحلة الرأسمالية المالية.

هذا هو الخط الرئيسي للتطور الرأسمالي بصورة مجردة، كإطار عام يحكم
ويفسر التناقضات والممارسات الفعلية لحركة الأحداث، كما نشاهدها في التاريخ
المعاصر.

الاسكندرية في ٢٤/٦/٢٠٠٨

المؤلف

الفصل الأول:

إشكالية المنهج فى علم التاريخ

المنهج كآلية في البحث التاريخي

الأسطورة والتاريخ:

منذ البداية حاول الانسان التعرف على ماضيه لكي يفهم حاضره من ناحيه، ولكي يجد في هذا الماضى سنداً ودعماً لوجوده الآن في إطار الجماعة من ناحية اخرى. وإذا كان الانسان قد لجأ الى الاسطورة كآلية لتفسير interpret اللغز المتعلق بوجوده في الكون، ولتفسير الظواهر المحيطة به، فإن محاولته هذه كانت هي الخطوة الاولى لبناء المعرفة العلمية، سواء في مجال التاريخ أو غيره، فإذا كانت الاسطورة ملاذ الانسان حين كان العقل البشرى ما يزال في طور طفولته الاولى، وبغض النظر عن التفسيرات المختلفة للاسطورة، فإن الاسطورة حاولت ترقيع النقص في ذاكرة الانسان.

لقد ظهرت "أساطير الخلق" لتحاول الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالخلق والتكوين وأصل الإنسان، وعلاقته بالكون. وكانت هذه الأساطير هي المحاولة الأولى للحصول على اجابات يحتاجها الإنسان لتفسير وجوده وقصته في العالم. وإذا كان البعض يصف الأسطورة بأنها العلم البدائي، فإنه ينبغي علينا أن نشير إلى أن المعرفة التاريخية قد ولدت من رحم الأسطورة، وتربت وترعرعت في حجرها. إذ أن أحداث القصص الأسطورية تدور حول أصول الأشياء ونهاياتها. وهنا نجد المجتمع الإنساني يلجأ إلى أساطيره للحصول على التفسيرات المطلوبة لمختلف الظواهر الغامضة، سواء في الطبيعة، أو في ماضى التطور الإنساني. وإذا كان تصور التاريخ على أنه علم تصور حديث نسبياً، فإن التاريخ، من حيث كونه سجلاً لنشاط البشر وسعيهم لبناء الحضارة، قد بدأ مع بداية المجتمع الإنساني نفسه، ولا يقلل من أهمية هذه الحقيقة حقيقة أخرى مؤداها أن الاسطورة كانت اكثر من العناصر (التاريخية) في هذه الكتابات المبكرة.

لقد حاولت الأساطير الأولى أن تفسر ما صعب على الإنسان إدراكه فى بداية رحلته الكونية. بيد أن الأسطورة، من ناحية أخرى، عجزت عن توضيح البعد الزمنى والبعد المكاني فى القصة التاريخية. فالزمن فى الأسطورة متداخل دونما تحديد، لأن بناءها يقوم على أساس أن الزمن لم ينته بل مايزال مستمراً. ولذلك فإن الفكرة الأسطورية عن الزمان كيفية ومجسمة، لا كمية مجردة. فالفكر الأسطوري لا يعرف الزمن بوصفه تعاقبا للحظات زمنية متشابهة، كما أن الإنسان الأول لم يعرف فكرة الزمن التى تشكل لنا إطار التاريخ، كذلك فإن علاقة الأسطورة بالمكان هى بعينها علاقة البناء الفنى برموزه، فالمكان رمز للأسطورة ولكنه ليس مسرحاً حقيقياً لأحداثها التى تدور خارج حدود الزمان والمكان، ولأن العملية التاريخية ثلاثية الأبعاد، إذ أنها تقوم على العلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته... فى إطار المكان، فإن تطور المعرفة التاريخية كان يستوجب البحث داخل هذه المنظومة الثلاثية بحيث تحتم انفصال التاريخ عن الأسطورة فى مرحلة لاحقة.

لقد أدخلت الأساطير مظاهر البيئة الطبيعية فى نسيج القصة التى تروىها لمحاولة تفسير لغز الوجود الإنسانى فى الكون. ويرى بعض الباحثين أن أساطير العالم القديم، التى تمثل واحداً من أعمق منجزات الروح الانسانية كانت نتاجاً لتأملات كونية عميقة من جانب الإنسان. فهناك الكثير من الأساطير القديمة تتناول موضوعات مثل الحق، ونظام الكون، وشكل الإنسان، وبناء الحضارة. ومن ناحية أخرى، فإن عدداً كبيراً من الباحثين يتفقون على أن الأسطورة تعبير عن وعى الجماعة الإنسانية بذاتها وإدراكها لهويتها، كما أنها تعكس بناء الحياة الاجتماعية، وعلاقة هذه الحياة بعالم الآلهة والقوى الغيبية.

لقد ربطت الأساطير الكنعانية، مثلاً بين ظروف البيئة من خصوبة أو جدد وبين صراع الإله بعل (رب الخصوبة والحياة)، والإله موت (رب العقم والموت). أما أساطير الخلق الهندية فتكشف عن رغبة الإنسان الطبيعية فى الوصول إلى تفسير للغز الوجود الإنسانى، كيف وجد الكون؟ وكيف يعمل؟ ومن

أين يأتي الإنسان؟ وما وظائف عناصر الطبيعة وعلاقتها ببعضها البعض؟ وما سر القمر والشمس والرياح والعواصف، والفيضان والجفاف؟.

لقد اختلطت محاولات الإنسان الأولى لتسجيل تاريخه بالصياغات الأسطورية، ولم يكن له أى دور واضح فى الفعل التاريخي فى هذه الصياغات الأسطورية. إذ اتسم التراث الإنسانى الباكر فى مجال الكتابة التاريخية بهذا الخلط المثير بين فعل الإنسان ومشئته القوى الغيبية، وكانت الكتابات التاريخية الأولى تسجيلاً لأفعال ليست من قبيل الفعل الإنسانى، وإنما هى من أفعال الآلهة. ولم يكن البشر فى هذه التواريخ الباكرا يمثلون عنصراً من عناصر القوة والنشاط والفعل، ولكنهم كانوا وسيلة هذا النشاط وأدواته المسخرة بأيدي الآلهة. وهكذا كانت التسجيلات التاريخية الباكرا عبارة عن تواريخ حكومات الآلهة، وأشباه الآلهة. ولم يكن التاريخ قد نزل بعد من عليائه ليسجل قصة الإنسان فى الكون وسعيه لبناء الحضارة. وهنا نجد الأسطورة تحكم التاريخ، فالأسطورة حكاية مقدسة تلعب أدوارها الآلهة وأشباه الآلهة.

وبطبيعة الحال، نزلت الأسطورة من سماء الآلهة إلى عالم الإنسان، وبدأت ترصد تاريخه وتسجله وفق شروطها وفى إطار رموزها وقد اختلف الباحثون حول هذا الأمر، إذ يذهب البعض إلى أن الأساطير "تسجيل تاريخي" للأحداث الجارية عبر ماضى الجماعات الانسانية والشعوب، على حين يذهب البعض الآخر إلى القول إن الأسطورة تمثل تاريخاً قديماً متوارثاً بين الأجيال المتعاقبة التى تتناقلته بالتلقين الشفاهي، ونادراً ما تأخذ الأسطورة أشكالاً أو نماذج محددة بل إنها غالباً ما تتطوى على عناصر يمتزج فيها الخيال بالخرافة.

أن الأسطورة لا تحمل التاريخ كله، وإنما تحمل "نواة تاريخية"، وغالباً ما تكون الصياغات الأسطورية لهذه "النواة التاريخية" محملة بترجمات تعبر عن وجدان الجماعة التى أنتجتها، كما أنها - فى الوقت نفسه - تعبير عن الذات

والهوية وتحمل تصوراً نفسياً تعويضياً لصالح الجماعة من كونها تجسيدا للواقع التاريخي".

ولا يعنى هذا أن الأسطورة نتاج للخيال المجرد، وإنما هى ترجمة لملاحظات واقعية ورصد لحوادث جارية، ولكن فى إطار فنى يخدم الأهداف الثقافية الاجتماعية التى يحتاج المجتمع لتحقيقها من خلال أساطيره. وعن طريق الأساطير ومن خلالها، عرفنا ما عرفناه عن تجارب الأولين وخبراتهم المباشرة التى تعود إلى أزمان سحيقة تسبق "التاريخ المكتوب". ومن هنا يمكن القول بأن الأساطير نظام فكرى متكامل، استوعب قلق الانسان الوجودى، وتوقه الأبدى لكشف الغوامض التى يطرحها محيطه.

ومن يبحث فى الأسطورة سوف يجد مادة تاريخية ثرية تشكل بناءها، ففى رأى فريق من الباحثين أن أساطير (الطوفان، أو الدمار بالنار السماوية، أو الأعاصير)، التى تتسم بالشمولية وتكرر لدى معظم الشعوب، دلالة على تجارب وخبرات عاناها الجنس البشرى فى مطلع حياته. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الأساطير التى تتعلق بالتكوين وفصل السماء عن الأرض قد سربت بعض تفاصيلها فى الكتابات التاريخية اللاحقة على نحو يكشف عن تأثير الأسطورة فى منطقة الشرق العربى، ولا سيما أساطير التكوين السومرية.^(١)

التراث العبرانى والتاريخ:

وإذا ما أخذنا ما كتبه العبرانيون أنفسهم باعتباره تاريخاً، فإننا سنجد أن العناصر الأسطورية والغيبية تمثل لحمة الكتابات العبرية (التاريخية) وسداها. بيد أن التراث العبرانى، من ناحية أخرى، يمثل مرحلة أبعد سارها الفكر التاريخى حين اختلط بالفكر الدينى.

فالنصوص التوراتية التى تتحدث عن موضوعات تاريخية تعتبر من أقدم الكتابات "التاريخية". وإذا كانت الأسطورة قد سبقت "الكتابات التاريخية الدينية"،

فإن تأثير الأسطورة لم يختف وإن خفت حدته. ويحتل سفر الملوك في التوراة اليهودية مكانة خاصة في تاريخ الفكر التاريخي بفضل ما يتضمنه من مادة تاريخية غزيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن التسجيلات العبرانية الأولى قد سارت شوطاً بالتاريخ نحو توضيح الدور الإنساني فيه، وتقليل تدخل الآلهة والقوى الغيبية في شئون البشر. بيد أن اعتقاد اليهود بأنهم (شعب الله المختار) جعلهم يسجلون في أسفارهم أخباراً عن أفعال الله من أجلهم وتدخله في توجيه حركة التاريخ لصالحهم.

ولأن فكرة التاريخ لدى العبرانيين تتمحور حول فلسفة غائية هدفها طمأنة اليهود بوعدهم بالأمل في المستقبل، ولأن فكرة التاريخ العبرانية تدور حول بني إسرائيل أولاً، ثم البشرية كلها بعد ذلك، فإن كتابة التاريخ في التراث العبراني طورت منهاجاً يسعى إلى رسم الصورة المثالية لمسيرة التاريخ العالمي، بحيث يتوافق مع فلسفة التاريخ العبرانية الغائية. وقد أدى هذا إلى أن صارت كتابة التاريخ في التراث العبراني لا تستهدف الحقيقة التاريخية، وإنما تستهدف صياغة الرواية التاريخية وفق النموذج اليهودي، وفي إطار فلسفة التاريخ اليهودية التي تؤكد أن الرب سوف يتدخل في النهاية لصالح شعبه المختار.

وهكذا كانت فكرة التاريخ لدى العبرانيين تتمحور حول فلسفة تاريخ غائية تفسح مجالاً واسعاً لدور الرب في توجيه أحداث التاريخ وقد أدى هذا بالضرورة، إلى تخلف منهج البحث التاريخي، لأن "الحقيقة التاريخية" لم تكن هدف هذا النمط من الكتابة. والمادة التاريخية في أسفار العهد القديم لا تقدم الحدث التاريخي في إطاره الوضعي، وإنما تصوغه في قالب الذي ينبغي أن يتقارب فيه لكي يتسق مع الغايات الدينية التي حكمت كتابة تاريخ اليهود وقصتهم في العالم.

ويرى بعض الباحثين أن الكتابات التاريخية فى التوراة تحدد بداية ظهور القصص التاريخى الحقيقى فى تاريخ كتابة التاريخ، وأن "سفر الملوك" يمثل فكرة التاريخ لدى العبرانيين خير تمثيل، فكاتب هذا السفر يهدف إلى إقناع اليهود بأن الإخلاص الدينى له قيمته، وذلك عن طريق وضع أمثلة تاريخية على المصائب التى حلت بهم عندما تخلوا عن دينهم. إذن الكتابة التاريخية بدأت فى شكلها الجنينى داخل الأسطورة وقد سربت أساطير الخلق والتكوين التى انتشرت فى المنطقة السامية قديماً كثيراً من عناصرها إلى التوراة التى ينسبها اليهود إلى موسى "عليه السلام" وقد أضاف إليها الأحبار اليهود ما يخدم فكرة أن اليهود "شعب الله المختار"، وفكرة الوعد بالأرض المقدسة والخلاص فى المستقبل.

ويهمنا فى الدراسة أن نؤكد على أن العهد القديم قد استوعب فكرة التاريخ بمضامينها السائدة فى المنطقة السامية منذ القدم، وهو ما يعنى أن التراث الأسطورى الذى حكم فكرة التاريخ عند السومريين والبابليين والكنعانيين والمصريين القدماء قد اتخذ شكلاً دينياً غائياً فى فكرة التاريخ العبرانية، فالنظرة اليهودية إلى التاريخ ترى فيه تاريخ بنى إسرائيل أولاً، ثم تاريخ البشرية بعد ذلك. ويعتقد عامة اليهود أن هدف التاريخ هو تشييد مملكة المخلص الذى سيأتى فى آخر الزمان ليقم مملكة الرب فى أرض الميعاد.

هكذا، إذن، نصل إلى أن فكرة التاريخ فى المنطقة السامية القديمة (المنطقة العربية الآن) قبل ظهور الإسلام كانت مزيجاً من الفكر الأسطورى والفكر الدينى الذى وضع التاريخ، بأحداثه ووقائعه، داخل نطاق فلسفة غائية تهدف إلى صياغة أحداث التاريخ لخدمة أهداف أخرى غير البحث عن الحقيقة، أو رصد العلاقة السببية فى الظاهرة التاريخية، وفى ظل هذه الظروف اختلطت الحقائق التاريخية بالتصورات الأسطورية والغيبية، وبقي التاريخ عملية يشارك البشر فى صنعها وتتولى الآلهة توجيه مجراها. ولم يكن ممكناً فى ظل هذه الظروف الفكرية أن تتطور مناهج البحث التاريخى إلى آفاق جديدة تخطو بها نحو تحويل التاريخ إلى "علم" بالمعنى البسيط الذى يهدف إلى كشف غير المعلوم، وكان هذا

بشكل عام هو إطار فكرة التاريخ فى المنطقة بعد ظهور الإسلام الذى بدأت معه مرحلة جديدة من التطور، كان للدراسات التاريخية ومناهج البحث نصيبها منه.

قبل الخوض فى الحديث عن تطور مناهج البحث والفكر التاريخى فى إطار الحضارة العربية الإسلامية ينبغى أن نطرح عدداً من الأسئلة حول المعرفة التاريخية عند العرب قبل الإسلام يدخل فى نسيج تراث المعرفة التاريخية للمنطقة كلها، فإن هذه التساؤلات تكتسب شرعيتها من التراث العربى قبل الإسلام وكانت من روافد الفكر التاريخى العربى بعد الإسلام.

الثابت أنه كانت للعرب قبل الإسلام أساطيرهم التى كان بعضها بمثابة الشكل الجنينى للمعرفة التاريخية فى فترة لاحقة من تاريخهم. وقد راودت العرب البدائيين الأسئلة نفسها التى راودت غيرهم من الشعوب فى طور بدائي من رحلتهم عبر الزمان عن حقيقة لغز الوجود الإنسانى فى الكون. ويرى أحد الباحثين أن دراسة الأساطير العربية قبل الإسلام هى دراسة كل ما سطر عند الجاهليين، تاريخاً كان أو ديناً، لأن الأسطورة هى صورة من صور الفكر البدائى حيثما كانت مسطورة أو مطبوعة فى ألواح الأذهان، ولقد كانت البيئة الطبيعية التى أثرت فى التراث الأسطورى العربى هى التى أثرت على نمط المعرفة التاريخية لدى العرب بعد ذلك. (١)

لقد كان التراث الأسطورى العربى جزءاً من التراث الأسطورى العام فى المنطقة بطبيعة الحال. ومن ناحية أخرى، كان لابد للمعرفة التاريخية لدى العرب قبل الإسلام أن تتخذ شكلاً يوافق الحقائق والظروف البيئية، ويتسق مع درجة التطور الثقافى فى ذلك الحين، كما كان من الضرورى أن تصاغ فكرة التاريخ فى أنماط تلبي الحاجات الثقافية / الاجتماعية. لقد كان الفكر التاريخى العربى قبل ظهور الإسلام يسير فى مسارين أساسيين: الأنساب، وأيام العرب،

(١) محمد عبد المعيد خان الأساطير والخرافات عند الغرب دار الحداثة ١٩٨٠ ص ٢٢/٢٠
قاسم عبده قاسم الرؤية الحضارية ص ٦٣، ٦٥

فضلاً عن القصص التاريخي أو شبه التاريخي الذي تناقله عرب الجنوب. ومن ثم فإن نمط المعرفة التاريخية وهدف هذه المعرفة قد حددا المنهج الذي استخدمته هذه الأنماط الباكرة من تراث الفكر التاريخي العربي.

ومن المهم أن نشير إلى أن التاريخ في التراث العربي قبل الإسلام قد كان شأنًا بشرياً لا دخل للآله فيه، لكن الخيال لعب دوراً أساسياً في الرواية التاريخية، كما أن الصورة المثلى للقبيلة حلت محل "الحقيقة التاريخية" في كثير من الأحيان.

وإذا كان نوع المعرفة التاريخية وموضوعها وهدفها يحدد منهج البحث التاريخي، فإن الحياة القبلية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام قد فرضت أنماطاً بعينها من أنماط المعرفة التاريخية كان منهجها يسعى إلى صياغة صورة مثالية تخدم الذات القبلية وتحقق أمانها بغض النظر عن الحقيقة التاريخية.

تطور مناهج البحث والفكر التاريخي في إطار الحضارة العربية

أ - العرب والتاريخ قبل الإسلام:

استخدم العرب قبل الإسلام "الأنساب"، باعتبارها نمطاً من المعرفة التاريخية يخدم الحاجات الاجتماعية الثقافية للمجتمع القبلي، يناسب ظروف التنظيم القبلي. فقد حرصت كل قبيلة على حفظ أنسابها، حتى تكون وسيلة لها في التناصر على أعدائها. وهذا النمط كان يخلو عادة من الإشارة إلى الأحداث التاريخية. أما النمط الثاني من أنماط المعرفة التاريخية عند العرب قبل الإسلام، فقد تمثل في "سجل أيام العرب"، يحوى مفاخرهم في قالب شعري، يبحث عن المآثر والروايات الملحمية، لتأكيد الذات والهوية.

ان فكرة التاريخ عند أية جماعات إنسانية ليست في حقيقتها سوى شكل من أشكال فهم هذه الجماعة لهويتها الذاتية. وإذا رجعنا إلى تراث العرب قبل الإسلام في مجال الفكر التاريخي لاكتشفنا على الفور أنهم لم يتصوروا أنفسهم أمة واحدة يجمعها تراث واحد، فشجرات النسب تهتم بالنسب الجزئي لكل قبيلة على حدة، دون تصور لذات كلية تجمعهم سوياً. هو سجل يتوافق مع نظره القبلية الجزئية وفكرة البطولة، وصياغة صورة مثالية لبطل القبيلة، أكثر من ارتباطها بفكرة التاريخ.

من ناحية أخرى، كان الوعي التاريخي لدى عرب الجنوب متوافقاً مع ظروفهم التاريخية الموضوعية ودرجة نموهم الحضاري من جهة، ومختلفاً عن الوعي التاريخي لدى عرب الشمال في الشكل والمضمون والهدف، فقد كانت بلاد اليمن مركز حضارة قديمة، استقرت دعائمها أمداً طويلاً، وحفظت النقوش المعينية والسبئية، والحميرية آثارها. وكل ما وصلنا في هذا الصدد تراث تاريخي شفيق تداوله الرواة جيلاً بعد جيل، وفي طيات هذا التراث تتردد أسماء بعض ملوك اليمن القدماء، وتظهر أحداث قصص تاريخية غامضة طابعها

التحويل والمبالغة، نتيجة تراكم الروايات الشفاهية. ولم تكن هذه القصص تعتمد على توقيت زمني يربط بينها، مما يدل على أن الوعي بالزمن، باعتباره قاعدة للحدث التاريخي، كان بعيداً عن هذا النمط من الكتابة التاريخية في تلك العصور، إذ أن هذه القصص ذات الطابع الملحمي لم تكن تهدف إلى البحث في المجرى التاريخي العام عن الحقائق التاريخية، وإنما كانت نوعاً من قصص البطولة الملحمية التي تختلط فيها حقائق التاريخ بالخيال.

ولم يكن هذا النمط من القصص التاريخي يتعلق بالقبيلة، وإنما بالملكية. فقد كانت الملكية الوراثية هي نظام الحكم السائد، ونمط التنظيم الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، فإن تراكم الثروة التي جلبتها تجارة العبور أدت إلى القيام بمشروعات زراعية كبرى مثل سد مأرب. وظلت بلاد العرب الجنوبية تقوم بدورها الهام في نقل التجارة العابرة طوال عهود معين وقتيان وسبا وحمير. وقد أدى هذا الوضع السياسي والاقتصادي في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وجود وعي تاريخي أكثر شمولاً ورحابة من الوعي الجزئي الذي نجم عن الظروف التي فرضتها التقسيمات القبلية الحادة في نجد والحجاز. ومن ثم اتخذت الكتابة التاريخية أشكالاً تتناسب الظروف الموضوعية، فاهتمت الروايات التاريخية بقصص الملوك وبطولاتهم وحروبهم، وهو أمر طبيعي في زمن كان فيه التاريخ ربيب القصور الحاكمة، كما نجد تداخلاً بين الدين والسياسة، كما انعكس دور عرب الجنوب في التجارة الدولية على الفكر التاريخي.

في هذه المرحلة يبدو منهج البحث التاريخي متعثراً في خطواته الأولى في كتاب التيجان في ملوك حمير، إذ تختلط فيه الحقيقة التاريخية بالخرافة والاسطورة على نحو مربك. لغياب المنهج كعملية عقلية إستدلالية تساهم في حل مشكلات العلم، وتدخل في بنية العلم، أيضاً فإن التراث التاريخي يكشف عن توظيف المعرفة التاريخية في خدمة أهداف ثقافة إجتماعية، كذلك لم يكن التاريخ بحثاً عن الحقيقة كما أنهم لم يروا في العملية التاريخية نتاجاً لتفاعل الإنسان مع بيئته في إطار زمني محدد.

ب - العرب والتاريخ بعد الإسلام:

ونتيجة مباشرة للاختلاط والتفاعل مع البلاد والشعوب والحضارات المجاورة، والتقدم في العلاقات الاجتماعية حدثت تغيرات جوهرية في حياة العرب، انعكست على شتى نواحي الحياة. وكان لابد لفكرة التاريخ أن تخضع لهذه التطورات، على أساس أن الفعل التاريخي نتاج لتفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية في إطار الزمان، أي أن التاريخ منهجياً فعل إنساني في التحليل الأخير. إذ نزل التاريخ إلى عالم الواقع، وراح المؤرخون يبحثون في قصة الإنسان على الأرض. أي أن البحث التاريخي اهتم بالاحداث التاريخية التي صنعها البشر في بيئتهم، وداخل إطار زمانهم. وبدأ البحث التاريخي ينشد الحقيقة والواقع باستعارة مناهج علم الحديث، باعتبارها وسيلة لضبط الرواية التاريخية، وفق مقياس أخلاقي، يستند إلى الجرح والتعديل، الذي كان منهجاً يستند إلى الجدارة الأخلاقية للرواة. وعلى الرغم من ذلك فإن مناهج البحث كان عليها أن تنتظر طويلاً حتى تأخذ شكلها العلمي الذي بلوره ابن خلدون في مقدمته الشهيرة. وفي الفكر المعتزلي استخدم القرآن الكريم لتأكيد مسئولية الإنسان عن مصيره في الحياة الدنيا.^(١)

وعلى أية حال، فإن المؤرخين المسلمين ظلوا متأثرين بالرؤية القرآنية لدور التاريخ في خدمة الجانب الأخلاقي التعليمي في المجتمع المسلم. أيضاً أصبح التاريخ بأحداثه وأشخاصه من شئون البشر، واختفى تدخل الآلهة في مجرى العملية التاريخية بشكل مباشر، كما تخلص التاريخ من شباك الاسطورة إلى حد كبير، ومن ثم التزمت الرواية التاريخية بإطار الزمان وحدود المكان. ونبذت فكرة الركون إلى دور القوى الغيبية في صنع تاريخ البشر، وتم التأكيد على مسئولية الإنسان عن صنع تاريخه وبناء حضارته.

(١) حسين مروة النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية دار الفرابي ص ٧٦٤ - ٨١٤.

بيد أن هذا لا يعنى من ناحية أخرى إنعدام العنصر الغيبي والاسطورى فى الكتابة التاريخية. فالواقع أن تطور المناهج الجديدة فى الدراسات التاريخية قد دفع بالكتابة إلى الامام، ولكن الأساليب القديمة كانت ما تزال موجودة. إذ أن تطور مناهج البحث يدخل فى الخط العام لتطور العلم نفسه، ولكنه لا يقضى على الأساليب والنماذج والمناهج القديمة، التى تظل موجودة، جنباً إلى جنب، مع المناهج الجديدة فترة من الزمن.

والنتيجة أن مناهج البحث صارت هى الأخرى تستهدف الحقيقة، وتبحث عن العلاقة السببية فى الحوادث التاريخية. وإذا كانت فكرة العناية الإلهية بشئون البشر موجودة فى تراث الثقافة العربية الإسلامية، بشكل عام، فالواضح فى تراث الكتابة التاريخية أن العناية الإلهية لا تؤازر المسلمين لمجرد أنهم مسلمون، ولكن تؤازرهم إذا كان فعلهم التاريخى فى الدنيا قوياً متوافقاً مع أوامر الله، وإذا تنكبوا سواء السبيل حاق بهم البوار والخسران.

ويعنى هذا، فى التحليل الأخير، أن الإنسان مسئول عن فعله فى الدنيا. ولقد كانت هذه النظرة ذات تأثير عميق على رؤية التاريخ باعتباره تجربة إنسانية، مما أثر بدوره مع مناهج البحث التاريخى التى اهتمت بالاسباب الوضعية المفسرة للظاهرة التاريخية.

ومع بداية القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) كان فى متناول المؤرخين المسلمين كم هائل من المادة التاريخية التى خلفها لهم كتاب السيرة النبوية والمغازى، ومؤلفو كتب الطبقات وكتب الفتوحات، وحفلة دواوين الدولة بالوثائق والسجلات، وتأسس فى بغداد عام ١٧٨هـ أول مصنع للورق، وقد أدى ذلك بالضرورة إلى نقل كتابة التاريخ من مجرد التجميع والتأليف والوصف، إلى مرحلة جديدة قوامها منهج صارم يقوم على أساس ضبط الرواية وتحققها. فقد شهد القرن الثالث الهجرى مولد كثير من الحوليات والمؤلفات التاريخية، ولمعت أسماء عدد من أعلام التدوين التاريخى.

ويعتبر كتاب الطبري ت ٣١٠هـ "تاريخ الرسل والملوك" تجسيدا للنزعة التاريخية العامة، التي خلفتها وحدة العالم الاسلامي، اذ يتناول هذا الكتاب التاريخ العام منذ الخليقة حتى نهاية سنة ٣٠٢هـ. يعتمد منهج الاسناد، إلى جانب الوثائق التي بدأ يدخلها في نسيج الرواية التاريخية، على نحو لم يكن مألوفاً قبل طبري. وهو يرتب كتابة ترتيباً زمنياً على مر السنين، وفق تسلسل زمني يبدأ من سنة الهجرة، بحيث يروي حوادث كل سنة متبعاً منهج الاسناد والعنعنة، إلى جانب المشاهدة عن طريق الرحلات أو معاينة الأحداث، والسماع من شهود العيان، والنقل عن الرواة، بجانب الوثائق والسجلات، التي تعتبر شواهد مادية تؤكد صحة الخبر.

أيضاً تطور بدأ من هذه الفترة نمط جديد من أنماط الكتابة التاريخية، تجمع بين التاريخ والطبوغرافيا والسكان والجغرافيا، هي كتب الخطط تشمل معلومات عن جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفي مصر كان عبد الرحمن بن عبد الحكم هو رائد هذا النمط من أنماط الكتابة التاريخية، ويعتبر هذا النمط الذي وصل قمة تطوره على يد المؤرخ تقي الدين المقريزي ت ٨٤٥هـ تطوراً نوعياً سواء على مستوى المعرفة التاريخية أو مستوى مناهج البحث التاريخي. فقد تولى كتاب الخطط عن النمط الحولي في رواية الخبر التاريخي، واختاروا المعالجة التي تتناول كل موضوع على حدة داخل الإطار العام للكتاب. كما تخلوا تماماً عن أية أسباب غيبية، وبحثوا عن السببية في نطاقها الانساني التاريخي، وقد تجسد ذلك تماماً في خطط المقريزي، هذه الانماط من الكتابات التاريخية كانت استجابة للحاجات الثقافية الاجتماعية التي فرضتها التطورات، حيث تطور منهج البحث في الدراسة التاريخية، التي خرجت من حيز الخبر والرواية المجردة، إلى طور جديد يهتم بمناقشة الأسباب في سياقها الوضعي، وزادت أهمية علم التاريخ باعتباره علماً ذا وظيفة ثقافية اجتماعية وتبلور ذلك الاتجاه عند ابن خلدون، وشمس الدين السخاوي، وجمال الدين السيوطي.

وتكمن أهمية ابن خلدون في أن مقدمته تضمنت آراء ونظريات هامة، تمثل حصاد التراث التاريخي على مر عصور الثقافة العربية الاسلامية، جعلت من

الضرورى مناقشة ونقد مناهج البحث التى قامت عليها أنماط الكتابة التاريخية المختلفة حتى ذلك الحين. ان أهم تطور منهجى بلوره ابن خلدون فى مجال الدراسات التاريخية هو البحث عن العلاقة السببية الوضعية فى وقائع التاريخ نفسها، أو فى أحوال العمران على حد تعبيره. فقد بلور اتجاهًا جديدًا فى منهج البحث التاريخي يرفض الحكم على صحة الخبر بمعيار أخلاقي يعتمد على عدالة رواية الخبر - كما هو الحال فى منهج الجرح والتعديل فى الحديث النبوى - وإنما يجعل وقائع التاريخ واتساقها المنطقي، ومطابقتها لقواعد الاستقراء والاستنباط، معياراً على صحة الخبر التاريخي.

لم يكن هذا اتجاهًا جديدًا اكتشفه ابن خلدون، ولكن المؤرخين المسلمين كانوا قد بدأوا فى استخدامه بصورة أو بأخرى منذ وقت مبكر، ولكن أهمية ابن خلدون تتمثل فى قدرته على بلورة هذا التطور المنهجى فى إطار نظري متكامل. فقد كان المؤرخون قد تجاوزوا منهج الاسناد، بل ان ابن جرير الطبرى نفسه قد استخدم الوثائق والسجلات إلى جانب الاسناد فى كتابه الشهير. والمؤرخ الكبير تقى الدين المقرئزى أبدى اهتماماً واسعاً بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى صنع أحداث التاريخ^(١). أيضاً يلاحظ تفاوت مناهج الدراسة التى تدل على أن المناهج القديمة كانت ماتزال تعربد إلى جانب المناهج الجديدة.

ومن البديهي أن هذا التراث المتنوع من الكتابات التاريخية، الذى حفظه لنا عصر سلاطين المماليك قد عكس تطور العلم التاريخي، من حيث المستوى المعرفي ومناهج البحث والدراسة على حد سواء. وتكشف دراسة هذا التراث عن العلاقة بين علم التاريخ ومناهج البحث فيه كانت علاقة جدلية، فبقدر مساهمة المناهج فى بناء العلم، بقدر ما كان التطور المعرفي يساعد أيضاً على تطوير مناهج البحث وطرقه واساليبه.

(١) تقى الدين المقرئزى اغاثة الأمة يكشف الغمة دار الهلال ابريل ١٩٩٠

منهج البحث التاريخي في الغرب

ولدت بداية التراث التاريخي لدى الغرب الأوروبي في معناه الواسع، في الإلياذة والأوديسية المنسوبتين إلى هوميروس فعلى الرغم من الطابع الخيالي العام في هاتين الملحمتين، فإن من الممكن لدارسي الحضارة استخدام الإلياذة والأوديسية لتصوير حقبة من حياة الأغريق القدامى دون الوقوع في خطأ فادح. وعلى الرغم من أن علماء الآثار قد كشفوا عن تاريخية حرب طروادة التي أنشدها هوميروس بالشعر والقصص فإن اختلافات كثيرة ما تزال قائمة بين ما أنشده الشاعر وما كشف عنه البحث التاريخي والأثرى الحديث، ومن يبحث في هاتين الملحمتين عن التاريخ يجد خيالا كثيرا، ومن يبحث عن الخيال يجد تاريخا كثيرا، إذ أن هذه البدايات الأولى لعلم التاريخ عند الإغريق كانت مكبلية بأغلال الأسطورة والخيال. ومن ناحية أخرى، تكشف هاتان الملحمتان عن أن الآلهة تمارس نوعاً من الرقابة على العالم، وأن نطاق القدرة الإنسانية ينتهي عند حدود معينة، إذ كانت آلهة الإغريق تتدخل في مسلك الناس الواقعي، وقد أثر ذلك بطبيعة الحال على رؤية الإغريق وللتاريخ حتى ظهور كتاب هيرودت.

ولم تبدأ الكتابة التاريخية بمعناها التقليدي قبل توفر شروط معينة في الحياة الثقافية الاجتماعية في الحضارة الإغريقية القديمة، وهو الأمر الذي لم يحدث قبل القرن السادس قبل الميلاد، وتجلّى ذلك واضحاً في الكتابات النثرية الراقية، ونقد الأساطير التي تتعلق ببداية الوجود اليوناني القديم، ثم تحول الاهتمام إلى الأصول الاجتماعية والمؤسسات التي تنظم حركة المجتمع ونشاطه. وبمنتصف القرن السادس قبل الميلاد بدأت الرواية التاريخية تظهر في مدينة ملطية على ساحل أيونيا (آسيا الصغرى) ففي هذا القرن قدّم كادموس الملطي نموذج الكتابة النثرية عوضاً عن الشعر، وفي الفترة نفسها ظهرت الفلسفة التأملية التي جلبت معها أصول الفكر الحر والفلسفة النقدية. ومن ناحية أخرى، فإن حركة

الاستعمار الاغريقى، والنشاط التجارى مع الشرق - فضلاً عن السفر إلى بلاد الشرق - كلها كانت من العوامل القوية التى ساهمت فى تحضر إغريق آسيا الصغرى، وبحر إيجه على السواء.

ويمكن اعتبار نشوء الكتابة التاريخية الاغريقية جزءاً من الحركة الفكرية الكبرى المعروفة بظهور الكتابات النثرية، وظهور التيارات الفلسفية النقدية بين اغريق أيونيا. على أن الكتابات التاريخية الاغريقية فى تلك الفترة لم تخل من التأثير الاسطورى والدينى، الذى يطبع المرحلة الأولى فى تاريخ الكتابة التاريخية لدى كل أمة.

ويعتبر ليسبوس من أهم المؤرخين القدامى الذين مهدوا لظهور هيرودوت. وأدركوا أهمية نظام زمنى للتتابع التاريخى. وفى هذا السياق ظهرت تسواريخ هيرودوت التى أنزلت التاريخ إلى أرض البشر ونشاطهم، بعد أن كان التاريخ يبحث فى حكومات الآلهة وأنصاف الآلهة.

لقد استخدم هيرودوت كلمة "ايستوريا" اليونانية عنواناً لكتبه التسعة، وهى كلمة تعنى البحث والاستفسار من أجل الفهم، مما جعل المعنى يتركز على خاصيتين أساسيتين من خواص الفكر اليونانى القديم، هما: المشاهدة والاستفسار. وبهذا نزل هيرودوت بالتاريخ من عالم الآلهة إلى علم إنسانى يهتم بالبشر ونشاطهم على الأرض. ولهذا السبب يعتبر إمام الدراسات التاريخية فى التراث الأوروبى عامة، وكانت كتبه التسعة علامة على النقطة النوعية الهامة فى علم التاريخ من جهة، ومنهج البحث التاريخى من جهة أخرى. ولأن كتاب هيرودوت كان يقوم على موضوع أساسى هو الحروب الفارسية التى كانت تعنى بالنسبة له صداماً بين حضارتين، فإنه اهتم بأن يحيط القارئ علماً بكل ما يتعلق بهاتين الحضارتين. ولأن هذا العمل قد تم من منظور تاريخى / اجتماعى، فإنه قدم لنا فيضاً من المعلومات الممتعة والمفيدة عن شعوب شرق المتوسط، وآسيا فى القرنين السادس والخامس ق.م.

بيد أن انحياز هيرودوت للديمقراطية الأثينية جعل الجزء الذي كتبه عن
الفرس يفتقر إلى الدقة، بحيث اختلطت فيه العناصر التاريخية بغيرها. كما أن
الجزء الذي خصصه عن مصر يحفل بالكثير مما يدخل في باب الأسطورة
والخرافة، بيد أن شهرة هيرودوت باعتباره أول من وضع أصول علم التاريخ
في تراث الغرب الأوروبي ستظل باقية، لأن اهتمامه بالمعطيات الجغرافية،
ومختلف أشكال التنظيم الاجتماعي، وعادات وتقاليد الشعوب، أكسب أعماله تلك
الأهمية.

وثاني المؤرخين الإغريق الكبار، من حيث أهميته في تاريخ التاريخ، هو
ثوكيديدس Thucydides (٤٥٦ - ٣٩٦ ق.م تقريباً) الذي كتب تاريخ الحرب
البلوبونيزية بين أثينا واسبرطة. وقد تناول الأحداث التاريخية بمنهج يختلف
كثيراً عن منهج هيرودوت، إذ أنه تخطى عن رواية القصص المسلية.. وأخذ
يروي الأحداث التاريخية على النحو الذي يراه، كما استبعد الأساطير والخرافات
التي تضمنتها كتابات هيرودوت فقد نزع هذا المؤرخ عن الكتابات التاريخية
اليونانية غطاء الشعر الملحمي والغيبات الذي كان يحجبها، وربط الأحداث
التاريخية في علاقة سببية وضعية وسياق إنساني.

وأهم أعمال ثوكيديدس كتابه «الحروب البلوبونيزية» (٤٣١ - ٤٠٤
ق.م) الذي يغطي مجالا يضيق كثيراً عن مجال كتاب هيرودوت. وتتمثل
مساهمة ثوكيديدس في تاريخ الكتابة التاريخية في أنه أرسى أسس النقد
التاريخي، وطور منهجا في البحث التاريخي على أساس أن قيمة الدراسة
التاريخية لا تكمن في متعة التسلية التي يوفرها السرد القصصي، وإنما تمثل في
دقة الأسلوب. ويرى البعض أن ثوكيديدس يستحق أن يتبوأ مكانه باعتباره
مؤسس علم التاريخ بمعناه النقدي والعلمي فقد أصر على نقد مصادره كما
أدخل الوثائق ضمن النسيج الفعلي لروايته. ومن ناحية أخرى أوضح أن إرادة
البشر عامل في صنع التاريخ.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن كتابات ثيوكلديدس لم تخل من بعض الأخطاء الفادحة فهو لم يستوعب مفهوم الزمن والتتابع الزمني للأحداث التاريخية، كما أنه لم يستطع أن يرى الأحداث في سياقها التاريخي الفعلي، وإنما قدم لنا صورا تبدو جامدة مثل الصور الفوتوغرافية.

وأخر المؤرخين الإغريق الكبار هو بوليبيوس (١٩٨ - ١١٧ ق.م). ومن حيث إنتاجه في مجال التأليف التاريخي كان متفوقا على ثيوكلديدس، ولكنه كان ندا له في تقرير الحقيقة التاريخية. وكتابه "التاريخ" مؤلف طموح في أربعين جزءا يتناول توسع الامبراطورية الرومانية وتطور مؤسساتها حتى سنة ١٤٦ ق.م. ولأنه كان يونانيا قضى معظم حياته في روما، فقد تناول تاريخ الإغريق والرومان بروح محايدة.

وتتمثل مساهمة بوليبيوس في تقدم علم التاريخ في أنه سار خطوة أبعد من ثيوكلديدس في مجال تطوير منهج البحث التاريخي. ففي الكراسة الثانية عشرة من كتابه نجد أول مقالة كبيرة عن مناهج البحث في علم التاريخ. وربما يكون من المفيد أن نقبس بعض أفكاره، إذ يقول علم التاريخ ذو أبعاد ثلاثة: أولا، التعامل مع الوثائق المكتوبة وترتيب المادة التي يتم الحصول عليها من هذا السبيل. ثانيا، الطبوغرافيا، أي مظاهر المدن والأماكن ووصف الأنهار والموانئ، والملاحم المميزة للبحار والبلاد، ومسافاتها. ثالثا، الشؤون السياسية، ثم يتحدث عن المنهج الذي ينبغي استخدامه حتى تصبح الدراسة اتاريخية دراسة مثمرة.

وهكذا أعطى بوليبيوس لتسلسل الأحداث التاريخية قيمة نفعية، وأبرز أن البشر، بسلوكهم وأخلاقهم، أصحاب دور متفوق في صنع التاريخ. وقد أوضح، أيضا، أن سيطرة الرومان على العالم تعود إلى أسباب إنسانية بحتة هي "ترتيبهم لأنفسهم عن طريق غارات واسعة ومجازفات خطيرة".

وفى الفترة التى اصطلح على تسميتها "العصور الوسطى الباكزة"، وهى الفترة التى أعقبت العصر الكلاسيكى، انحصرت كتابة التاريخ بشكل يكاد يكون تاماً فى الحوليات التى افتقرت إلى عنصر التحليل، بل وخلت من السرد التاريخى. وعلى الرغم من أن مؤرخى العصور الوسطى غالباً ما يظهرون إحساساً بالمفهوم التاريخى أعمق مما يصفه بهم مؤرخو الكتابة التاريخية، فإنهم خلطوا بين أفعال الإنسان وأفعال الرب والقديسين. فى مؤلفاتهم بشكل مثير! لقد أخذ المؤرخون الأوروبيون فى العصور الوسطى المحتوى والأسلوب عن الكتاب المقدس، وكانت تلك قيوداً شديدة كبلت البحث التاريخى والكتابة التاريخية طوال العصور الوسطى، ولأنهم لم يتمكنوا من تطوير مناهجهم الخاصة، فقد أخذوا أشكال وأنماط التدوين التاريخى من الرومان. ولم يكن هناك أى تأليف حقيقى فى مجال التاريخ، وإنما كان يحدث نوعاً من الجمع وصبها فى قوالب معدة سلفاً. ولم يكن مؤرخو العصور الوسطى جاهلين بالحقيقة ولكنهم كانوا يكتبون ما ينبغى عليهم كتابته حتى يوافق النموذج السائد، سواء من حيث المحتوى المسيحى، أو من حيث الشكل والنمط الرومانى.

لقد كان المؤرخ فى العصور الوسطى يجد نفسه أمام تراثين مختلفين فى مجال كتابة التاريخ، فهى النماذج والأنماط وقواعد التأليف الكلاسيكية ماثلة أمامه من ناحية، وها هو النظام المسيحى لتقسيم الزمن التاريخى، وتصوره لحركة التاريخ التى تحكمها العناصر الغيبية، وفكرة التاريخ الغائبة فى التراث اليهودى / المسيحى من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن المؤرخين الرومان قد ضمّنوا كتاباتهم عناصر غيبية باعتبارها تدخلاً من الآلهة الرومانية فى شئون البشر، فإن العناصر الإلهية والغيبية فى إطار فكرة التاريخ المسيحية لم تدخل فى بناء الرواية التاريخية فحسب، وإنما تتحكم فى سياق الرواية التاريخية أيضاً. ذلك أن العناصر الغيبية فى المفهوم المسيحى راسخة ومحددة، فالرب هو خالق العالم و"كاتب" تاريخه

أيضاً، ولا بد لأية كتابة تاريخية أن توائم نفسها مع هذا المفهوم الذى تصور أن التاريخ يجرى فى قالب محدد سلفاً ولا دخل للإنسان فى صناعته.

وقد تكفل أوغسطين Aurlius Augustinus (٣٥٤ - ٤٣٠م)، المعلم الأول للكنيسة الكاثوليكية، بالترويج لفكرة التاريخ الكاثوليكية، والتقسيم الزمنى المسيحى لتاريخ العالم. لقد قسم أوغسطين تاريخ العالم إلى عصور ستة قياساً على عمر الإنسان بمراحله الست من الطفولة إلى الموت، وقياساً على الأيام الستة التى خلق الله العالم فيها من ناحية أخرى. مما جعل مؤرخى العصور الوسطى يرضحون تحت وطأة صورة قاتمة للتاريخ الانسانى الذى صورته المسيحية على أنه مأساة مستمرة تنتهى بالخلاص. وكان لابد لأولئك المؤرخين أن يضعوا مؤلفاتهم داخل إطار هذا التصور.

وإذا دققنا النظر فى إنجازات مؤرخى العصور الوسطى، لوجدنا أنهم وجهوا طاقاتهم صوب كتابة ما يمكن أن نسميه "التاريخ المعاصر"، أى الحوادث الجارية وهم شهودها. إذ أن كتابة تاريخ الماضى كانت بالنسبة لهم مجرد النسخ والجمع. أما الدراسة النقدية للماضى، فكانت تتطلب من مناهج البحث ما كانوا يفتقرون إليه بسبب طبيعة الفكر السائد فى مجال الكتابة التاريخية آنذاك. ففكرة التاريخ المسيحية تقوم على أساس أن الناس فى التاريخ يخضعون لسلطة أعلى منهم، وحركتهم فى التاريخ مجرد تنفيذ للإرادة الإلهية.

ومن ناحية أخرى كان أهم المؤرخين فى العصور الوسطى من رجال الكنيسة الذين تولوا الزمام فى الحياة الفكرية عموماً، وكان الرهبان منهم على وجه الخصوص هم الذين كتبوا المؤلفات التاريخية. لقد كانت القرون الأولى من العصور الوسطى فترة ذبول وتدهور فى مجال الكتابة التاريخية وفهم الحركة التاريخية، لذلك فإن من كتبوا التاريخ فى تلك الفترة ضمنوا كتاباتهم عناصر غيبية لعبت الدور الحقيقى فى توجيه أحداث التاريخ، كما شابت مؤلفاتهم

عناصر ثقافية فجّة نتيجة لدخول العناصر الجرمانية فى التركيبة السكانية لأوربا.

لقد كان مؤرخو العصور الوسطى يكتبون وفى ذهنهم أن يمجّدوا الرب. كما أن المناهج التى استخدموها كانت بالضرورة متأثرة بدرجة تعليمهم وعلاقاتهم، والمكتبات المتاحة لديهم. كذلك كان كثير منهم يكتبون لإرضاء الأمير أو الأسقف أو الملك الذى يعيشون فى كنفه وتحت حمايته. بالإضافة إلى أن ظروف الحياة الفكرية والعلمية عموماً كانت تعوق إنطلاق مناهج البحث التاريخى، إذ لم تكن ثمة علوم طبيعية متقدمة، تدحض أخبار المعجزات من ناحية، ولم تكن هناك علوم اجتماعية تقوم بنقد عادات وتقاليد المجتمع، وبالتالي فإن المرء يفقد أى وعى أو ادراك عند أولئك المؤرخين بوظيفة التاريخ، فى خدمة الحاجات الثقافية / الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى كان للحروب الصليبية أثرها على التدوين التاريخى فى أوربا العصور الوسطى، إذ كان المؤرخون الأوروبيون، حتى عصر الحروب الصليبية، أسرى الأطر القديمة التى ورثوها عن الرومان، والمفاهيم الغيبية التى ورثوها عن الكتاب المقدس وآباء الكنيسة، وكانت الحروب الصليبية تجديداً تاريخياً كبيراً فى الحضارة الغربية الكاثوليكية. وبسبب ما تتسم به قصة الحروب الصليبية من جدة وطرافة، وما تحفل به من إثارة تحررت كتابة التاريخ فى أوربا من الاعتماد على تقليد النماذج القديمة. ولأن العصور القديمة لم تشهد حركة تشبه الحركة الصليبية، كان عليه أن يبحث عن منهج يناسب القصة الجديدة. وهكذا صارت الكتابة أقل نمطية وأكثر تلقائية، واتسعت مساحة الفعل الإنسانى فى الرواية التاريخية على الرغم من أن الرب والقديسين كانوا ما يزالون يمارسون أدوارهم الحاسمة فى الرواية. كذلك اكتسب مؤرخو الحركة الصليبية خبرات جديدة، سواء على المستوى المعرفى أو على مستوى المنهج، لأنهم كانوا فى حال تمكنهم من التعرف على حضارتين فى مرحلة الصدام والتفاعل.

لقد أنتجت "الحروب الصليبية" كتابا علمانيين، كما تطور الأدب العلماني بفضلها. وكان النمط الجديد من التدوين التاريخي الذي أوجدته الحروب الصليبية مناقضا للتدوين التاريخي الكنسي من عدة وجوه، وفي الوقت نفسه كان هذا النمط من التدوين التاريخي يبدأ بتناول الحقائق، ويبحث عن الأسباب الوضعية. بيد أن الوسائط الغيبية في تفسير الحدث التاريخي كانت ما تزال موجودة، وإذا كان الوجود الصليبي في المنطقة العربية قد انتهى بالهزيمة، فقد كانت لهذه الهزيمة انتصاراتها في ميدان التدوين التاريخي. لقد أخذ مؤرخو الحروب الصليبية، الذين كتبوا عن الفشل والهزيمة، يبحثون عن الأسباب. ولم يعد التدهور الأخلاقي والعقاب الإلهي كافيا لتفسير ذلك فقد أخذوا جميعا بفتشون في الأحداث التاريخية نفسها عن السبب البشري والعوامل الإنسانية الكامنة وراء ما يسجلونه من أحداث.

بيد أن التدوين التاريخي في أواخر العصور الوسطى اعترته تطورات هامة لتغير موقف الناس من الماضي. فمن يدرس التراث التاريخي في العصور الوسطى يجد نفسه وقد اعتاد الحياة في عالم فكري شخصياته كلها تتميز بالاستمرارية من الماضي السحيق حتى الحاضر. ففي صفحات كتب مؤرخي العصور الوسطى يستطيع المرء أن يحاور آدم وحواء، أو يوليوس قيصر، أو شارلمان، كما لو كانوا من جيرانه؟ وهو ما يعني أن الماضي كان موجودا ومستمرا في الحاضر بشكل مثير؟. وكان ذلك راجعا إلى عدم إدراك صيرورة الزمن من ناحية، ومن ناحية أخرى كان راجعا إلى تخلف مناهج البحث التاريخي التي كانت تحاول قولبة الأحداث التاريخية داخل القالب الذي وضعه أوغسطين، أو الأنماط الكلاسيكية. فقد كان مؤرخ العصور الوسطى يتصور أن الماضي شبيه بالحاضر.^(١)

(١) الماضي ليس مفتاح الحاضر. بل الحاضر هو الذي يفسر الماضي ويملك سره. وتجاوز الماضي لا يتم بعملية ذهنية ذاتية، بل بعملية من التحول للبنية الاجتماعية، بتملك الواقع الراهن. (مهدي عامل أزمة الحضارة العربية ص ١٤٦).

ولكن القرن الرابع عشر شهد انكسار هذه الاستمرارية، ولم تعد المسألة مسألة انحدار من عصر أفضل إلى عصر أسوأ، وفي الكتابات التاريخية، العلمانية والكنسية على حد سواء، كان التناقض بين الماضي والحاضر يبدو كثيرا بحيث يحول دون الاعتقاد باستمرارية الماضي. وكان المؤرخون "الإنسانيون" في القرن الرابع عشر وما بعده هم أصحاب الفضل في هذا الاتجاه.

لقد كان الماضي موجودا بالفعل في كتابات مؤرخي العصور الوسطى، ولم يكن للمؤرخين الإنسانيين فضل اكتشاف الماضي من جديد، ولكنهم نقلوا علم التاريخ نقلة نوعية هامة عندما حاولوا اتخاذ منظور يعالجون به تاريخ هذا الماضي. ويبدو منظور الإنسانيين للتاريخ خاطئا اليوم، إذ كانت أحكامهم على الماضي مشوشة، ولكن مساهمتهم في تطور الدراسة التاريخية ومناهجها كانت كبيرة بالقدر الذي جعلنا نقرر أن التدوين التاريخي بدأ في القرن الرابع عشر.

تدوين التاريخ:

ومن المهم أن نشير إلى أن البحث الحديث أثبت أن الفترة التي اصطلح على تسميتها "عصر النهضة" Renaissance قد خرجت تدريجيا من تراث العصور الوسطى، إذ أنها في حقيقتها كانت حركة إحياء للاهتمام بالثقافة القديمة. وفي معناها العريض يبدو أن تسمية هذه الحركة، في جانبها الأدبي، بالإنسانية Humanism يبدو أكثر إقناعا.

ومعنى هذا أن الحركة لم تكن مجرد "إحياء" للآداب الكلاسيكية، ولكنها كانت أيضا حركة تعيد الاعتبار لاهتمامات الإنسان ومصالحه ورؤيته العلمانية على النحو الذي كان سائدا في الثقافة الكلاسيكية. لقد كانت في أصلها رد فعل عاطفي شاعري في مواجهة الموقف المتزمت الضيق لرجال الكنيسة اللاهوتيين، ولكنها لم تؤسس أية ثورة في اللاهوت أو الفلسفة الاجتماعية، وكان الإنسانيون مرحلة وسطى بين "المدرسيين" الذين عرفتهم العصور الوسطى، والفلاسفة لاجتماعيين والنقاد المحدثين.

وكان لهذه الرؤية الجديد تأثيرها البطيء والجزئى على مناهج الدراسة التاريخية. ويكشف تراث التدوين التاريخى فى القرن الرابع عشر عن أن ثمة تغير فى مناهج البحث وفى المنظور قد بدأ يفرض نفسه، بيد أن المناهج والأفكار القديمة كانت ما تزال سائدة. فقد استمرت هذه الأفكار القديمة فى الوجود أكثر من ألف سنة، وهى حقبة طويلة فى تاريخ الفكر لا يمكن أن تتمحى آثارها ببساطة. (١)

حركة التنوير وفلسفة التاريخ:

ظهرت بدايات أسلوب الانتاج الرأسمالى فى بعض مدن إيطاليا، حيث كانت المانيفكثورات الاولى اىذانا بالانتقال من الحرف والصناعات اليدوية إلى بداية طرق الانتاج الرأسمالى. واسفرت التجارة والمراباة واستغلال العمال وصغار الحرفيين عن ظهور فئة من أصحاب البنوك والتجار الصناعيين، الذين استولوا على السلطة السياسية فى فينسيا وفلورنسا وجنوة وغيرها.

وأدى ظهور المغازل الآلية واختراع دواليب المياة ذات الدفع العالى، إلى جانب طواحين المياه إلى تغيرات كبيرة فى الإنتاج، وأدت هذه التغيرات ذاتها إلى ظهور الافران العالية، التى أعطت دفعا قويا لصناعة التعدين. وجاء اختراع الأسلحة النارية انقلابا كبيرا فى الفن العسكرى، وكان عظيما حقا أهمية البوصلة فى تطوير امكانيات الملاحة البحرية، أيضا ظهور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر.

أما النجاحات اللاحقة فى بلدان أوروبا الغربية فقد ارتبطت بالكشوف الجغرافية العظمى فى أوائل القرن السادس عشر، التى أدت إلى خرق حدود العالم القديم، حيث اكتشف العالم حقا، وارسيت اسس التجارة العالمية اللاحقة،

(١) د.قاسم عبده قاسم تطور مناهج البحث فى الدراسات التاريخية عالم الفكر ابريل ١٩٨٩

وتم الانتقال من الصناعة اليدوية الى المانيفاكتورات. كانت وتائر التراكم الرأسمالى الأولى عالية للغاية فى هولندا وانجلترا، حيث تكالت بالثورات البرجوازية الأولى، والاصلاح الدينى.

وقاد علم الفلك ق١٧ العلوم الأخرى، وعلم الانسان أن ثمة قوانین تحكم حركة الاجسام السماوية، ومن ثمة القدرة على التنبؤ بأوضاعها وحركتها، وقد عمم العلماء تلك الحتمية - فى نطاق الميكانيكا السماوية - فطبقوا العملية الميكانيكية على العالم الطبيعى كله، والظواهر الحية، وأخيرا على الإنسان. وإستعان التنويريون ق١٨ بهذه الحتمية للاقرار بوجود طريق واحد للتقدم غير المحدود، تنجزه البشرية باطراد، طريق العقل والعلم.

التغيرات الأيديولوجية:

كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية، وراء التحولات الجذرية التى أصابت الحياة الروحية للشعوب الأوروبية، فقد تهاوى إستبداد الكنيسة بعقول الناس، وكان لتدعيم السلطة المركزية فى انجلترا وفرنسا أثره فى إضعاف النفوذ السياسى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية سند الاقطاعية. وقامت فئة من المثقفين البرجوازيين مرتبطة مباشرة بالعلوم والفنون، تعبر عن الثقافة الدنيوية الزمنية، وذلك فى مقابل الثقافة اللاهوتية السكولائية (المدرسية)، تفوقت على الكنيسة الاقطاعية، سواء بموسوعيتها أو بعمقها وقيمتها، وحرزت انجازات رائعة فى ميدان الأدب والنحت والعمارة و العلم والفلسفة. وكان الاهتمام بالفرد وحقوقه عنصرا رئيسيا فى هذه الثقافة الناشئة، تعبر عن ضرورة تحرير الانسان من قيود القرون الوسطى، الطائفية والمراتبية والكنسية، وتؤكد قيام دولة زمنية.

كانت لهم رؤية متفائلة واثقة، تسعى إلى تحديد الاتجاه العام لتطور الانسانية، واكتشاف قانون حركة الحياة البشرية، والتعرف على مراحل التقدم

المتعاقبة لحياة الناس فى التاريخ، وانتقالها فى العهود المتباينة، على اعتبار ان التاريخ لا يسير إعتباطاً، إنما حسب قوانين تربط حوادث التاريخ وتنظمها.

حركة الجدول وفلسفة التاريخ:

لعل أشهر فلاسفة القرن التاسع عشر، هو الفيلسوف الالمانى المثالى هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١)، الذى كان أول من بشر بالمبدأ الجدلى للتطور المتفائل، وبأن العالم فى تطور مستمر، وان الجديد ينشأ من القديم، فى عملية الارتقاء الصاعد، وأن التناقض موجود فى كل مكان، وفى جميع الاشياء، وأنه هو الدافع الأساسى للحركة، وان التغيرات الكمية البطيئة تتسبب فى حدوث طفرات نوعية.

أول من نظر إلى العالم الطبيعى والتاريخى والروحى، بوصفه صيرورة فى حركة دائمة، فى تغير وتطور، وقام بمحاولة للكشف عن الرابطة الداخلية لهذه الحركة وهذا التطور، من خلال قوانين الديالكتيك ومقولاته، ومن ثمة قدم رؤية جدلية متكاملة للعالم، وصاغ المنهج الجدلى الموافق لهذه الرؤية، فى تناقض مع المنهج الميتافيزيقى. الأمر الذى ساعد منهجياً على دراسة تطور الواقع الموضوعى تاريخياً.

ويعتبر هيغل نفسه من أتباع البينائية (الناحية منحنى وحدة الوجود والفكر)، حيث أن العالم ينمو ويتطور وفقاً لقوانين الفكر أو العقل، فليس الفكر عنده إنعكاس للوجود، بل الوجود تجسيد للفكر، فوحدة الوجود والفكر عنده تعنى أن قوانين الفكر هى نفس قوانين الوجود، بما فى ذلك الطبيعة والتاريخ البشرى وعملية المعرفة.

والمفاهيم عنده دائبة الحركة، تتغير وتتطور وتتحول إلى ضدها، فتكشف عن تناقضاتها الداخلية، التى تشكل الدافع لتطورها. فهو يبين كيف تؤدي التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، تتم على شكل قفزات، وانقطاع فى

الاستمرار للانتقال من حالة كيفية إلى أخرى، وبالتالي فالقول بالتناقضات مصدراً داخلياً للحركة والتطور، يشكل أهم ما فى مذهب هيغل.

ويميز هيغل بين النفي المجرد، والنفي الملموس العيني Concrete. إن النفي المجرد نفي عدمى تدميرى. أما النفي الملموس فلا يعنى إلغاء القديم إلغاء تاماً، بل والاحتفاظ أيضاً بكل ما فيه من عناصر حيوية، ويسمى هيغل هذا النفي الملموس رفعاً، مما يعبر عن التوارث والتواصل التاريخى، فى مجرى التطور الصاعد فى الطبيعة والمجتمع. أيضاً يصوغ هيغل آراءه حول النفي على شكل ثلاث: القضية، نقيض القضية، التركيبية (نفي النفي) Sinthesis، الذى يفتح الآفاق أمام التطور إلى الأمام.

إن محل نشاط البشر العملى الهادف على طريق تحويل العالم، يفسرها هيغل تفسيراً مثالياً، بوصفها إبداعاً، أو وعياً ذاتياً لـ الفكرة المطلقة.. هذه العملية تتم خارج نطاق الزمان والمكان، وتقوم فى التطور الذاتى لمفهوم الوجود، من الوجود المجرد الخالى من المضمون، إلى وجود أكثر غنى وواقعية وتعیناً، أى من التصورات المجردة الى تصورات أكثر عينية، تتفق مع تعمق المعرفة، فى سير أغوار الأشياء، ومن المعرفة المجردة، الى المعرفة الملموسة، تستعاد وتترك نظرياً. والممارسة عنده نشاط فكرى كونى لـ الفكرة المطلقة التى تعى ذاتها.

و"الحقيقى" عند هيغل، ليس كل ما هو قائم فى الوجود، بل كل ما هو هام، جوهرى، وضرورى تاريخياً، فىكون معقولا طالما بقيت الظروف التى تشترط ضرورته.

ويقسم هيغل تاريخ البشرية تقدماً، الى مراحل أساسية ثلاث: (شرقية - يونانية - جرمانية)، على طريق وعى الحرية، بمعنى حرية الروح وحرية الفكر، حرية الفرد العقلية، وأن التاريخ العالمى يسير من الشرق إلى الغرب،

نهائيه فى أوروبا، وبدايته فى آسيا (تعبيراً عن المركزية الأوروبية والرؤية العنصرية) وحيث كون الدولة - مثلاً أعلى للتطور الاجتماعى، يدين هيغل المبادرات الثورية للطبقات الشعبية، فضلاً عن أن مثالية الفهم الهيجلى للدولة، تطمس جوهرها الطبقي.

ان النواة المعقولة للديالكتيك الهيجلى المثالى، تكمن فى ترابط الظواهر وحركتها وتطورها، وعن أن التناقضات مصدر هذه الحركة وهذا التطور، وعن تحول التغيرات الكمية الى كيفية، أى أن التطور شامل وكلى. والمنهج فى نظره، ليس شيئاً اعتباطياً، تمليه ارادتنا كيفما تشاء، قطابع تناولنا للظواهر المدروسة يتوقف على شكل الموضوع المدروس نفسه. وهذا يعنى أن منهج البحث ليس شيئاً مستقلاً عن موضوع البحث، أو أمراً ذاتياً محضاً، يتوقف على العقل البشرى وحده. فعلى المنهج أن يعكس العلاقات الواقعية لظواهر العالم الموضوعى وحركتها وتطورها. ولكن هيغل لا يخلص الى هذا المبدأ، فهو يصوغ المحتوى الموضوعى للمنهج صياغة صوفية مبهمه: ليست المعرفة عنده إلا نشاطاً للفكرة المطلقة. فالتناقض عميق بين منهجه ومنظومته الفلسفية، المحافظة، بسبب المنطلقات المثالية فى مذهبه، وبوصفه أيديولوجى البرجوازية الالمانية، كان مضطراً لكبح وتحييد المطالب والنتائج التقدمية، التى تتبع منطقياً من رؤية العالم، رؤية جدلية متسقة.^(١)

(١) موجز تاريخ الفلسفة مثالية هيغل الجدلية دار الفارابى ص ٢٧١ - ٢٩١ .

أهم الملامح الأساسية لفكر الحركة التنويرية:

- ١ - المجتمع البشرى يسير فى اتجاه التطور والتقدم المستمر، كاتجاه عام عبر مراحل التاريخ، والرقى مستمر نحو الكمال المطلق، فى خط صاعد، يعبر عن مسار الطبيعة، وهو حتمى وغير محدود، والانسان هو مركز هذا العالم. (بيكون ١٦٢٦ - فولتير ١٧٧٨ - فونتينيل ١٧٥٧).
- ٢ - التنوير العقلى والوعى بالحرية وتقدم المعرف الانسانية هى القوة الدافعة لحركة المجتمع والتاريخ، (قامت حركة التنوير الفرنسية بنشر الانسكلوبيديا فى سبعة عشر مجلداً، ظهر أولها عام ١٧٥١ واكتملت عام ١٧٧٢ بإشراف ديدرو وآخرين).
- ٣ - التقدم التاريخى يسير فى مراحل كل مرحلة أرقى من التى سبقتها على شكل تطور، ثورة، حركة تشريعات، وهو تطور صاعد لكنه معقد، متعرج، اجتماعى سياسى، (فيكو ١٧٤٤ - روسو ١٧٧٨ - كندرسيه ..) قد يواجه احتمالات الصراع والنزاعات، ينطوى على امكانيات واحتمالات عديدة، لكن اذا نظرنا إلى المراحل الكبيرة والعصور المديدة فى التاريخ، تبين نزعة عامة فى التطور والحركة نحو الأمام على طريق التقدم والارتقاء العقلى والاجتماعى والعدالة فى التشريع، وأن تتابع الثورات وضع حداً لتعسف الحكام.
- ٤ - حركة التاريخ محكومة بعقل فاعلة، وليس بعقل غائية، من خلال قوانين ذات طابع حتمى تربط بين حوادثه. فالظاهرة الاجتماعية تخضع لقانون مماثل للظاهرة الطبيعية، (ترجو ١٧٨١، مونتسكيو ١٧٥٥، هيردر ١٨٠٣).
- ٥ - التطور الاجتماعى وتاريخ الانسانية يمثل وحدة متماسكة، أيضاً يمكن التنبؤ بمستقبل الانسانية، واستبصار المستقبل.
- ٦ - فلسفياً غلبت عليهم النظرة البانتائية - التى تعنى وحدة الوجود - أى لا نهائية الطبيعة والعالم، بمعنى لا نهائية المكان واتساعه، والانسان فى مركز هذا العالم..

كان ذلك تعبيراً عن تطلعات البرجوازية الصناعية لامتلاك العالم، والجمع بين التجربة العلمية والتفسير العلمى لاكتشاف حقائق الوجود. وقد وصف إنجلز رجال ذلك العصر بأنهم "عمالقة شمولاً وعمقاً، أرسوا الأساس للسيطرة الحالية للبرجوازية". (برونو، ليسنج، جوتسه، هوبز، دى لامترى، هلفتيوس، هولباخ..).^(١)

كان الاعتقاد عند القدماء أن التطور الانسانى فى التاريخ مسير بارادة إلهية، وأن هناك قدرية تحركه، والتاريخ يدور آلياً كما رسمت العناية الإلهية حركته^(٢). وبالمقابل، ومع نشأة وصعود البرجوازية الأوروبية، ظهر التيار التنويرى، كتيار إجتماعى سياسى وفلسفى، عبر عن أيديولوجية الطبقة البرجوازية، فى عصر التحضير للثورات البرجوازية بأوروبا وأبان القيام بتلك الثورات. راحت فلسفة عصر التنوير تؤكد على استقلالية الانسان، ولا محدودية قدراته الخلاقة، وترى فيه وحدة حيه لمختلف القوى والقدرات، وتصوره مركزاً للعالم، جاءت مطالبها فى الحرية والحق فى التمتع بالحياة الدنيا تناهض تعاليم الكنيسة التى تعتبر الانسان ناقص ومحدود القدرة.

(١) عبد العزيز عزت فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع القاهرة ١٩٥١.

(٢) فى التوراة إشارات إلى كيفية ظهور الجنس البشرى على الأرض، ومراحل حياته عليها، ومصيره بعد الحياة الدنيا.. الخ، وهذا تفسير دينى للتاريخ له قيمته فى نظر رجال الدين ومن ينحو نحوهم. فمثلاً يرى أهل المذهب الكاثولىكى فى المسيحية أن الخطيئة الأولى هى أصل ظهور الإنسان على الأرض، وأنه فى حياته عليها محتاج إلى رضا الله لينقذه من أثر هذه الخطيئة ووصمتها، فحياة عالم الشهادة حياة تكفير وتوبة. وهم يعتبرون الانسان مخلوقاً ناقصاً، هوى من مصاف الملائكة إلى درك الكافر بنعمة الله.

هذه فكرة يشترك فيها مع أهل المذهب الكاثولىكى أهل كثير من مذاهب الأديان الأخرى. وهى تدل على أن فكرة التقدم - التى هى محور فلسفة التاريخ - لا يمكن ان نجدها فى التفسير الدينى للتاريخ وتطوره. لأن العقل البشرى فى نظر الأديان ورجالها ليست له قدرة الابتكار. والارادة الإنسانية ليست حرة وضعيفة لا يعتمد عليها وحدها. لهذا كان الانسان محتاجاً إلى عقل أرقى من عقله، وإلى إرادة أعلى من ارادته هما عقل الله وارادته المسيرة، وأن الانسان فى هذا العالم ليس بحاجة إلى التقدم، والحياة فيه ظل زائل وعارية مسترجعة، تصورها الأديان تصويراً تشاؤمياً لا بهجة فيه ولا رواء.

كان هؤلاء المنورين مثاليين في فهم حركة التاريخ الاجتماعي، كانوا يعتبرون أن الأداة الرئيسية للتخلص من مثالب النظام القائم وعيوبه هي نشر المعارف العلمية، وترويج أفكاراً عن الخير والعدالة والانسانية، وأن نضال العقول ضد الجهل والأوهام هو - في رأيهم - القوة المحركة والدافعة للتطور والتقدم في التاريخ، وإن التفكير النقدي هو مهندس التاريخ الأول وصانعه. بعبارة أخرى، العالم عندهم تحكمه الآراء، والأيدويولوجيا هي الأساس النهائي للعلاقات الاجتماعية، والوعي يلعب الدور الحاسم في تغيير الواقع الاجتماعي. طرحوا أفكار مجردة، تبغى التنوير العقلي لا التغيير الاجتماعي، تهدف إلى الإصلاح الديني، أكثر مما تهدف إلى الثورة في الواقع الاقتصادي الاجتماعي. لم يدركوا الأهمية الحاسمة للبنية الاقتصادية، وعجزوا عن اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكمها، فقد اعتبروا أن القوانين التاريخية التي تحكم المجتمعات، مشابهة للقوانين التي تحكم نظام الطبيعة. وإنها بالتالي قوانين خالدة لا تتغير، لأن نظام الطبيعة مطلق وشامل وأبدى، حركة القوانين عندهم تتعلق بمادية ميكانيكية، ليست جدلية - لا تؤدي إلى تفسير الواقع، ولا تؤدي إلى تغييرات وتحولات كيفية، لم يدركوا أن التقدم يعنى في النهاية درجة تطور القوى المنتجة (مستوى سيطرة الإنسان على الطبيعة).

خلاصة:

- ولادة التاريخ كانت من رحم الاسطورة، والاسطورة حكمت التاريخ، في العصور الأولى. الزمن في الأسطورة متداخل دون تحديد، فالأحداث تدور خارج حدود الزمان والمكان، مع خلط بين فعل الإنسان ومشئنة القوى الغيبية، والديانات تتبنى بعض الأساطير.
- في التاريخ الاغريقي الاسطورة تنزل إلى عالم الإنسان - تحت تأثير التيارات الفلسفية النقدية - لترصد تاريخه وفق شروطها، في إطار

- الرمز. ليسبوس وهيرودوت أدركا أهمية نظام زمنى للتتابع التاريخى، وثوكيديدس ربط الأحداث التاريخية فى علاقة سببية وسياق إنسانى.
- التاريخ العبرانى: قولبة فى التاريخ وتخلف فى المنهج، وعدم إدراك صيرورة الزمن، ليصبح التاريخ غايته تأكيد أن الرب يتدخل لصالح الشعب اليهودى المختار.
- قبل الاسلام، المعرفة التاريخية شأن بشرى، مرتبط بحفظ أنساب القبائل والتناصر.
- بعد ظهور الاسلام فى المرحلة الخراجية، ونتيجة مباشرة للاختلاط والتفاعل مع الشعوب والحضارات المتقدمة، الرواية التاريخية تلتزم باطار الزمان وحدود المكان، والفعل التاريخى نتاج لتفاعل الانسان مع بيئته الاجتماعية، أى أن التاريخ منهجيا فعل إنسانى فى التحليل الأخير، مع وضع ضوابط الرواية التاريخية، وفق مقياس اخلاقى.
- المعتزلة: يستدلون بالقرآن الكريم لتأكيد مسئولية الانسان عن مصيره فى الحياة الدنيا.
- الطبرى: يروى حوادث كل سنة، متبعا منهج الاسناد والعنونة.
- المقرئى: يتناول جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، ودورها فى صنع أحداث التاريخ.
- ابن خلدون: يبلور منهجا فى إطار نظرى، يتناول العلاقة السببية الوضعية فى وقائع التاريخ نفسه - لكن كل هذا لا يعنى إنعدام العنصر الغيبى الاسطورى.
- فى العصور الوسطى: التاريخ الانسانى مأساة مستمرة، تنتهى بالخلاص، وحركة الناس مقيدة بتنفيذ الارادة الالهية، والعناصر الغيبية توجه أحداث التاريخ.

- هزائم الحروب الصليبية: تؤثر على التدوين التاريخي في أوروبا، فلم يعد التدهور الأخلاقي، والعقاب الإلهي كافيا لتفسير الهزيمة، بدعوا يتناولون الحقائق، ويبحثون الاسباب.
- عصر النهضة: أعاد الاعتبار للإنسان ومصالحة، بدء التغيير في مناهج البحث والتدوين التاريخي في القرن الرابع عشر.
- العلم الحديث: حين كان يشق أولى خطواته الغضة في القرنين ١٦، ١٧. لم يكن يتفتح كالزهر، بل كان ينبجس كالدم، من خلال الصراع الدامي بينه وبين السلطة المعرفية التي كانت لا تزال في يد رجال الكنيسة، ليس لأنهم مبدعون إنما لأنهم أقدر البشر على قراءة الكتاب المقدس.
- في القرنين ١٧، ١٨ ساد على غالبية المفكرين فكرة التتوير والثقة في تقدم التاريخ، وأن الإنسان يسير الى الأمام على درب التقدم نحو كمال متزايد - ولو بايقاع بطيء - لا باتجاه هدف روحى، وانما باتجاه كمال إنسانى على الأرض. وأن الكائن البشرى كجزء من هذا العالم صالح بالأساس، وليس خاطئاً بالوراثة، ويترسخ هذا الصلاح بإطراد، من خلال العقلانية الانسانية. والمؤرخون يشنون الهجوم الأخير على القاعدة اللاهوتية، التي قامت عليها الدراسات التاريخية، وخلال القرنين ١٦، ١٧ تكونت مجموعة ثمينة من الوثائق، كانت الأساس لبزوغ المناهج النقدية في الدراسات التاريخية.
- في القرن الثامن عشر: بلغ الوعي التاريخي نروته الاولى في أوروبا، أراد الإنسان ان يعرف مكانه في التاريخ، اراد ان يفهم الى أين تسير البشرية، حاول أن يفسر سر الأحداث التي تجرى حوله - نهوض الحضارات وسقوطها، الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية (الثورة الفرنسية)، أثر الاكتشافات الجغرافية والحروب الاستعمارية - وبدأ النشاط الهائل في جمع الوثائق، ومحاولة تفسير التاريخ بشكل لم

يسبق له مثيل أصبح التاريخ علما يهاجم المجهول. وفي سنة ١٧٨٤ ألف
كانط مقالة هامة بعنوان: "أفكار عن التاريخ العام"، يعبر فيه عن الثقة
في الانتصار النهائي للإنسان، من خلال الخط الصاعد الذي سار فيه
العقل الإنساني، إلى مزيد من الوضوح.

- ان عقيدة التنوير المتفائلة مؤداها أن، العلم الإنساني والحرية سوف
يتقدمان متآزرين معاً، ليدخلا منطقة من إمكانية الكمال الإنساني غير
المحدود.

فلسفة العلم والتاريخ "ميكانيكية التحكم والتقدم"

الحتمية العلمية:

يمكن القول أن العلم حتمى، لأن الفزياء حتمية. وقد أصبحت حتمية عبر
خطوات ثلاث: الأولى فلكية، باثبات حتمية الحركة السماوية للأفلاك، بدأت من
التراث الإغريقى والوسيط، ومع جاليليو كانت الخطوة الثانية من الحتمية
للحركة الأرضية. وكانت الخطوة الثالثة من نيوتن حين ضم الحركتين الأرضية
والسماوية فى نسق واحد، واخضعهما معاً لقانون حتمى رياضى واحد، (قانون
الجاذبية العام)، تجاذب كافة الكواكب فيما بينها وبين الشمس.

وجاء كلود برنار (١٨١٣ - ١٨٧٨) فقال عن يقين أن الحتمية مطلقة فى
جميع العلوم، المنهج واحد والغرض واحد، لكن الوصول إليه فى
الظواهر الحيوية أصعب نظراً لتعقيدها.

وجاءت الدرونية لإزاحة الغائية، واستئناف الطريق العلى للحمية العلية، حين وضعت تفسيراً آلياً "علياً" لنشأة الكائنات الحية، وتطورها وبقائها واندثارها. واتى داروين بكم هائل من الاسانيد التجريبية لفرض التطور، رجحت العلاقة التبادلية بين الانواع المختلفة فى سلف مشترك بينها جميعاً - تسلسل متدرج صاعد - يبدأ من الأميبا وينتهى بالإنسان.

وفى مجال علم النفس حدث التطور فى مجال فسيولوجيا الجهاز العصبى، وتأسس علم النفس الفسيولوجى، وتم اكتشاف ميكانيزم المخ، والنشاط العصبى الاعلى فى لحاء المخ، وانحصرت الحياة النفسية للإنسان فى المؤثرات البيئية، وردود أفعال الكائن الحى عليها، ولم يعد ثمة مبرر لافتراض الجوهر العلقى ككيان مستقل مميز للإنسان، وبذلك تم التخلص من مبدأ الروح Soul الذى يفشل تماماً فى أية مهمة عملية.

وبناء عليه، سيطر مبدأ الحمية على النسق العلمى، وعلى النشاط المعرفى، أضحى ركيزه يرتكز عليها العلم فى أساسه، وأصبح التصور العلمى للكون مرادفاً لتصور خضوعه للحمية الشاملة.

تشارلز داروين ١٨٠٩ - ١٨٨٢ يؤكد فى البيولوجيا، وجون ستيرت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) مد نطاقها، حتى شملت دراسة كل وجوه الانسان، أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) شيد دراسة الاجتماع الانسانى على أساس الحمية، كارل ماكس (١٨١٨ - ١٨٨٣) مد نطاقها إلى دراسة تاريخ المجتمعات الانسانية.

منطوق مبدأ الحمية العلمية: يفيد عمومية القوانين الطبيعى وثبوتها وإطرادها، فلا تخلف ولا مصادفة. اذ يعنى أن نظام الكون ثابت شامل مطرد، وترتبط الحمية العلمية بالقابلية للتنبؤ، على أساس أن واقع الكون الراهن نتيجة ضرورية للماضى، ومقدمة شرطية للمستقبل. والضرورة فى الحمية العلمية كامنة فى قلب الاشياء سارية فيها. أى ان الطبيعة تخضع للقانون العلمى

بالضرورة. الحتمية بهذا تعطى الانسان ما ينبغي ان يعطيه العلم من ايجابية وفعالية فى التنبؤ بالطبيعة والسيطرة عليها. أيضا صاحب تقدم العلم تساق أو تناسب طردى بين تعزيز العلم لمبدأ الحتمية - الناقى لحرية الانسان - وبين تعزيز حريته على مستوى آخر، يأتى من تطبيقات العلم العملية التقنية، التى جعلت العلم بلا جدال تحريرا للانسان من اعداء عتاة قساة لحرية: الجهل والمرض والجوع والعجز أمام قوى الطبيعة.

الفزياء الاجتماعية:

- شهد منتصف القرن التاسع عشر الميلاد الرسمى لكثير من العلوم الانسانية، على نفس اسس الابستمولوجيا العملية آنذاك، وبمستوى طموحاتها، وطبيعة مسلماتها، التى يلخصها ويبلورها مبدأ الحتمية Determinism، وهى تعنى نظاماً شاملاً، لا تخلف فيه ولا مصادفة ولا استثناء ولا احتمال. كل حدث لابد وان يحدث بالضرورة فئمة قوانين ميكانيكية يقينية دقيقة رياضية، تحكم هذا الكون، وتجعل احداثه فى صورة اشبه بالسلسلة المحكمة الحلقات، اذا توصلنا إلى تلك القوانين، وعرفنا تفاصيل حالة الكون فى لحظة معينة، لاستطعنا ان نتنبأ يقينا بتفاصيل حالته فى لحظة لاحقة.
- وهذه الحتمية لها وجه آخر هو العلية causality التى تضيف على الطبيعة انتظامها الحتمى، ويغدو التفسير العلمى هو ربط الحادث اللاحق بالحادث السابق من خلال قانون.
- هذه هى عقيدة العلم الكلاسيكى، بعد أن وضع نيوتن تفسيره الميكانيكى للكون فلا يناقض العقل استخدام مناهج مماثلة تفسر الأحداث والوقائع الاجتماعية، ويمكن أن تعطينا تنبؤات فى نفس دقة

تنبؤات العلم الطبيعي، مع قدر كاف من الحذر والخيال.. فزياء اجتماعية يمكن عن طريقها إعادة تشكيل المجتمعات.

بناء عليه، شهد القرن التاسع عشر النشأة الناضجة لعلم الاقتصاد السياسي، على يد المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث ودافيد ريكاردو)، ثم التطور الجذري له على يد كارل ماركس. وعلم الاجتماع على يد أوجست كونت وأميل دوركيم.. حتى إذا دلفنا إلى قلب القرن العشرين وجدنا العلوم الانسانية وقد قطعت شوطاً طويلاً في تحديد موضوعاتها، تعريف ظواهرها، صياغة مفاهيمها ومصطلحاتها. ارسيت مناهجها واساليبها الاجرائية. ومنذ منتصف القرن العشرين اتضح تماماً ان الدراسات الانسانية الاخبارية قد شقت لنفسها طريق العلم بالمعنى الدقيق، تؤهلها للمقارنة الصريحة مع العلوم الطبيعية.

الحتمية الاجتماعية:

● أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) منحت الحتمية العلمية كونت منهجه الوضعي، في تفسير الظواهر، بفضل ما بينها من علاقات ثابتة، لتمثيلها وتعاقبها، فتوصل الى القوانين الحتمية التي تحكمها، كل ظاهرة مقيدة بشروط تلزم حدوثها. بذلك اصبحت الحتمية العلمية شاملة، ومن الحتمية الفزيائية خرجت الحتمية الاجتماعية، وتعضدت الحتمية التاريخية، التي تزعم طريقاً محدداً محتوماً لمسار التاريخ. وقد استعان التتويريون ق١٨ بهذه الحتمية، للاقرار بوجود طريق محدد للتقدم تتجزه البشرية، باطراد، هو طريق العقل والعلم.

● اميل دوركيم (١٨٥٨ - ١٩١٧) من غلاة القائلين بالعلية والحتمية والضرورة، ودراسة الظواهر الاجتماعية كاشياء، ومحاكاة العلوم الطبيعية حرفياً. والاضافة هي تأكيد على أن علم الاجتماع لا ينبغي ان يكون

تبريرا فقط - كما أراد كونت - أو وصفاً فحسب، بل وأيضاً تفسيرياً - وسيلة العله - والتفسير يتجاوز الوصف، يستعين به ويضيف إليه القوانين والنظريات.

الحتمية التاريخية:

تعلق التاريخ بأهداف المسيرة الحتمية، على أساس أنه إذا تحقق المثل الأعلى الحتمى لقوانين العلوم الانسانية، فإن التفسيرات التاريخية ستغدو مجرد تطبيق لتلك القوانين، فتستطيع التنبؤ اليقيني بمسار التاريخ، ليصبح مستقبل البشرية كتاباً مفتوحاً، بل مقروءاً، أكثر من مجرد أحداث ماضية، إنه مسار موضوعى علمى وعقلانى، على قدر ما ندرك ظروفه وشروطه بدقة، سواء أكان مستقيماً أو جزائياً أو دائرياً، هو مسار علينا إكتشافه، لنفهم واقعنا، ونتنبأ بالمستقبل.

هذه الحتمية اتجاه كامل ومتكامل قبل العلم بزمان سحيق. كان لها أولاً صورة ميثولوجية (يفرضها الله على البشر)، ثم صورة ميتافيزيقية (تطورات الروح المطلق الهيجلية)، ثم قوانين علمية (التفسير الاقتصادي)، تتفق جميعها فى استبعاد حرية الانسان، أو أى دور لارادته فى صنع تاريخه. لأن حيوات الافراد وفعالهم محكومة بكليات أوسع: غايات لاهوتية، مبادئ ميتافيزيقية، قوانين علمية ينتمون اليها، وأن التاريخ لابد أن يصاغ فى حدود إتجاهها العام.^(١) الاختلاف أساساً أو فقط فى تحديد هوية هذه الكليات: الهدف الالهى، العقل الجمعى، الامة، الكنيسة، الطبقة، الطبيعة المادية.. الخ. إنها القوى الحقيقية، وأن البشر الذين يصنعون التاريخ أدوات من مكونات عديدة. ووظيفة التفسير فى التاريخ هو اكتشاف ذلك النظام أو القانون العلمى، الذى يعتبر أساساً لعلمنة التاريخ.

(١) د. يعنى الخولى العلم والاغتراب والحرية ص ٢٢٠ - ٢٢١.

وكان عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) رائد الدعوة لاحتامية التاريخ، بوصفها منطلقاً لجعله علماً، معتمداً على المشاهدة واستقراء حوادث الماضي، مع القول بأن العوامل الاقتصادية هي المؤثر الأول على حركة التاريخ. ويؤكد ابن خلدون ان تغير أحوال وعوائد العمران حقيقة أساسية، أى أن المجتمع دينامى متغير، وظيفة علم العمران الكشف عن قوانين هذا التغير والتنبؤ بالمستقبل.

المنهج الوضعى والتاريخ

منهج يصف الظواهر بأكبر قدر من الدقة، على أن يتم ذلك كله فى إطار وجودها كأمر واقع، لا سبيل إلى الاعتراض عليه أو تغييره أو تجاوزه. من خلال الرصد الكرونولوجى لأحداث التاريخ، الرصد الرقمى المتسلسل، فالظواهر تتتالى فى ترتيب يخدم فحسب عملية الرصد والاحصاء، لا فى اكتشاف جدلية الظواهر الاجتماعية فيما بينها. فملح العلاقة هنا هو الاضافة الخاملة، حيث الظواهر كم لا كيف، وهى كم خامل لا فاعلية له أو تأثير والتاريخ مجرد تتابع أملاه زمن خال من المضمون والدلالة، لأنها تغض الطرف عن السياق التاريخى، الذى لا يفهم معنى للصحة أو البطلان إلا من خلاله.

ويرى رايت ميلز أن الوضعية تستند مباشرة إلى الامبيريقية، ومن ثمة تغرق فى التفصيلات، وتحاول إخضاع الحقيقة الاجتماعية التاريخية للمعالجة العملية والاحصائية، وتجرد المشاكل عن صفتها السوسيولوجية، وتفسرها بعوامل سيكولوجية، بعيداً عن الابعاد الاجتماعية والتاريخية. ولأن الامبيريقية تفتقر دائماً إلى أدوات منهجية، وتعبر عن موقف برجماتى أكثر منه عقلانى فان

إهتمامها فى الممارسة يتجه أساساً إلى جمع المعلومات، والتركيز على الخبرة المباشرة والتجربة كشئ مستقل عن الأطر النظرية.

الفلسفة الوضعية تستند على معطيات التجربة الحسية، معتمدة على التكميم، والنماذج الرياضية والادراك الحسى، تركز جهودها على وصف الواقع المعطى المحسوس وصفاً كمياً، دونما إهتمام واضح بتفسيره، ونبواعته المجتمعية الناجمة عن ظروف ومتناقضات وصراعات وعلاقات البناء الاجتماعى. على اعتقاد أن الوقائع حيادية بذاتها، واعتبارها حدوداً لا يسمح للتحليل بتجاوزها، والمعرفة عندهم ذات طابع احتمالى. والوضعية الجديدة تنظر فى الأشياء كما هى، تسلم بمعطيات ما هو قائم، وتدركها إدراكاً حسياً جزئياً معزولاً عن سياقها التاريخى، وعن إطار البناء الاجتماعى، والوقوف على الأوضاع القائمة وكأنها نهاية التاريخ.

ليس للعلم إلا وصف الروابط الخارجية بين الظواهر، دون الوقوف على القوانين الكامنة وراء تغيرها وتطورها، وبذلك تكون الأدريية سمة مميزة للوضعية. ليس بوسع الانسان أن يقف على موضوعية الأشياء والظواهر، أو أن يسبر أغوارها، وبالتالي تضع حدود للمعرفة العلمية.

بعبارة موجزة يردون علم الاجتماع التاريخى إلى وصف الأحداث الفردية، ينفون القوانين الموضوعية العامة للتطور الاجتماعى، يتخلون عن دراسة أسباب التناقضات الاجتماعية، ومن ثمة تعجز الوضعية فى النهاية عن تقديم تفسير أو تصور شامل عن التاريخ.

المدرسة الوضعية جعلت دراسة المجتمع مساوية لدراسة الطبيعة، بالبحث فى قوانين اجتماعية مشابهة للقوانين الفيزيائية التى لا تتغير. والنظر الى المجتمع على أنه عالم من التوافق الطبيعى، والنظام التلقائى، التى تقترن دائماً بفكرة إنسجام ما، والهدف العام هو الحفاظ على بقاء المجتمع واستمراره، ومن

ثمة الاهتمام بعمليات التنشئة والتنظيم والتكيف والضبط، والسعى لتحقيق التقدم المنظم والموجه الذى يمكن السيطرة عليه.

فهذه المدرسة كاتجاه ترفض إدعاء الانسان أنه قادر على تغيير نظمه الاجتماعية التاريخية، وإعادة تنظيمها، وفقا لارادته العاقله، والمسائل الاجتماعية بالنظر إلى طبيعتها المعقدة - تعالج بواسطة الصفوة من العلماء.

لقد حددوا النظرية العلمية بحدود التجريب البسيط والمدرک الحسى، وبالتالى استبعدوا التحليل النظرى، وانكروا دلالة الممارسة الاجتماعية السياسية والتاريخية، رغم أن مهمة العلم وهدفه هو محاولة الكشف عن العلاقات الكامنة وراء المدرک الحسى المباشر. ولم شتات المباحث الامبيريقية، أما العقل والعقلانية فهى بالنسبة لهم عملية اجرائية خالصة - سواء كانت هذه العملية إستدلالية أو استقرائية - فالعقل مجرد سلوك عملى له طابعه الاجرائى الخالص، وسيلة أو أداة عملية لتحقيق غاية برجماتية نفعية، فوق التاريخ وفوق المجتمع.^(١)

كارل بوبر والنزعة اللاتاريخية:

يصف ستيورت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) منهجه بأنه محاولة لدراسة الوقائع التاريخية العامة، لاكتشاف قوانين التعاقب التاريخية التى تمكنا من التنبؤ بالحوادث المستقبلية، لكن بوبر (١٩٠٢ - ١٩٩٤) يرى أنه لا وجود للقوانين التى تعين التعاقب، فى السلسلة الديناميكية المؤلفة من الحوادث، لكن توجد إتجاهات

محمود أمين العالم	معارك فكرية	دار الهلال	ص ١٥ - ٧٢ .
محمود أمين العالم	الوعى والوعى الزائف	دار الثقافة الجديدة	٣٠٨ - ٣١٨ .
يمنى طريف الخولى	فلسفة العلم	عالم المعرفة	٣٩٢ - ٣٩٩ .
عاطف غيث	علم الاجتماع المعاصر	دار الكتب الجامعية	٢١٥ - ٢١٨ .
عبد الباسط عبد المعطى	اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع	عالم المعرفة (٤٤)	١٨٧ .

مشروطة، لها هذا الطابع الديناميكي، ومن ثمة يوجد خلط أساسي بين القوانين والاتجاهات، التي تولد الاعتقاد بوجود هذا الميل التاريخي العام نحو التقدم.

ويؤكد أن التفسير العلي لا يكون مقبولا علمياً إلا إذا كانت القوانين الكلية قد جازت مرحلة الاختبار والتأييد. وفي كتابه "عقم التاريخانية" الصادر عام ١٩٥٧. يرفض إمكان قيام تاريخ نظري، أو قانون عام يحكم سير التاريخ. ويرى استحالة التنبؤ بمستقبل سير التاريخ، بالكشف عن قوانين أو أنماط أو اتجاهات أو إيقاعات تحكم مقدماً سير حركة التاريخ، لعدم إمكان اختبار هذه النظريات، أو التحقق من توافر الشروط المعينة لذلك. فالتنبؤات التاريخية - واسعة النطاق - تنبؤات مشروطة. والتاريخ في نظره يتميز بالاهتمام بالحوادث الواقعية المفردة المعينة، لا بالقوانين أو القضايا العامة، كما يتأثر أساساً بنمو المعرفة. أما التجارب الاجتماعية الواسعة النطاق فلا تتلاءم مع الأغراض العلمية، ويعتبر التخطيط الكلي يوتوبياً، وكل نموذج لابد أن يتطور بطريقة المحاولة والخطأ، أي باجراء ما لا يحصى من التعديلات الصغيرة، وينتهي إلى أن تطور المجتمع الإنساني عملية تاريخية فريدة، لها خصوصيتها.

والخلاصة هو يرفض النزعات الكلية، ويتعامل مع وقائع منفردة، وينكر التنبؤ بمسار حركة التاريخ، ويرفض أن يكون للتاريخ معنى، وبالتالي تتجسد فيه أي معقولة نتبينها في نسق منتظم لحركته، فلا توجد قوانين تاريخية كلية، ومن ثمة يستحيل أن يكون التاريخ علماً، لإستحالة أن نضع نظرياته موضع الاختبار والتكذيب. (صعوبة تكرارها - صعوبة التكميم - تعقد الظواهر الإنسانية - العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه). (١) (٢)

النسبية وأزمة المنهج:

سار العلم الطبيعي الحديث بخطى حثيثة نحو النسبية، حين جمع نيوتن قوانين الحركتين السماوية والارضية في اطار واحد عام ١٦٨٧، التى تضع الاسس والاطر المنطقية لنسق العلم الفيزيقي ككل، حتى نهايات القرن التاسع عشر. ومع نجاح النيوتنية الذى كان يتأكد يوما بعد يوم، ساد الاعتقاد أنها أعم نظرية ممكنة أحاطت بالحقيقة القصوى للكون الذى توجد فيه.

وفى مطلع القرن العشرين اختتم أينشتين جهوده فى تعميم نظريته عندما خرج بصيغة ناضجة مكتملة للنظرية النسبية (عام ١٩١٦)، والتى عالجت موضوع الجاذبية باهتمام كبير، وزادت فى شمولية وتشابك مفهوم النسبية، مع تقديم نظرة فيزيائية رحبة للنظام الهندسى الكونى، كما زادت من ايضاح التلازم والتأثيرات المتبادلة بين صفات المكان والزمان ومجال الجاذبية والمادة الفيزيائية جميعاً فيما بينها. ان موضوع النسبية العامة هو المناطق المكانية - الزمنية ذات المقاييس الفلكية، أما المناطق المتناهية الصغر فتقع خارج مجال تطبيقها.

وازداد مفهوم النسبية شمولاً، فنفذ إلى داخل منظومة القياس نفسها، وإلى كل نقطة فى الفراغ الزمانى. وبعد نظرية النسبية دخلت السرعة عنوة إلى المفاهيم الهندسية، فصار الزمن بعداً رابعاً لا يمكن اغفاله. واتضح الارتباط الكامل بين المكان والزمان، وان وحدة بناء الطاقة الضوئية لا تسير فى خط مستقيم، بل تسير فى منحنيات.

هذه هى باختصار نظرية النسبية، غيرت نظرتنا إلى العالم: فقد غيرت مفاهيمنا عن المكان والزمان المطلقين، فجعلتهما نسبين، كما غيرت نظرياتنا الفلكية والكونية، لتجعلها أكثر واقعية، ووحدت بين الكتلة والطاقة، وإستبعدت الأثير، وألغت التأثير عن بعد...، ففتحت الباب على مصراعيه نحو الانطلاق إلى آفاق أرحب من التقدم فى معارفنا العلمية، وباختصار ليس ثمة شئ اسمه الحقيقة النهائية المطلقة، بل الحقائق نسبية، أيضاً ساعدت على هدم آراء

القرن التاسع عشر عن السببية، وهي الآراء التي تصورت كل العلاقات فى الكون وفق نمط ميكانيكى محكم.

وتضيف د. يمنى الخولى أن النسبية هزت اطر آلة نيوتن الميكانيكية العظمى، وشيدت لنا عالمها الرباعى الأبعاد (طول عرض ارتفاع + الزمن) بمتصله الزمانى - المكانى. تصور عالم محدب، يختلف عن عالمنا المستوى المعهود فى تجربة الحس المشترك. ومن ثمة أحدثت النسبية تغيراً جذرياً فى أفكارنا، حول الزمان والمكان والجاذبية، واثرت بالتالى على مبادئ ابستمولوجية راسخة فى العقائد وخبرة الحس المشترك. وجعلتنا ندرك خطأ غرور الكلاسيكية، الذى يوصد أبواب التقدم، وخطل الحكم على أية محاولة ناجحة ينجزها العقل البشرى بأنها اليقين المطلق.^(١)

مع بداية القرن العشرين، بدأت ظاهرة تركيز رأس المال الدولى وتمركزه نحو الاحتكار. وكان قد تم تقسيمة العالم بين الدول الرأسمالية المتقدمة، ويؤدى التشاحن بين الدول الامبريالية حول الأسواق، وتغير القدرة التنافسية النسبية بين الدول الرأسمالية العظمى إلى حدوث أزمات، تؤدى إلى استمرار عدم الاستقرار فى العالم (الحرب العالمية الأولى - الكساد العظيم ١٩٢٩ - ١٩٣٦ - الحرب العالمية الثانية - الحرب الباردة - استمرار الأزمة العامة للنظام الرأسمالى ابتداء من سبعينات القرن العشرين ..) فى هذا الاطار أساساً طرحت رؤية إطلاقيه تقيم أثر الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فوجد من يذهب الى القول بأن هناك علماً قد انتهى، وعلماً جديداً مطلق الجدة قد بدأ، وأنه حدثت قطيعة ابستمولوجية كاملة مع المراحل المعرفية التاريخية السابقة، وعلينا أن نحيد النظر جذرياً فى كل شىء، إنقطاع كلى عن التاريخ، والبدء المطلق بتاريخ مغاير. رغم أن العلم بطبيعته مناقض للأحكام

د. السيد نفاذى
(١) د. يمنى الخولى

العلم والنظره إلى العالم
مشكلة العلوم الانسانية

ج ١ ١٩٩٥
ج ١ ١٩٩٦

ص ١٢٦ وما بعدها.
ص ٤٢ وما بعدها.

والتقييمات الاطلاقية النهائية، فهو مقارنة متصلة للحقيقة، التي ليس لها حدود نهائية.

هذه النزعة الوضعية التقنية - الفارغة من كل عمق تاريخي إنساني - هي رغم رفضها واستنكارها للأيدولوجية، هي أيدولوجيا مضادة، ترفض المفاهيم والمناهج النظرية الكلية، وتغلب الرؤية الوضعية المتشظية للأشياء والافكار، ولا ترى الحقيقة إلا في الجزئيات والمدرجات الحسية وحدها.^(١)

وعندما نتحدث عن أزمة العلوم الاجتماعية، فنحن نتحدث عن موقفها واجاباتها إزاء الاوضاع الانسانية السائدة اليوم (الاستقطاب - الأزمات - الاستلاب - الاغتراب - قضايا البيئة - القمع وحقوق الانسان - الصراعات المسلحة - البطالة والجوع الذي يهدد الملايين..) ومن الطبيعي ان يكون لهذا كله رد فعل عكسي معاد للعقل نفسه، وتأخذ الاتجاهات الفكرية الطابع الذاتي أو الشعوري أو الحدسي أو الوضعي البرجماتي.. أو تلك التي ترفض جميع التعميمات و الكليات والانساق الفكرية والاجتماعية والتاريخية باسم: ما بعد الحداثة أو ما بعد البنائية، ترفض كل فلسفة تقوم على النسق الكلي أو على مفهوم التطور فضلاً عن الأساس الموضوعي للمعرفة.^(٢)

إن كل اكتشافات واستنتاجات العلم - في ذاتها - لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات أساسية في بنية وجوهر نظرتنا إلى العالم، لكن يمكن ان تحدث مثل هذه التغيرات اذا حدثت تغيرات مماثلة في المفاهيم الفلسفية الأساسية التي شكلت نظرتنا إلى العالم. فالتفسيرات التي يقبلها الناس، بوصفها تفسيرات

(١) محمود العالم البدايات والنهايات دار المستقبل العربي ٢٠٠٠ .

(٢) اتجاه في نظرية المعرفة، ينفي إمكانية معرفة العالم الموضوعي، إستناداً إلى ذاتية المعرفة البشرية ونسبيتها. فليس بوسع الانسان أن يحصل معرفة تامة وصحيحة لا عن الواقع ككل، ولا عن موضوع ملموس من موضوعات البحث. وأنه في كل فترة زمنية لا تكون معارفنا كاملة، وإنما تكون محدودة بمستوى: تطور الانتاج والعلم وبقدرات الناس المعرفية.

علمية، فى أى لحظة تاريخية، انما تخضع لعوامل اجتماعية وثقافية وتؤدى وظائف فى حياة الناس. فالعلم لا يعطى ولا يمكن أن يعطى على أمور السياسة البشرية، والعلم يغترب عندما ينفصل عن الممارسة الاجتماعية. فى عبارة محددة إشكالية المنهج والتفسير التاريخى يبحث الآن فى إطار الأزمة العالمية. والممارسة الاجتماعية التاريخية هى التى تقود النظرية، فالواقع ينتج النظرية لا العكس، والمعرفة لا تتحول الى اساليب انتاج إلا اذا كان المجتمع مهياً لذلك ومتطلعاً اليه.

أزمة المنهج والبحث عن إطار نظرى:

سادت النزعة اللاتاريخية بفضل سيادة الوضعية المنطقية، فهى إمتداد للاستقرائية، باتجاهها التجريبي المتطرف، المعنى بتبرير المعرفة العلمية. وهذا التبرير يستقى من العلاقة بين المعطيات أو الوقائع التجريبية والقانون العلمى. وتكفلت الوضعية المنطقية بمد هذا التوجه، وتكريسه، وتسييده حتى أواسط القرن العشرين. بل وشنت حرباً ضروساً على أبعاد الوعى التاريخى، حرباً ضد التاريخية.

ولا غرو فالوضعية المنطقية فلسفة تكثفت فيها كل خطوط التجريبية المتطرفة، والنزعة الاستقرائية، والافتتان بالنسق العلمى فى حد ذاته، وتكريس منطق التبرير السكونى. والنقد العلمى - فى منظورهم - أحداث متعاقبة، يمكن فقط وصفه وتبريره، ونمو المعرفة عملية تراكمية متصلة - دور العلم يقتصر على تحليل العبارات والمفاهيم العلمية لتوضيحها، وكشف ما بها من غموض، دون عناية بمضمونها، أى العناية بالقضايا العلمية فقط كمعطى منطقى فى ذاتها. منفصلة عن تاريخ العلم والتى تجعله غير ذى صلة بالموضوع.

هكذا حصرت الوضعية المنطقية فلسفة العلم فى تقنيات المنطق الصورى و أساليبه، وقطعت كل علاقة بالعلم فى تعينه الواقعى المتدافق النابض بالحياة، فى مجرى التاريخ، وسياق الحضارة الانسانية. كانت فلسفة علمية تجريبية تعمى البصر والبصيرة، اكتفاء بالمعطى الراهن، ورأوا التجربة قادرة على تفسير كل شىء، لقد ازاحوا الميتافيزيقيا، والمنظورات التاريخية من فلسفة العلم.

ونتوقف عند الفكرة الجوهرية التى أبدعها جاستون باشلار (١٨٨٤ - ١٩٦٢) فى اطار فلسفته الجدلية، برفضه النظرة التراكمية الاتصالية، الا وهى فكرة القطيعة المعرفية *La Rupture Epistemologique*، التى أبدت خصوبة وفعالية فى تفسير التحولات الحضارية التاريخية، والتى تعنى شق طريق جديد. القطيعة تعنى أن التقدم التاريخى ليس مجرد تواصل تراكمى ميكانيكى، بل طريق جديد كل الجودة. ليس إستمرار تراكمى لمسار الماضى، أو تعديلا أو اضافة كمية له، بل هو خلق وابداع جديد. الجدلية عنده تجعل القطيعة مركبا من الانفصال والاتصال، هى التجاوز النشط فى هذه العلاقة، هى عمل دؤوب وصراع من أجل انجاز الحادثة. لقد أبدت هذه الفكرة فعالية جمة فى تجسيدها لحركات التقدم، كثورة تتفصل عن الماضى، وتبدأ طريقا جديدا. إستخدمها لوى التوسير بصورة موسعة فى قراءاته البنيوية للاشتراكية العلمية، أو محاولة صياغة تخطيط لهيكل الماركسيه.^(١) ووضعها بين الأيديولوجيا والعلم، لتتخلص من الاولى وتبقى علما على طريق القطيعة المعرفية، للخلاص من تشويهاات الأيديولوجيا للعلم. أيضا إستعان بهذه الفكرة مهدى عامل فى دراسته عن تمرحل التاريخ.^(٢) وسمير أمين لتوصيف المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية العالمية.

ويبين توماس كون (١٩٢٢ - ١٩٩٦) إيجابيات تسليح فلسفة العلم بالوعى التاريخى، وعن خصوبة التناول التاريخى حين يتم فى الاطر الفلسفية، مع التمييز بين مراحل العلم العادى ومراحل الازمة ومراحل الثورة، وأهمية الانتقال من نموذج ارشادى Paradigm الى آخر، فى سلسلة متعاقبة. فالحكم

(١) يمنى طريف الخولى فلسفة العلم فى القرن العشرين عالم المعرفة ص ٤٠٨ .
(٢) مهدى عامل أزمة الحضارة العربية دار الفارابى ص ١٩ وما بعدها.

على النظرية العلمية وتقييمها يكون فى إطار عصرها، والتحقيب التاريخى يكون عن طريق توالى النماذج الارشادية، مع العناية بالظروف السوسيوولوجية وأن تأخذ فى الاعتبار النواحي الأيديولوجية والاقتصادية والالتزامات الاخلاقية. هذا المفهوم وضع صياغته بعد تعديل قول ايمانويل كانط المتواتر: "المدرجات الحسية من دون تصورات عقلية عماء، والتصورات العقلية من دون مدرجات حسية خواء".

الثورات العلمية لا تقتصر على تقديم اجابات أفضل لأسئلة قديمة، بل انها تأتى معها بطرق واسئلة جديدة، كثيراً ما تختفى معها المسائل القديمة، فالنظرية الجديدة كثيراً ما يعبر عنها بنبذ مفاهيم النظرية القديمة، لا استيعابها. و يعنى هذا ان المقارنة بين الكيانات المعرفية المتعاقبة لمسائل مختلفة لا توفر معياراً مشتركاً لقياس نجاح كل منها، أى ان العلم ليس تراكمياً بالمعنى الدقيق للكلمة. فالاجابات القديمة تفقد أهميتها فى مراحل الأزمة. اذ أن النموذج الجديد يمثل قفزة إلى نظرة جديدة الى نفس الأشياء. (١)

العلم المعاصر يواصل التقدم، وأصبحت الاستمولوجيا المعاصرة (نظرية المعرفة) يلخصها ويبلورها مبدأ الاحتمية، تنفى ان كل الاحداث محددة سلفاً بدقة مطلقة بكل تفاصيلها. لقد إنهارت العلية، عماد الحتمية التى تتصور تسلسلاً للاحداث (عله.. معلول)، فى المكان الاقليدى المستوى المطلق.. عبر الزمن المطلق، الذى ينساب فى نسب ثابتة مطلقة فى اتجاه واحد مطلق من ماض إلى المستقبل.

ومع النظرة الاحتمية المتخلصة من كافة الاسقاطات اللاعلمية، نجد عدة عوامل تؤدي علاقتها ببعض، إلى عدة احتمالات، كلها ممكنة حدوث أى منها، أو عدم حدوثه، أنه تعاقب الاحداث الاحتمى، لا تسلسلها الحتمى.

ان أى قضية اخبارية بما هى اخبارية احتمالية، ونقيضها ممكن، ولا يقين إلا فى القضايا التحليلية الفارغة من أى مضمون إخبارى (قضايا المنطق

(١) اسامة الخولى فى مناهج البحث العلمى مجلة عالم الفكر يونيو ١٩٨٩ ص ٧.

الصورى والرياضيات البحتة). فالباحث فى العلوم الاجتماعية عسير أن يحقق الموضوعية المطلقة، فعناصرها خاضعة للتغير من عصر إلى عصر ومن حضارة إلى أخرى، ثم انه موضوع شديد التعقيد، يستحيل ترجمته الى بساطة العلاقة الثنائية عله ومعلول. وظواهر العلوم الانسانية يستحيل معها افتراض عمومية مطلقة واطراد ثابت. فهي تتعامل مع مشاكل معقدة ومتداخلة فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.^(١) الامر الذى يجعل الحتمية أو العلة خصوصاً فى صورتها المجردة أمراً غير ممكن فى النشاطات الانسانية - لا سيما تلك التى يحركها تراث حضارى أو مكتسبات ثقافية من النوع الراقى، بحيث يصبح البديل هو التنبؤ النسبى أو الاحتمالى، ضمن اطار عام أو خطوط عريضة، وامكانية التحكم تتوقف على تحديد مختلف الظروف والعوامل والمتغيرات التى تؤدى إلى حدوث الظاهرة، بالشكل الذى حدثت أو المتوقع أن تحدث عليه. وقد تصبح النتيجة فى حد ذاتها سبباً، انطلاقاً من مبدأ تبادلية التأثير، الذى يسير الظواهر المجتمعية. والثقافة المختزنة تمد الظواهر الانسانية بطاقة هائلة على التبدل والتلون والفجائية، لجعل النتيجة سبباً والسبب نتيجة، أو لجعل السبب الأقل أهمية هو الأكثر أهمية، فلا توجد ظاهرة اجتماعية واحدة تعود إلى عامل واحد، كما لا يوجد عامل واحد يمكن أن يكون سبباً فى حدوث ظاهرة بعينها.^(٢)

فى عام ١٩٥٩ كتب هانس مايرهوف - من رواد المشتغلين بفلسفة التاريخ فى الغرب - مقاله تحت تأثير الاحساس بالأزمة فى الكتابة التاريخية يقول: شهد عصرنا ذروة التعقيدات التى بدأت تتكون فى القرن التاسع عشر، وان العالم قد بلغ درجة من التناقضات لا يجدى فى استيعابها عملية التحليل التاريخى. فبالنسبة لمعظم الناس يبدو تتابع الأحداث فى التاريخ المعاصر شديد السرعة والتناقض والغموض، وان القوى التى تحركها شديدة الخفاء وغير منطقية، ولا يمكن التحكم فيها، لدرجة انهم يشعرون بالضيق فى هذا العالم، من تاريخ ليس من صنعهم، وان البدائل المتاحة أمامهم هى إما أن يعتزلوا التفكير فى التاريخ،

(١) د. يمنى الخولى مشكلة العلوم الانسانية
(٢) د. صلاح الفوال منهجية العلوم الاجتماعية

دار الثقافة للنشر
عالم الفكر

ص ٢٠٠
ص ٧٧

أو أن يفروا من أعبائه إلى عقيدة وراء التاريخ، تتمثل في الفن أو الأساطير أو الدين أو اللامبالاه !!.

وتستمر موجة التشاؤم قوية عنيدة، ويلحق به المؤرخ البريطاني ج.هـ. بلومب (جامعة كمبردج) الذي يعلن عام ١٩٦٤ أن الأسباب التقليدية التي كانت تقدم لتبرير دراسة الماضي قد بلغت درجة كبيرة. ويضيف تيودور هيمرو - من أعلام الحركة التاريخية الأمريكية - أنه لا بد من نظرة اجتماعية شاملة جديدة، توجه للماضي الأسئلة التي توجهها العلوم الاجتماعية للحاضر، وتستخدم للإجابة عليها منهج البحث التاريخي، والتحول من أسلوب الوصف في عرض الأحداث، إلى الاهتمام ببنية المجتمع، والحياة اليومية لجماهير الناس، والبحث عن خطواتنا إلى المستقبل. وأنه من الأمثلة البارزة لهذا الاتجاه نشاط مجموعة من المؤرخين الفرنسيين، اتخذوا من دورية الحوليات Les Annales منبراً لها، وبعثت في التاريخ حيوية وإصالة في المضمون والمنهج. وينضم إلى هذا الاتجاه المؤرخ باراكلاف فكتب في عام ١٩٧٨ يقول إن التاريخ قادر على يمدنا بالبصيرة اللازمة لفهم حقيقة تطور الظواهر، و النظم الاجتماعية عبر الزمن، ولكن ينبغي أن يكون تاريخاً تسوده روح علمية، و يحتويه توجه إجتماعي. وينبه وودرو ويلسون أن الجزئية التاريخية تظل غير صحيحة إذا عزلت وفصلت عن السياق العام، فهي دائماً جزء من كل شديد التنوع والتعقيد، ويجب أن توضع في موضعها الصحيح من النسق العام للأحداث، حتى تتضح طبيعتها ومعناها الحقيقي. وأن التغيرات الإقليمية والقومية كثيراً ما تكون شديدة الصلة أو التأثير بأحداث أو تغيرات عالمية الأبعاد.

ويتوقف هيمرو ليكرر ان التاريخ الجديد عليه الاهتمام بتفسير الوضع الاجتماعي، والاصرار على دراسة الحركة الممتدة في التاريخ Process دون التركيز على الحوادث events بمعنى توسيع مدى الرؤية التاريخية.^(١)

نكتفى بهذا القدر من المقال الهام الذي تناول عرض كتاب د. تيودور هيمرو، والذي يشير بوضوح إلى أزمة المنهج في الدراسات التاريخية في المرحلة الحالية، والعلاقة الجدلية بين بنية العلم المعرفية ومناهج البحث. وننتقل من إشكاليات المنهج الاجرائية الى القضايا النظرية في التاريخ، المرتبطة بالممارسات الاجتماعية، لننتقل الى الآليات التي تفسر حركة التاريخ في المرحلة الرأسمالية في التاريخ المعاصر.

^(١) كتاب "تأملات حول التاريخ والمؤرخين" (١٩٨٧) - تأليف تيودور هيمرو، عرض وتحليل د. مصطفى العبادي - مجلة عالم الفكر عدد يونيو ١٩٨٩ ص ٢٥٣ - ٢٧٤. يتناول أزمة المنهج في علم التاريخ كانعكاس لأزمة البنية الاقتصادية الاجتماعية في النظام الرأسمالي العالمي.

الفصل الثانى:

هل توجد نظرية تستوعب حركة التاريخ ؟

بنية الزمن "التاريخي":

إذا كان الجدل هو منطق الزمانية، فما هو الزمن، وما ماهيته؟ هل للزمن بداية ونهاية، وهل هو كائن منذ الأزل، وسيظل إلى الأبد، أم أنه حادث مخلوق مع الطبيعة؟ هل له وجود مستقل عن الظواهر الطبيعية والاحداث التاريخية؟ أسئلة شغلت بال الكثير من المفكرين طوال عمر التفكير البشري.

فمشكلة الزمانية من كبرى المشكلات الفلسفية التي احتلت حيزاً هاماً في الفكر الفلسفي قديمه، ووسيطه، وحديثه ومعاصره. أثارت المشكلة على عدة مستويات، مستوى التنظير العقلي الفلسفي، ومستوى العالم الطبيعي الفيزيائي. فلم يوجد فيلسوف ذو شأن إلا وقدم تصوراً للزمان، يتفق مع نظريته الفلسفية، كما لم يوجد باحث في علم الطبيعة استطاع أن يتجاهل هذا المفهوم الهام للزمان. حيث دارت مشكلة الزمانية على محورين أساسيين: محور الزمان ومحور المكان، وارتباط كل منهما بالآخر، بحيث لا يمكن التفكير في الزمان بمعزل عن المكان. أيضاً طرحت مفاهيم عن الزمان التاريخي بين التيارات الدينية والقومية والتاريخية.^(١)

الزمان حقيقة موضوعية، لكنها ليست حقيقة منفصلة عن حركة الأشياء والاحداث، بل الزمان شكل موضوعي لهذه الحركة، وعندما نفصل الزمن عن حركة الأشياء فاننا نفقد مضمونه ودلالته، ونجعل منه قوة سحرية غامضة، أي نجعله حقيقة مطلقة، متعالية قائمة بذاتها.^(٢) فعندما نواجه ظاهرة تاريخية كظاهرة الرق مثلاً، ونسعى لدراستها علمياً، فاننا نبحث عن العوامل الاجتماعية التي أوجدت هذه الظاهرة، والتي لها أشكالها وقوانينها المختلفة، ثم نبحث عن العوامل التي جعلت تلك الظاهرة تتلاشى تدريجياً. كذلك عندما ندرس ظاهرة الاقطاع مثلاً تهيب بنا الدراسة العلمية أن نكشف أولاً عن عناصر هذه الظاهرة،

(١) عطيات أبو السعود الأمل واليونوبيا في فلسفة إرنست بلوخ منشأة المعارف ص ٢٣٩.
(٢) محمود أمين العالم دفاع عن التاريخ - معارك فكرية دار الهلال ١٩٧٠.

من قوى إنتاجية وعلاقات إنتاجية، ونظم سياسية ومؤسسات فكرية وملابسات تاريخية عامة، ثم أن نكشف ثانية عما بين هذه العناصر جميعاً من تفاعل وتداخل وصراع وحركة.

إن مطلق الزمن عامل متجانس، فكيف يمكن أن نفسر به ظاهرة تاريخية غير متجانسة متناقضة؟ كيف نفسر بمطلق الزمن ظاهرة الرق، أزمة نظام الرأسمالية العالمية، أو إنهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية؟ إذا فصلت الزمن عن مضمونه الاجتماعي - وهو حركة الأشياء - لا نستطيع أن نكشف عن القوانين الداخلية لحركة الاحداث، بل تعمل على طمسها وإخفاء معالمها الاجتماعية والمؤسسية وقيمها الأدبية والفكرية. وعلى ذلك فإن طرح قضية الزمن بشكل مطلق، وبرؤية خالية من الدلالة الاجتماعية، لا تمكن من الكشف عن القوانين الداخلية لحركة التاريخ البشري، أو تفسر الظواهر والمعطيات التاريخية.

توجد مفاهيم مختلفة للزمن في الفكر والممارسة قديماً وحديثاً، تختلف باختلاف الهياكل المتداخلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن يمكن القول بسيادة المفهوم الديني في الماضي، والمفهوم القومي والاجتماعي واليساري في الحاضر، وإن اتخذ أشكالاً مختلفة.^(١) وفي العصر الحاضر يلاحظ تفاوتاً بل إختلاطاً في الإيقاع، قد يصبح أحياناً فصامياً بين مفهوم الزمن في التعبيرات المكتوبة والوثائق السياسية المعلنة، والظواهر الخارجية للحياة، وبين الزمن التطبيقي الحي والممارسات.

والخلاصة أن القضية ليست في أن نجد مفهوماً واحداً للزمن، وإنما أن ندرس هذه المفاهيم في دلالتها ووظائفها وتطبيقاتها الاجتماعية، في الملابس التاريخية المختلفة المشروطة زماناً ومكاناً، لا أن نقف عند تناول النظرى

(١) راجع تصورات مختلفة عن مقولة الزمان بالموسوعة الفلسفية العربية ط ٨٦ ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

المجرد لها. مما يستلزم تضافر علوم مختلفة، لا على نحو تكميلي، وإنما تركيبي، بهدف التخلص من مأزق الدراسة الأيديولوجية المجردة.

المفاهيم المختلفة للزمن ليست مفاهيم مجردة، إنما هي تجسيد نظري للعلاقة بين الطبيعة والانسان والمجتمع. بل هي تجسيد أشد تحديداً لمشكلات السلطة والتنظيم الاجتماعي والحرية الانسانية. بمعنى أن الدراسة الموضوعية لحركة الأحداث التاريخية، تدعو حتماً إلى البحث عن الزمن، بل تهيب بتحليل الأحداث، ودراسة ما بينها من علاقات جدلية بهدف، تحديد قوانين حركتها واتجاهها العام..

مفهوم الزمن في الفكر العربي الاسلامي:

لا ينبغي ان نستبعد الفلاسفة من الفكر العربي الاسلامي، عند تحديد مفهوم الزمن في هذا الفكر، فلهم اضافات وابداعات جادة نتيجة لطبيعة الهياكل التاريخية والاجتماعية والفكرية التي تختلف عن الهياكل التاريخية والاجتماعية التي ظهر في اطارها الفكر الهليني، والواقع أن هناك أربعة مفاهيم أساسية للزمن في هذا الفكر، سواء في تعبيره الفلسفي أو الكلامي أو الصوفي.

المفهوم الموضوعي للزمن: يندرج فيه مقدار الحركة بحسب التقدم والتأخر، وفي داخل هذا المفهوم سنجد من الفلاسفة من يقول بقدم الزمن وأبديته، بالمعنى الارسطي الخالص كابن رشد، أو بالمعنى الافلاطوني الحديث مثل الفارابي وابن سينا. وسنجد من يقول بحدوث الزمن مثل الكندي. وفي داخل المفهوم الموضوعي للزمن نفسه نجد من يقول بدوريته عند أهل الشيعة، بحسب نظريتهم في الإمامة. ومن يتجه إلى التعريف الافلاطوني ويجعل من الزمن مقداراً للوجود كله، لا مقدار للحركة، بل يميزه عن الحركة ويجعله جوهرًا، بل مقياساً مطلقاً، مما يكاد يقربه من المفهوم الاطلاقى لله عند الفخر الرازي، وأبى

البركات البغدادي، وسنجد هذا المفهوم الموضوعي للزمن بدلالته النسبية عند ابن سينا.

والمفهوم النفسى عند المتصوفة: هو زمن باطنى، فى مواجهة الزمن الخارجى، هو زمن عمودى صاعد، يتألف من مجاهدات، ومراحل، هى رحلة متصلة فى سلم الترقى والصعود نحو الحضرة الالهية، أو لاستقبالها والتجسد فيها.

والمفهوم الذهنى: هو تصور متصل فى العقل عن شىء هو منه بمثابة الوعاء (البغدادي).

أما الزمن الآتى المنفصل: فقد قالت به الاشاعرة، يفسر الخلق الالهى المتصل بالنسبة الى كل شىء، من أجل هذا كان الوجود منفصلاً دائماً، لكى يحقق الله بتدخله المباشر إتصاله الدائم، ويخلق بهذا فى كل آن تراكيب الأشياء والاحداث جميعاً.. تدخل عمودى يحقق إتصالاً افقياً بين الأشياء، وعناصر الوجود عامة، مادية كانت أو روحية. ومن ثمة يقولون بنفى السببية الموضوعية، فالله هو السبب المباشر، والقوة الوحيدة الفاعلة للاتصال بين الأشياء المنفصلة، بما فيها الزمن.

ليس بتعميم مفهوم الاشاعرة أو بالتعريفات والتعابير الفطرية الخالصة للفلاسفة أو المتصوفة أو المتكلمين أو المؤرخين نستطيع أن نحدد مفهوم أو مفاهيم الزمن فى الفكر العربى الاسلامى، إنما من خلال دراسة شاملة لنظرية المعرفة فى هذا الفكر فى تعبيراته واجتهاداته المختلفة، فى ملابساته وأبنيته الاجتماعية المختلفة زماناً ومكاناً، فضلاً عن الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفى التمردات الشعبية وفى التعابير الأدبية والحكايات الشعبية والمنجزات التكنولوجية.

على أن الذى لا شك فيه أن النظرة العربية الإسلامية فى العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطورية، بل كان يغلب عليه الطابع الارتدادى - بالرغم من الممارسات الفكرية والاجتماعية التى كانت تتطلع إلى تغيير فى الحاضر أو المستقبل - فإن مرحلة الدعوة الأولى كانت تمثل نقطة إشارة إلى ما هو الأفضل والامثل، مما يجعل من حركة الزمن المتصل ارتداداً ونكوصاً وتدهوراً من ناحية القيم، وإن لم يمنع هذا من وجود مفهوم لاستمرارية الزمن وجريانه نحو اليوم الآخر.. يمثلئ برؤية قدرية خالصة، يعبر عنها القول الشائع: "إن شاء الله"، تتضمن حتميته المقررة والمسبقة..

الزمن التاريخى عند أرنست بلوخ:

يتناول الجذور العميقة لمشكلة الزمانية فى الفكر الفلسفى قديمه ووسيطه وحديثه ومعاصره، فهناك الزمان الدائرى فى الفكر اليونانى، والزمان المستقيم - وهو زمان الأديان - فى الفلسفة الوسيطة عند أوغسطين، والزمان المطلق فى العلوم الطبيعية التى اقام صرحها إسحاق نيوتن، والزمان كبعد رابع كما عند اينشتين فى النظرية النسبية، ثم الزمان الذاتى فى الفكر المعاصر كما عند برجسون وهوسرل وهيدجر، حتى نصل إلى الزمان التاريخى عند بلوخ، حيث تتفاوت سرعته وكثافته من ناحية الامتلاء بالمضمون، وحيث التداخل العميق بين الزمن الفلكى والكونى، الذى لا يخلو من التطور والضرورة الكيفية المتجددة، وبين زمن التجربة الانسانية التى تصنع التاريخ البشرى المتجدد باستمرار.

راجع:

- | | | |
|-----------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) محمود أمين العالم | مفهوم الزمن فى الفكر العربى | دار الثقافة الجديدة ٨٩. |
| (٢) محمود أمين العالم | دفاع عن التاريخ | دار الهلال ١٩٧٠. |
| (٣) إبراهيم العيالى | الزمان فى الفكر الإسلامى | دار المنتخب العربى ٢١٧/١٨٦. |
| (٤) عطيات أبو السعود | الزمان التاريخى عند بلوخ | منشأة المعارف ٩٧ ٢٤٦ / ٢٥٢. |

إن آتات الزمان المختلفة ليست متجانسة، وإنما هي فى معظم الاحيان متفاوتة تفاوتاً كئيفياً عن بعضها البعض. فالزمان باكملة ليس هو فحسب الزمان المتتابع فى خط واحد، الذى يحسب بالساعات، إنما هو الزمان الواقعى - على إختلاف صور هذه الواقعية - فنجد فى التاريخ البشرى صوراً مختلفة من التفاوت الكئيفى، والكثافة النوعية، نجد محاولات إمكان، تتميز بقدر عال من الحسم والالتزام، بجانب مجالات أخرى شديدة التسطح والاستواء.

وبذلك يمكن أن نتصور الزمان التاريخى ذا اتجاه قابلاً للانحناء والانكماش أو التمدد، أى متغير بحسب المضامين التى يمتلأ بها.

إن تقييم هذه الأبنية الزمنية التاريخية يكون حسب الهدف، الذى يغير هذه الأبنية نفسها، ويفاضل بينها، حسب محتواه ومضمونه التاريخى والانسانى ونوع الحياة الاجتماعية. فالتطور لا يتم فى شكل تسلسل زمنى متجانس، تتتابع فيه الأحداث واحداً بعد الآخر، بل يدور فى مستويات زمنية متداخلة ومتقاطعة، والزمان فى سياقه الواقعى يتميز دائماً بالانفصال، وعدم التجانس، حتى بين لحظاته المترامنة أو المتعاصرة. فهناك مستويات وصوراً مختلفة للترامن من النواحي التقنية والاقتصادية، والاجتماعية، تتطوى على إختلافات كئيفية فى داخل العصر الواحد ولحظة القطع هى اللحظة الممتلئة، التى تفسر التحولات الحضارية التاريخية، العظمى، التى تشق طريق جديد للتغيير والخلق والابداع والتجاوز، ويتحقق الوجود الاسمى غير المغترب.

التاريخ فى مفهوم الزمن:

يتأرجح الفكر العربى المعاصر بين تيارين فكرين متعارضين، يهيب بنا أحدهما أن نعود إلى الماضى، حيث الجذور والأصول والبدايات الأولى بكل ما تحمله من قيم تراثيه، ويدعونا التيار الآخر لأن ننشد المستقبل ونتجه إليه، خاصة فى ظل المتغيرات الهيكلية المتلاحقة التى تتتابع على مستوى العالم،

والسؤال الرئيسى والمُلح ما هو موقفنا من الحاضر، بين هذين التيارين المتعارضين؟

لا شك أن الوعي التاريخى بالحاضر ومتطلباته، سيحسم الاختيار فى النهاية، والانسان من بين الكائنات الحية جميعا هو المؤهل لأن يصنع تاريخه، ولديه الوعي بالعلاقة بين الزمان والتاريخ، والزمن التاريخى الذى تقصده ليس هو الزمان التاريخى الذى يهتم بأحداث الماضى المنظمة فى تتابع زمنى للوقائع، تقسم الزمان إلى أحقاب تاريخية تتتابع فى خط واحد، إنما الزمان التاريخى هو الذى تتفاوت سرعته وكثافته وفق ما يمتلئ به من مضمون. فثمة عصور ممثلة بمضامين التقدم والتطور والتجديد، كما نجد عصوراً شديدة التسطح، ويتيح مبدأ التاريخية أيضاً لا التفسير الصحيح لماضى الأشياء والظواهر وحاضرها فحسب، بل ورصد نزعة تطورها مستقبلاً.

أهمية هذا التصور الجدلى للزمان، تسمح لنا بمتابعة حركة التغيرات فى التاريخ، حيث توجد مستويات زمنية متداخلة ومتقاطعة، قابلة للانحناء والانكماش أو الامتداد، وفق ما يمتلئ به من مضمون، لأنه زمن قابل للقياس، تتخلله فترات توقف ولحظات ميته، زمن يرتبط بالايقاعات السريعة أو البطيئة.

وفى كل الأحوال الحاضر هو أنطولوجيا الوجود الحقيقى، القادر على استدعاء الماضى وتوقع المستقبل، وهو المنعطف الذى يحدد نقطة البداية لإتجاه حركة التاريخ إما تقهقراً إلى الخلف أو تقدماً إلى الأمام. فإذا كان الحاضر مثمراً مبدعاً وملهماً دخل فى علاقة جدلية مع المستقبل وفتح الطريق إليه، وإذا كان الحاضر عقيماً وبائساً خالياً من الأفعال المبدعة فإنه يتخذ من الماضى بديلاً عن الحياة فى الحاضر، وتظهر محاولات استدعاء الماضى وغرسه فى بنية الزمن الحاضر. وتسعى الطبقات الرجعية إلى البحث عن أسلاف لها فى الماضى لتعطى وجودها نوعاً من الشرعية. متجاوزة المسافة الزمنية الشاسعة التى تفصلنا عن هذا الماضى، ومتغافلة أيضاً عن متطلبات الحاضر التى هى بطبيعة

الحال متغيرة ومختلفة، فالحاضر هو نقطة الانطلاق إما إلى الماضي أو المستقبل، وتفرض علينا كل التحليلات السابقة أن نمسك باللحظة الحاضرة، وأن نملأها بما يضيف عليها القيمة والمعنى، على الرغم من تعرضها الدائم للهرب والزوال.^(١)

ويرى الكاتب أن هذا التصور الجدلي الهيجلي لمفهوم الزمن - في إرتباطه بالوعي التاريخي، المحدد للتوجه إما إلى الماضي أو المستقبل - هو في الواقع تصور مثالي، يهتم أساساً بالوصف الخارجي لعملية التاريخ، ويرد فاعلية الحركة في المجتمعات إلى نشاط الوعي، وجعل الموضوع تابعاً له، رغم أن الزمان في سياقه الواقعي لا يمكن أن يفصله عن حركة بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمتناقضاتها وأزماتها.^(٢)

(١) عطيات أبة السعود الأمل واليوتوبيا منشأة المعارف ١٩٩٧ ص ٢٤٧
(٢) فوزي الاخناوي مقدمة منهجية في علم التاريخ مجلة تحديات ثقافية العدد ١٤ ص ٨٥

منهج ابن خلدون فى حركة التاريخ

عاش ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى (الثامن الهجرى)، حيث شهدت هذه الفترة مرحلة تغيرات تاريخية هائلة من الناحيتين السياسية والفكرية. فى أوروبا كانت بشائر النهضة تلوح فى الأفق، أما بالنسبة للدولة الإسلامية فقد كانت هذه الفترة بالنسبة لها فترة تدهور وإنحدار. فقد سقطت الخلافة العباسية فى بغداد على أيدى المغول، أيضاً سقطت طليطة وقرطبة وأشبيلية فى الأندلس، ولم يبق لدى العرب إلا غرناطة. وبالنسبة لشمال أفريقيا إنهارت دولة الموحدين، وانقسمت إلى دويلات، وعاشت المنطقة فى إنقلابات وتوترات دائمة، ومن ثمة كان منشغلاً بمأساة التراجع والتدهور فى العالم الإسلامى، عاش فى خضم الحياة السياسية المضطربة التى كان يتميز بها المغرب العربى فى ذلك الحين، وشارك فيها. وفى قلعة ابن سلامة - فى مقاطعة وهران - انتهى من كتابة المقدمة فى عام ٧٧٩هـ. جاء إلى مصر لاجئاً واستقر بها فى عهد السلطان الظاهر برقوق الذى ولاه منصب قاضى قضاة المالكية. وتوفى بالقاهرة عام ٨٠٦م، من تلاميذه تقي الدين المقرئى كبير مؤرخى مصر فى العهد المملوكى.

فى المقدمة إعمال للفكر والعقل النقدى - هاجم منهج الطبرى والمسعودى الذى يعتمد على الاسناد - يقول أن فن التاريخ وإن كان فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، إلا أنه فى باطنه نظر وتحقيق وتعليل، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها.

موضوع علم التاريخ عنده ينصب على العمران البشرى فى جملته، فى حركته، أى فى إنتقاله من حال إلى حال، وتحوله المستمر، مع إرتباط الأسباب بالمسببات. التاريخ حركة متصلة، إمتداد لتاريخ سابق، لذلك يجب التقصى على المدى الطويل للتعامل مع وقائعه. لا يكتفى بالوصف أو التفسير، بل يلزم

الوصول الى قانون أو معيار للتحكم فى حركة التاريخ. "فالتاريخ بشرى
عمرانى، وله، لهذا، قوانينه".

المقدمة تشتمل على محاولة للنقد التاريخى، ومحاولة لتفسير الظواهر
الاجتماعية تفسيراً عاماً، أيضاً دراسة لقوانين التطور الاجتماعى والسياسى.
ويعتقد البعض أنه أول مبشر بالتفسير المادى والجدلى للتاريخ.

نقطة البداية فى تحديد الأرضية الابستمولوجية لعالم ابن خلدون هى مفهوم
الضرورة، "الطبيعية"، فالضرورة تمسك بعناصر هذا العالم جميعاً، بما فيها
المجتمع البشرى، على نحو شامل، على أن هذه الضرورة ليست مستوية، بل
تتسم بالتفاوت وعدم التكافؤ فى بنائها العنصرى أو الاجتماعى، ومن هذا
التفاوت تتبع الحركة الصراعية فى التاريخ الخلدونى، قد تكون تدرجاً أو إنقلاباً
أو تأخذ شكل دورى.

ويرى ابن خلدون أن الدولة بالحقبة الفاعلة فى مادة العمران، هى العصبية
والشوكة، هى الشكل الذى يعبر عن المجتمع، وهى القوة الفاعلة فيه، هى قانون
الانتقال من البنية البدوية الى البنية الحضرية - ويجد فى البنية السياسية الفوقية
فاعلية أساسية فى البنية الاقتصادية التحتية سلباً وإيجاباً، لكنه لا يغفل كذلك عن
أثر البنية التحتية وفعاليتها، فان إنعدام أو توقف التراكم الاقتصادى يؤدى إلى
الانحدار والانهيار الحضارى، وقد يقضى بالضرورة على إنهاء السلطة.

وللزمن عنده دور وظيفى - فى قلب الظواهر - فعمر الدولة أو
استمراريتها مرتبط بطبيعة سلوكها السلطوى والعمرانى. والتاريخية عنده ليست
أحداثاً جزئية، إنما هى تاريخية ظواهر اجتماعية عمرانية، ولهذا كان من
الطبيعى أن يكون منهجه التاريخى ليس هو منهج السرد أو الرواية أو التمهيد
الجزئى للاخبار، (الطبرى)، إنما منهج الامتلاك العقلى لطبائع الظواهر
وعوارضها الذاتية، كشفاً، لأسبابها وقوانينها الداخلية.

ويرى البعض فى النظرية الدورية للتاريخ عنده زمنًا مجزأ، حيث ينخلق الزمان على الزمان فى حركة دائرية، وأنه فى مثل هذه الحركة الدائرية من الزمان الاستبدادى، لم يكن ممكناً نقد نظام الاستبداد ودولته مادياً، لذا تجسد النقد فى الإسلام الروحى (التصوف والاشراق)، فى رفض تماسس الإسلام، تعبير متناقض فى آن، عن رفض نظام الاستبداد وشرعيته، وعن العجز عن تحقيق هذا الرفض فى حركة تاريخية مادية. ويرى الأستاذ محمود العالم أن الدورية عند ابن خلدون تتعلق بالسلطة أساساً، وليس بالعمران نفسه، وهى ليست قانوناً شاملاً، وهو يشير إلى دول تخرج عن هذه الدورية، فالدورية ليست قدرية، بل نابعة من استقرار وتعميم خبرات موضوعية.

والسببية مفهوم رئيسى فى نسيج فكر ابن خلدون، فهى عنده نابعة من أرضية الضرورة فى عالمه، ومن ثمة فهى ليست سببية خارجية، وليست سببية مستوية، وليست سببية جزئية أو واحدة، وليست تسلسلاً ألياً خطياً، إنما هى قوة ذاتية فعالة فى تكوين الشيء نفسه أو الظاهرة نفسها. وهى دائماً متعددة متشابكة عضوياً مع ظاهرتها. وقد تكون لكل مرحلة من مراحل نمو الظاهرة أسبابها الخاصة، ويربط ابن خلدون بين السببية والزمنية، فمع اختلاف الأطوار الزمنية للتكوين الطبيعى والاجتماعى، تختلف الأسباب والنتائج، والسببية متعددة تنفسح وتتضاعف طولاً وعرضاً، ويحار العقل فى إدراكها وتعديدها، بشكل قد يقضى إلى القول باحتمالية المعرفة.

ان ابن خلدون يقول بوضوح عبر نسيج فكره كله بفاعلية الأشياء فى بعضها البعض، لهذا يظل التدخل الإلهى أو تحقق إرادة الله، عنده مشروطاً بتوفر المناسبة أى العصبية. التدخل الإلهى عند ابن خلدون ليس تدخلاً عمودياً على الطريقة الأشعرية، وإنما بالناموس المنتظم الثابت، سنة الله التى وضعها فى الأشياء. ولهذا فحركة الأشياء عنده تصدر من داخلها أساساً، وإن كان مصدرها الأول الهى، لذلك فالزمن مكون من المكونات العضوية الداخلية للأشياء. والرؤية الدينية عنده ليست موازية أو مناقضة لرؤيته العمرانية

العقلانية، بل متناسجة متوافقة معها، بل متداخلة في صميم بنائه الفكرى، دون أن يقلل هذا من عقلانيته وموضوعيته، فالفقه الإسلامى بطبيعته وظيفته العملية يغلب عليه الطابع العقلانى التجريبي معاً. بعبارة أخرى فكر ابن خلدون فكر عقلانى تجريبى مادى، متوافق مع معطيات ثقافته الفقهية، أيضاً يمكن القول أن مقدمته تعتبر قطيعة معرفية بالنسبة للفكر العربى الإسلامى عامة، والفكر الإسلامى خاصة، لأنه كان إمتداداً خلاقاً له، فى إطار عصره الخاص. (١)

محمود العالم مقدمة ابن خلدون - مدخل إستمولوجى دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩.
زينب الخضيرى فلسفة التاريخ عند ابن خلدون دار الفارابى ٢٠٠٦.
مهدى عامل نقد الفكر اليومى دار الفارابى ص ٢٧٣ / ٢٧٥ ١٩٨٨.

نمط الانتاج الآسيوى: Asiatic mode of production

وجدت محاولات فى الفكر الاجتماعى لخلق نظرية للتاريخ تقوم لا على الدراسة الحسية للتكوين الاجتماعى، بل على اعتبارات فلسفية تجريدية، لكنها لم تنجح، لأن دراسة التطور الاجتماعى يجب أن يبدأ بدراسة تاريخ التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، ولأن المجتمع لا وجود له بصورة عامة، بل فى اطار تشكيل اجتماعى واقتصادى حسى، لذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لمختلف التشكيلات الاجتماعية، لأنه دون معرفتها لا يمكن فهم آلية عمل القوانين العامة للتطور^(١)، بناء عليه أصبح من الضرورى توجيه الدراسة والبحث نحو الواقع الاجتماعى ذاته، كبديل عن توجيه هذا الواقع بكل خصائصه نحو الاطر النظرية المعدة سلفاً.

ويرى د. محمود عبد الفضيل أنه يتعين بحث أشكال التحول فى بنية وتركيب المجتمع فى مرحلة ما قبل الرأسمالية، على امتداد تاريخى طويل - وصولاً الى الهيكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة، وأن نضع فى الاعتبار جميع تناقضات التاريخ وصراعاته التى تضرب بجذورها فى التناقض بين قوى الانتاج وشكل التوزيع، أيضاً من الضرورى تحديد العلاقات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المقهورة، والتنظيم الداخلى للطبقة الحاكمة ذاتها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.. الخ. أيضاً علينا أن ننقل من نطاق الوصف إلى التحليل، والفهم المتعمق لكيانات اجتماعية ملموسة، مع تحويل النموذج النظرى المستخدم إلى إطار تصورى إجرائى لتفسير العملية التاريخية^(٢).

ويعتقد عدد هام من المفكرين بأن النمط الآسيوى للانتاج منهج أساسى فى تحليل مجتمعات ما قبل الرأسمالية. باعتبار أن هذا النمط هو مفتاح أو مدخل

(١) غ. غلزرمان: قوانين التطور الاجتماعى، مطبعة النجاح، بيروت ٦٥ ص. ١٧ - ١٩.

(٢) د. محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة فى الوطن العربى، ص. ٥١.

لفهم الشرق بمجموعه، سواء تاريخه السياسى أو تاريخه الدينى. وان التاريخ لا يسير فى اتجاه خطى واحد^(١). وطرحوا تساؤلات أساسية، ساعدت على فهم مراحل التاريخ البشرى، كان أهمها: ما هى أهم الملامح التى تميز المجتمعات الخراجية عن مجتمعات الملكية الخاصة فى الغرب؟ كيف نشأت الدولة فى المجتمعات الخراجية؟ ولماذا كان تدخلها شاملاً الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية؟ وأنها سبقت تاريخياً الدولة فى الغرب؟ وما هو أثر البيئة الجغرافية فى تحديد ملامح هذا النمط؟ ولماذا كانت الايديولوجيا مهيمنة وضرورية، لإعادة انتاج المجتمعات الشرقية، وهل التكوينات الخراجية كان عليها ان تستمر فى حالة ركود توازنى، ام أن تناقضاتها الداخلية، كانت تفعل فعلها، وتضطر لعملية تقدم وتطور نحو الرأسمالية، قبل مجيء الغزو الاستعماري؟ هذه بعض الاسئلة التى تطرح نفسها عند تناول تاريخ المجتمعات الخراجية، أو مناقشة مفهوم النمط الآسيوى فى الانتاج، مع الاعتراف فى كل الأحوال، بوجود عموميات نظرية تحدد طبيعة وشكل هذا النمط، منها أن هذا النمط غطى حيزاً كبيراً فى الزمان والمكان، وكانت أهم ملامحه غياب الملكية

(١) أصبحت مقولة نمط الانتاج الآسيوى محور نقاش عالمى واسع فى السنوات الأخيرة، وقد يكون من المفيد استعادة الخلفية الفكرية التى انطلقت منها: لقد صدرت عن ميكافلى وبودان وبرنييه ومونتسكيو تأملات متعاقبة وهامة عن أنظمة الحكم فى بلاد الشرق زاعمين أنها تقوم على الإستبداد السياسى، وإستخلص آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) لأول مرة ترابطاً بين الطابع الزراعى للمجتمعات الآسيوية والإفريقية ودور المنشآت المائية، بقوله أنه لما كانت الدولة مالكة لجميع الأراضى فى هذه الأقطار، فقد كان لها مصلحة مباشرة فى تحسين الزراعة بوجه عام. وفى القرن التاسع عشر تابع خلفاء مونتسكيو وسميث الخطوط الفكرية نفسها تقريباً، وأضاف ريتشارد جونز أن الناس فى جميع أركان آسيا هم عموماً مستأجرون لدى الملك الذى هو المالك الوحيد، وأن ريع الأرض المفروض بشكل إعتباطى يجبى فى حملات عسكرية منظمة بحد الرمح، وأكد جون ستيورت ميل فرضية سميث عن رعاية الدولة الشرقية بوجه عام للمنشآت المائية المستخدمة فى الزراعة، وظهرت مقولة نمط الانتاج الآسيوى عند ماركس فى عام ١٨٥٣، وتثبتت فى مخطوطة "التشكيلات الاقتصادية التى تسبق الرأسمالية"، وفى كتاب رأس المال بالاجزاء الثلاثة، وفى كتاب أنتى دوهرنج سنة ١٨٧٧، ثم تظهر الفكرة واضحة جلية فى كتاب بليخاتوف: المفهوم المادى للتاريخ - الفصل السادس، حيث يتحدث عن دور العوامل الايكولوجية فى مجتمع مصر القديمة، وإن الوظائف والمهام الاقتصادية كان لها دوراً بارزاً فى نشأة تلك الدولة. وللتفصيل راجع بالعربية: إلياس مرقص طبعة ٦٨، د. زكريا أحمد نصر ٦٧، يوجين فرجا وموريس جودوليه مترجم ٧٢، د. محمود عوده ٧٩، ويبرى أندرسون مترجم ٨٣.

الفردية للأرض.. بسبب البيئة النهرية الفيضية، وضرورة معالجة مشاكل الماء كلها كوحدة مائية (السيطرة على الفيضان، وتنظيم توزيع المياه على كل الرقعة الزراعية)، فكانت الوظائف والمهام الاقتصادية لها دوراً بارزاً في نشأة الدولة المركزية.

دور الدولة المركزية في تنفيذ مشروعات الري ورد الغزوات، منح رأس الدولة الحق الشرعي في ملكية رقبة الأراضي، ومن ثمة استيلاء جهاز الدولة على فائض الانتاج، لتصبح الدولة - بموظفيها - هي الطبقة المستغلة الرئيسية، والحاكمة في الوقت نفسه. تظهر الدولة متجسده بصفتين: صفة الحاكم، وصفة المالك، وذلك يشير الى اندماج الضريبة والريع معاً، فامتيازات الفئة الحاكمة المستغلة، تعود في المقام الأول الى المنصب، ومن المستحيل الفصل بين السلطة السياسية والاستغلال الاقتصادي. فالاستغلال الاقتصادي - في المجتمع الشرقي - يتم من خلال الهيمنة السياسية.

يحتوى هذا النمط على عنصرين رئيسيين هما:

- (أ) وجود عديد من المشتركات القروية تمثل الأساس الاقتصادي للنمط.
- (ب) وجود مشترك أعلى ممثل في جهاز الدولة، المهيمن على هذه المشتركات القروية.

والمشتركات القروية هي وحدات اقتصادية واجتماعية منغلقة، والملكية فيها ملكية عائلية مشتركة ومشاعة، وتقسيم العمل فيها يقوم على الجمع بين الزراعة والحرف، ويسودها الاكتفاء الذاتي، وهي بالنسبة للدولة وحدات ضرائبية وإدارية، والعلاقة بينها وبين المشترك الأعلى علاقة تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن المشتركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة، وتحصل مقابل هذا على فائض الانتاج (ممثلاً في الضرائب، أو الجزية أو الخراج أياً كان)، وعلى فائض العمل (ممثلاً في السخرة). وأعضاء المشتركات القروية هم فلاحون

أحرار من الناحية القانونية، وإن كانوا في مجموعهم عبيداً عموميين لجهاز الدولة القاهر. (١)

إن السمة الرئيسية المحورية في نمط الانتاج الآسيوى هي "سمة المشتركة": مشتركية الدولة، ومشتركية القرى. وهذه المشتركة هي مشتركية جدلية لها مضمون وبعد اقتصادى، اجتماعى، سياسى..

مصر الفرعونية والنمط الآسيوى:

لقد أظهرت تحليلات الباحثين بشكل عام أن ما كان يربط ويوحد التاريخ المصرى هو استمرار وجود التكوين الاقتصادى الاجتماعى: الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة حتى منتصف القرن الماضى. دون انقطاع، بخصائص تميزه، وتعطيه الاستمرارية والتماسك طوال هذا التاريخ البعيد: حيث انتظم فى بنيه تتسم بأسلوب انتاج خراجى مركزى، ومجموعه متداخلة ومتفصلة من الأساليب الانتاجية تلتف حول هذا الأسلوب المسيطر. (٢)

كان للاقتصاد الفرعونى تقسيماً اجتماعياً للعمل له خصائصه التى يتسم بها، وله طبيعته وشكله وتاريخه، ضمن علاقات انتاج تحدد امكانيات تراكم الفائض، ومجالات استخدامه من خلال الدولة، التى تستملك فائض الانتاج، كما تمتلك عمل أعضاء الجماعة القومية.

(١) فوزى الاخطاوي مصر الفرعونية دار الثقافة الجديدة ١٩٩٣

(٢) التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى، وليس جديداً ان نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة، تتولى هذه الدولة مهاماً اقتصادية كثيرة، مع استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جداً حتى عام ١٨٥٠، وبقاء الارض ملكاً للدولة حتى صدور قانون المقابلة سنة ١٨٧١.

الدولة الهيدروليكية فى القمة، والقرى المكثفة ذاتياً فى القاعدة، والدولة لها وظيفة اقتصادية متمثلة فى القيام بالأشغال العامة، وأعمال ضبط النهر، وتوزيع مياهه، وحماية الزراعة من الفيضانات وأخطار التحريق، أيضاً حماية الوادى من الغارات والغزوات.

فى القاعدة القرى المكثفة ذاتياً، نشاطها يقوم على الحيازة المشتركة للأرض، وعلى وحدة الزراعة والصناعات اليدوية، ضمن تقسيم اجتماعى للعمل ثابت ومستمر فى إطار مشاعية القرية، التى تتطوى بالتالى فى داخلها على كافة شروط إعادة الانتاج وانتاج الفائض.

والتبادل فى السوق الداخلية محدود، السوق القائمة مفتتة ضيقة، وهيكـل الحاجات الاجتماعية محدود، وأسلوب الانتاج مستقر، مع عزله محليه عن العالم الخارجى والتعامل مع السوق الخارجية فى يد الدولة.

عدم انقسام المجتمع الى ريف وحضر: انما ريف زراعى وبعض المراكز الادارية على رأسها العاصمة، حيث تتخذ النخبة القرارات بواسطة الفرعون. أخيراً الفائض الاقتصادى الذى تحققه الزراعة لا يعود على المنتج المباشر، انما تحصل عليه الدولة وباقى شرائح النخبة الحاكمة والمؤسسة الدينية.

ظلت المجتمعات القروية فى مصر وحتى القرن التاسع عشر بمثابة وحدات مكثفة ذاتياً بالنسبة للانتاج الزراعى، تنتج القيم الاستعمالية، تتوحد فيها الزراعة والحرف، وتقوم على الفلاحة الجماعية، لم يكن المشترك شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية المصرية فقط فى ذلك العصر، بل الوحدة الانتاجية الاساسية، التى تتعايش من فائضها النخبة المالكة الحاكمة وزوائدها.

كانت البيروقراطية المصرية هى الاساس الصلب الراسخ للفرعونية، والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها الداخلى، اذ تجمع السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية، أى ادارة الدولة والحكم على العموم، واليها تنتهى مهام: ضبط النهر

والرى وتوزيع المياه، وتنفيذ المشاريع الهامة، ومواجهة الفيضانات، وإدارة تنظيم السخرة، ومسح الاراضى وحصر الحيازات، وتوزيع واعادة توزيع الاراضى الزراعية سنوياً أو دورياً، وفرض جباية الضرائب، وتنظيم التجارة الخارجية، واستخراج المعادن، ثم تقنين هذا كله، حتى النقل الداخلى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة، لانها أساساً تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وأحكام السيطرة على البلاد.

والجهاز كله باختصار يعمل لحساب النظام، ويكون هيئة مغلقة متماسكة صلبة، يربطهم معا بالتسلسل نفس الحزم الذى ينقلونه على المحكومين.

لقد كانت البيروقراطية عامل الابقاء على تماسك البناء الفرعونى، فى وجه القوى الداخلية والخارجية المهددة له. وكان العسكريين هم السند الاساسى والمباشر للنظام كله: يساعدون فى عمليات جباية الضرائب وتجبيش السخرة، فضلاً عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين. (١)

كذلك كان الكهنة هم القوة المعنوية للفرعونية، سخرت علومها وفنونها لتثبيت النظام وتماسكه. ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية المصرية القديمة انعزالها عن الشعب، واتباعها الاسلوب التامرى، لحل منازعاتها الحلقية الضيقة.

ومن الممكن النظر الى الحاكم تاريخياً فى مصر على أنه حلقة الوصل بين النهر والانسان، عن طريق اشرافه على نظام الرى، وبالتالي على عملية التنظيم بما تتضمنه من استمرار الحياة الاقتصادية والامن السياسى.

السمات الفكرية الخاصة بالمجتمع الخراجي:

Tributary mode of production

فى إطار النمط الشرقى تلعب عناصر البناء الفوقى دوراً مهماً ومتميزاً فى مجال إعادة انتاج العلاقات الانتاجية والاجتماعية فى المجتمع. مما يجعل النمط الخراجى أكثر المراحل التاريخية عناداً. وهذا ما يفسر أهمية انشاءات تعكس التقديس والهيبة، (المعابد والاهرامات والنماثيل الضخمة..)، لتجسيد دور الدولة، المالكة، الحاكمة. يصبح الدين المركزى - فى هذه الحالة - ليس مجرد إنعكاس للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فحسب، بل أيضاً مؤسسه ذات فكرية سائدة متغلغلة حتى الأعماق. تلعب دوراً هاماً فى توحيد المشتركات الريفية المبعثرة فى كيان واحد.

إندماج الدين فى الدولة ارتباط عضوى، يصبح الدين بمقتضاه أداة مركزة سياسية، يستخدمها الفرعون أو الملك أو السلطان، لدعم وإستمرار سلطته السياسية. وتأكيد سيطرته الشاملة. ويصبح المذهب الدينى للحاكم هو المذهب الدينى السائد. وتصبح معارضته بمثابة معارضة وخروج على النظام. وفى المقابل نجد أن حركات المعارضة السياسية والاجتماعية استندت - بدورها - على الأيديولوجيا، ليتخذ خروجها على السلطة المركزية شكلاً دينياً، يقوم على تفسير أو تبرير أو تكييف مخالف للأيديولوجيا الدينية لتلك الدولة المركزية..

الأيديولوجيا الخراجية المكتملة (الثيوقراطية) تعمل لا كأيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل كأيديولوجيا حاكمة للمجتمع، فهما الاثنان متصلبان ويوجهان نحو قوى الانتاج فى اتجاه معين، وتعمل الأيديولوجيا فى جميع الأحوال كعنصر فعال فى إعادة تكوين المجتمع، وليس مجرد إنعكاس لإحتياجات القاعدة، هذا التداخل الإيجابى من الوظيفة الأيديولوجية والوظيفة الاقتصادية هو السبب فى صعوبة تخطى هذا النظام أو النسق ذو الطابع المكتمل، وهو الذى جعل ظهور الرأسمالية فى النظم الخراجية المكتملة أمراً صعباً، حيث ينزع لإستلاب حرية

الانسان، ويخضعها لفعل قوانين تبدو خارجية عنها، فتعمل بالنسبة لها كقوانين الطبيعة.

وتتسم الحركة الجماهيرية المعارضة - في مثل تلك الظروف - بالبعثرة والتلقائية، أو تتخذ مضموناً مهدوياً طوباوياً، أو تحاول الرجوع إلى الأشكال القديمة للمشاعية، بسبب تأخر التقنية الانتاجية، وسيطرة الدين المركزي والبيروقراطية، ولأن عناصر نمط جديد للانتاج لم تكن قد نمت بعد بحيث تفرض مضموناً اجتماعياً جديداً.

تعقيب:

اتسم مصطلح نمط الانتاج الآسيوي بسمة جغرافية منذ البداية لأن ماركس أطلقه في بادئ الأمر على الحضارات الآسيوية - وبصفة خاصة الهند - التي توفرت لديه عنها مادة علمية كبيرة تناثرت في كتب الرحالة والمفكرين والاقتصاديين الكلاسيكيين الأوروبيين، هذا فضلاً عن التقارير الانجليزية عن الهند، وقد اتسع المفهوم الاقتصادي الاجتماعي الذي يرتبط بهذا المصطلح لينسحب على حضارات أخرى في الشرق (مثل مصر والعراق) وفي الغرب (مثل اليونان قبل الكلاسيكية، والأتروبيين في ايطاليا قبل الرومانية، وفي امريكا الوسطى، وفي افريقيا) لذلك أصبح هذا المصطلح يضيق جغرافياً عن إستيعاب كل هذه الحضارات.

ومن هنا برزت الحاجة إلى مصطلح جديد يكون ذا دلالة اجتماعية - إقتصادية - وليست جغرافية. ومن هذا المنطلق أخذ بعض الدارسين في استخدام مصطلحات أخرى، نابعة من مفهومهم عن النمط، وعن خصائصه الرئيسية. ومن هذه المصطلحات: نمط الانتاج الخراجي، ونمط الانتاج المشترك، والاقطاع الشرقي. ويعتبر سمير أمين أبرز من استخدم مصطلح النمط الخراجي، للدلالة على مفهوم نمط الانتاج الآسيوي، ولكنه يوسع من مجال هذا

النمط، ويجعله سارياً على كل المجتمعات ما قبل الرأسمالية، مثل العبودى والاقطاعى. ^(١)

الواقع أن ما يربط ويوحد التاريخ المصرى هو استمرار وجود التكوين الاقتصادى الاجتماعى، الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة، حتى منتصف القرن الماضى، دون انقطاع، بخصائص تميزه وتعطيه الاستمرارية والتماسك طوال هذا التاريخ البعيد.

يشمل هذا التكوين دولة موحدة مركزية، تملك المبادرات السياسية، وتقوم بمهام ووظائف ادارة العملية الانتاجية والتوزيعية واعادة الانتاج (الشغال العامة منح وتنظيم حقوق الانتفاع بالاراضى على العائلات الفلاحية، حماية أمن البلاد) مع استخدام أساليب فوق اقتصادية لتأمين علاقات الانتاج، فى اطار المشتركات القروية الخاضعة للاستغلال ضمن آليات محددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية تكاد تكون نمطية، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين كمالك وسلطان وبالتالي تحصل على الربح والضريبة معاً.

خصوصية النمط المصرى تتمثل فى طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاكمة دولانية خراجية، تعمل على مركزة الفائض من خلال الدولة، وتماسك البنيان القومى فى إطار جغرافى ايكولوجى محدد، ايديولوجية حاكمة قوية، صهر الدولة والدين فى دولة ثيوقراطية تعمل كعنصر فعال فى إعادة تكوين المجتمع. فالاستغلال الاقتصادى يتم من خلال الهيمنة السياسية للدولة الثيوقراطية، كل هذه الخصائص شكلت صعوبة تخطى هذا النظام أو التسق ذو الطابع المكتمل، عكس الحال فى مجتمعات غرب أوروبا الاقطاعية.

^(١) يرى د. محمود عودة أن أسلوب الانتاج الخراجى يستند الى أسلوب الانتاج الأسىوى بشكل ملحوظ (كتاب الفلاحون والدولة ص ١٠٧).

الانتاج الآسيوى شأنه شأن كل نمط انتاج قابل لأن يتطور بطرق مختلفة: وهذا التطور رهن ببنيته الداخلية وبالوسط التاريخى، وقد أمكن أن يكون طريق التطور المتباطئ هو الطريق الغالب، لأن قدرة الدولة على إقتطاع الربح سخرة وعيناً من المشاعات القروية كانت كفيلة بعرقلة تطور التقنيات، وتطور المبادلات.

وفى هذا الخصوص نؤكد على أن الحديث عن النمط الآسيوى لا يقصد به سوى الثبات النسبى للإطارات الرئيسية للتكوين، غير أن محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الاطارات تتغير.. فلا يمكن - بطبيعة الحال - مقارنة التكوين المصرى أيام الفراعنة به فى ظل الفاطميين إلا على هذا الأساس.

بشكل عام يمكن القول أن حياة التكوينات البشرية، والنظم الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تاريخها إمكانية التقدم والركود أو التراجع، بل والاختفاء تماماً. وإنطلاقاً من خصوصية دور الدولة المركزية فى النمط الخراجى، يعتبر سمير أمين أن مصر هى النموذج الحقيقى للنمط الخراجى، ويقدم تفسيره عن أزمة الرأسمالية فى مصر بقوله أن خصوصية الشكل الشرقى لنمط الانتاج كانت تتمثل بالذات فى طابعه المكتمل - مستوى أعلى لنمو قوى الانتاج - الذى عبر عن نفسه فى جميع المجالات: وجود طبقة حاكمة دولية خراجية، مركزة الفائض من خلال الدولة، تماسك البنيان القومى، أيديولوجية قوية موحدة، صهر الدولة والدين فى الدولة الثيوقراطية. كل ذلك أدى إلى جمود النظام، وعدم الهشاشة أو الضعف اللازمة لتخطى هذا النسق.

أما الشكل الأوروبى لنمط الانتاج الخراجى فكان أقل نمواً وأكثر تأخراً بسبب: تكوينه إنطلاقاً من المجتمعات البربرية البدائية، الطابع الجنينى للدولة،

التفتت في الفأض وفي القمة، وتفتت الإيديولوجيا المكونة من أجزاء موضوعية
جنباً إلى جنب دون صهرها في وحدة متكاملة. (١)

المادية التاريخية وفلسفة تغيير العالم

إنشغل الفكر البشرى على امتداد قرون عديدة بمحاولة تفسير نشأة المجتمع،
وتحديد وظائفه وعلاقاته وآليات تطوره، وقد جاء وضع المادية التاريخية ثورة
في الآراء المتعلقة بالمجتمع وتاريخه، مع استبدال الفهم المثالي الذاتي للتاريخ
بفهم علمى مادي له.

كان السؤال الأساسي: ما هو المجتمع، وكيف ظهر، وكيف يتحدد تطوره،
وهل الأساس فيه بواعث الناس المثالية، أفكارهم ومعتقداتهم ونظرياتهم، أم
مجموعة شروط الحياة المادية؟

المؤرخون أحسوا بأزمات عصرهم، وحاولوا أن يعبروا عنها أو يفسروها
بشكل أو بآخر، وكان هذا الاحساس بالأزمة - بفضل هؤلاء المؤرخون
الفلاسفة - جزءاً لا يتجزأ من فهمنا للتاريخ.. منهم من اعتبر المجتمع ركاباً
من الصدف والاختفاء، أو تعبيراً عن إرادة هذه الطبقة أو تلك، وإن الأفكار
والمعتقدات والمذاهب مستقلة عن الوجود الاجتماعى، ومنهم من اكتشف أن
قوانين التطور الاجتماعى هي التعبير عن الضرورة التاريخية، وأن في وسع
الناس إكتشاف قوانين التطور الاجتماعى ومعرفتها واستخدامها.

(١) راجع للمؤلف:

- أزمة التحول في التكوين المصرى حتى القرن ١٨
- محمد على والطريق الشرقى الى الرأسمالية
مجلة تحديات ثقافية ٢٠٠٥
مجلة تحديات ثقافية ٢٠٠٥

كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فى عصر لم يسبق له نظير،
فالعواصف السياسية والاجتماعية تجتاح أوروبا، وانتصارات التقنيات والعلوم
الطبيعية والبيولوجية تتوالى، وسلطان الكنيسة يضعف، كان الاكتشاف الأساسى
له - إستناداً لمنطق الجدل الهيجلى - أن الاسلوب الاقتصادى السائد فى الانتاج
والتبادل، مع التنظيم الاجتماعى المنبثق عنه بالضرورة، يشكل فى كل حقبة
تاريخية معينة الأساس الذى يقوم عليه تاريخ هذه الحقبة السياسى والفكرى،
والذى يمكن بالاعتماد عليه فقط تفسير حركة التاريخ، وأن كل تاريخ الانسانية
هو نضال بين الطبقات، وأن آلية التطور فى تجدد الانتاج.^(١)

قبل أن يخلق الناس الافكار والنظريات، كان عليهم أن يعيشوا أولاً، أن
ينتجوا الاشياء الضرورية للبقاء على كيانهم ووجودهم. ومن خلال عملية انتاج
مستمرة عبر الزمن، لتحويل قوى الطبيعة، بواسطة أدوات العمل.^(٢) وعملية
الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية، تتم من خلال تقسيم عمل اجتماعى، ضمن
علاقات انتاج مع بعضهم البعض، ويشكل الانتاج المادى نمط حياتهم الاجتماعية
بأسرها.

اسلوب الانتاج يشمل قوى المجتمع المنتجة، كما يشكل علاقات الانتاج بين
الناس.^(٣) فإى تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة، تقابلها علاقات الناس

(١) كما أن داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢) كشف قانون تطور العالم العضوى، كشف ماركس عن قانون
تطور التاريخ الاجتماعى البشرى، وكما برهن داروين عن نظرية نشأة وتغير وتعاقب أنواع
النباتات والحيوانات، اكتشف ماركس نشأة وتطور وتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

(٢) أدوات العمل تشمل: الفأس - المحراث - الماتيفاكورة - الصناعة الميكانيكية - الثورة العلمية
والتكنولوجية - الالكترونيات والحاسب الآلى والتحكم الاوتوماتيكى والتواصل الشبكى عبر العالم..
وتطور استخدام الطاقة.. الخ.

(٣) علاقات الانتاج: يمكن أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين إناس محررين من كل استثمار، ويمكن أن
تكون علاقات سيطرة وخضوع، كما يمكن أن تكون علاقات انتقال من شكل من أشكال علاقات الانتاج الى
شكل آخر، لكن مهما يمكن الطابع الذى تتسم به علاقات الانتاج فهى دائماً وتحت كل الأنظمة، عنصر
ضرورى لا غنى عنه فى الانتاج. مثلها فى ذلك مثل قوى المجتمع المنتجة سواء بسواء.

الاجتماعية والسياسية - الخاصة الاولى للانتاج انه لا يقف مدة طويلة في نقطة معينة، فهو دائماً في حالة تغير ونمو، وتغير اسلوب الانتاج يؤدي بالضرورة الى تغير النظام الاجتماعى بأسره، وتغير الافكار الاجتماعية والآراء المؤسسات السياسية.

معنى هذا ان تاريخ تطور المجتمع هو قبل كل شىء تاريخ تطور الانتاج، تاريخ أساليب الانتاج التى تتعاقب خلال العصور، تاريخ تطور القوى المنتجة، ومن ثمة علاقات الانتاج بين الناس. وبالتالي تكون مهمة العلم التاريخى الرئيسية منهجياً هي دراسة وكشف قوانين الانتاج، وقوانين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، أو قوانين التطور الاقتصادى للمجتمع، وكيف يسير تطور علاقات الانتاج تبعاً لتطور القوى المنتجة فى المجتمع، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شىء. وهذه التبعية هي التى تجعل التغير والتطور فى القوى المنتجة يؤدىان عاجلاً أو آجلاً الى تغير وتطور مطابقين فى علاقات الانتاج.

ان مستوى الانتاج الاقتصادى والبناء الاجتماعى الذى ينتج عنه بالضرورة، يؤلفان فى كل مرحلة تاريخية أساس التاريخ السياسى والفكرى لهذه المرحلة، وبالتالي فكل حركة التاريخ منذ إنحلال ملكية الأرض المشاعية البدائية هي تاريخ نضال بين الطبقات. أى أن الاقتصاد يحدد الطبقات، وصراع الطبقات يحدد التاريخ..

بعبارة أخرى، للانسان حاجات يسعى اليها، تدفعه الى الحركة فى عالمه الخارجى، وبذل مجهود واع لاشباعها. الأمر يتعلق بعملية انتاج مستمر عبر الزمن، مستخدماً أدوات تزيد عمله اتقاناً، وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة. هذه العملية هي عملية تفاعل نشط، ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة. عملية الانتاج بطبيعتها عملية اجتماعية، بواسطة الاشياء المادية والخدمات، تستدعى التعاون وتقسيم العمل بين افراد المجتمع، فتنشأ بينهم علاقات انتاج - تحدد

موقف كل فرد أو فئة أو طبقة فى مواجهة الآخر، ازاء وسائل الانتاج ما اذا كان مسيطراً عليها أو مبعداً عنها.

على هذا النحو يتضح أن الانتاج لا يتمثل فقط فى العلاقة بين الانسان والطبيعة، انما هو فى ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان. وان العملية الاقتصادية تدور حول العمل الاجتماعى، بقصد استخلاص المواد اللازمة من الطبيعة لاشباع حاجاته، مستعيناً بأدوات الانتاج والخبرة الفنية، فيما يسمى بقوى الانتاج. فى مرحلة تاريخية أولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر لحاجات الانسان، وفى مرحلة تالية أصبح مرتبطاً بوجود فائض إقتصادى، وظهور الانتاج بقصد المبادلة. (١)

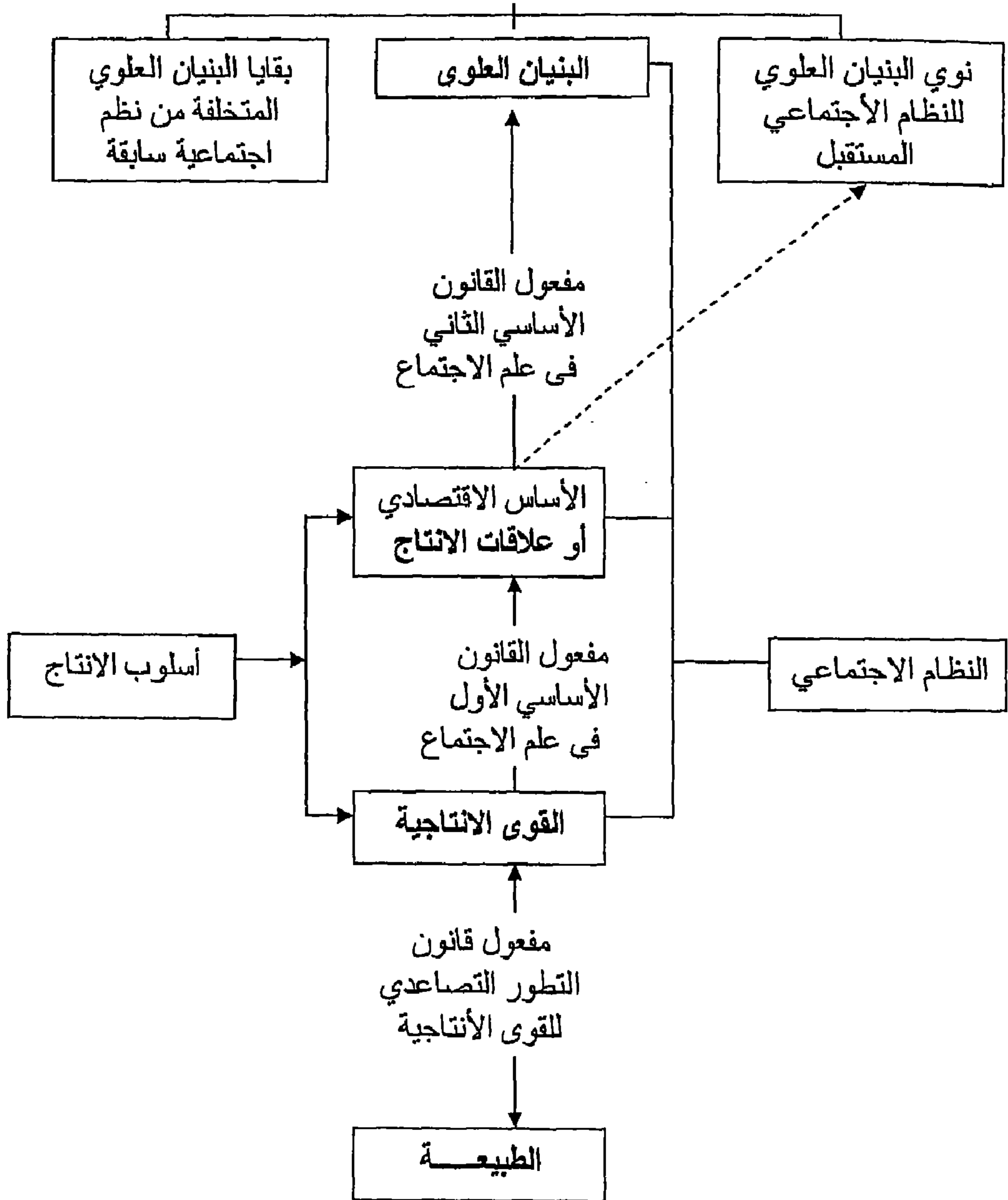
قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والأساس الإقتصادى:

يتوافق مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لعلاقات الانتاج، ليكونان شكلاً اجتماعياً متميزاً للانتاج، يسود المجتمع خلاله حقبة من حقبات التاريخ. هذا الشكل المعين هو الذى يسمى بطريقة الانتاج أو بأسلوب الانتاج.

ان القوى المنتجة تتحول قبل كل شىء - فهى اكثر عناصر الانتاج حركة وثورة - وبفعل هذا التحول، وبالتوافق معه، تتحول علاقات الانتاج بين الناس، وفقدان التوافق يؤدى الى حدوث أزمات، وانفصام عرى الوحدة فى الانتاج، والى ضرورة إحلال علاقات جديدة، توافق صفة القوى المنتجة الجديدة.

نمط البنيان الاجتماعي والتطور

الوعي الاجتماعي
(الأفكار الاجتماعية، الاتجاهات الاجتماعية السيكولوجية)
وعلاقات الوعي الاجتماعي فيما عدا علاقات الإنتاج



البحث عن العامل الذى يقلب التوازن، ويدفع الى الحركة:

يلزمنا أن نعرف أى عامل هو الذى يقلب التوازن الداخلى للنظام الاجتماعى، ويقوض التوافق المتبادل بين اجزائه، ويحطم النظام. هذا العامل نلقاه فى تطور القوى الانتاجية الاجتماعية^(١)

ان مفعول التطور التصاعدي للقوى الانتاجية يقوض عاجلاً أو آجلاً التوافق بين علاقات الانتاج وطابع القوى الانتاجية، فيتحطم ما يتصف به اسلوب الانتاج من تناسق داخلى، ولا يعود كلا قوامه التوازن الداخلى، وينشأ تعارض بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. ويعمل القانون الأساسى الداخلى الأول على اعادة التطابق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. أى تتعدل علاقات الانتاج بحيث تتماشى مع ما للقوى الانتاجية من متطلبات جديدة. فتطور القوى الانتاجية هى دائماً الحافز الاصلى على التغيرات التى تقع فى النظم الاجتماعية. ويرجع هذا إلى أن العلاقات الاجتماعية والافكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكولوجية بطيئة التغير، فى حين تتعرض القوى الانتاجية لتغيرات لا تتوقف، وترتفع دائماً الى مستويات من التطور أعلى مما كانت عليه. (٢)

الخلاصة: هكذا تنحصر عملية الانتقال التاريخى من نظام اجتماعى لآخر، فى ظهور مجتمع يضم عدداً من المتناقضات، تعقبها سلسلة من أعمال الضبط والتعديل، تؤدي الى اختفاء هذه المتناقضات، ويتكون تطور المجتمع البشرى من عمليات جدلية ثلاث: نلقى أولاً فى استمرار ظهور المتناقضات فى التفاعل بين الانسان والطبيعة، فى عملية العمل الاجتماعية. وتبدأ العملية

(١) المقصود دور الانسان الفعال فى معرفة العالم الموضوعى، وتغييره، خلال عملية الانتاج الاجتماعية.

(٢) أوسكار لانج الاقتصاد السياسى دار المعارف ١٩٦٦ ص ٥٧-٦١.

الجدلية الثانية بظهور تناقض بين القوى الانتاجية الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة، يعرقل القوى الانتاجية فى أول الامر، ثم يزول حين يتحقق التطابق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. وتبدأ العملية الجدلية الثالثة بظهور تناقض بين علاقات الانتاج الجديدة - أى الاساس الاقتصادى الجديد - وبين البنيان العلوى القديم. هذا التناقض الذى يعيق فى أول الامر مولد الاساس الاقتصادى الجديد ونموه، يستبعد حين يتمشى البنيان العلوى معه. هذه العمليات الجدلية الثلاث مجتمعة، تكون التطور الاجتماعى التاريخى للجنس البشرى.

التاريخ كله هو عملية استبدال أشكال علاقات انتاجية باخرى، وفق قانون ملائمة علاقات الانتاج لطابع القوى المنتجة. وهذا يعنى أن التواصل فى القوى المنتجة هو أساس تواصل العملية التاريخية كلها. أى أن التقدم فى القوى المنتجة هو فى نهاية المطاف أساس التقدم التاريخى بكيته.^(١)

تطور القوى المنتجة يشمل ال جانب تقدم التكنيك، تطور الانسان كقوة منتجة، أى تحسين خبرته ومعلوماته بالنسبة الى العمل، ورفع مستواه الثقافى ووعيه الاجتماعى.^(٢) وهى الاساس لتطوير وتغيير التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية.

المادية التاريخية تنظر الى سير التاريخ كعملية مشروطة، لها أسبابها وقوانينها وهى نتيجة لعملية معقدة من التأثير المتبادل بين قوى اجتماعية مختلفة غير متساوية، من حيث الأهمية، لكن أساس هذا التأثير المتبادل هو اسلوب انتاج الخيرات المادية. فاسلوب الانتاج هو الذى يحدد الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى أخرى، ان تحليل هذه القضايا، يتيح لنا فهم سير التاريخ، كعملية تاريخية اجتماعية لتطور الانسانية.

(١) م. كوفالزون المادية التاريخية دار الجماهير ١٩٧٠ ص ١٢٣.

(٢) لقد خلق العمل الانسان، فصله عن عالم الحيوان، وطور جهازه العضوى الفيزيائى، ووعيه ولغته ومجتمعه، وقابليته للتفكير المجرد، وفتح له صلات مع العالم المحيط.

الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية:

بالرغم من ان التاريخ يصنعه الناس أنفسهم، فان نشاطهم تحدده القوانين الموضوعية لواقعهم الاجتماعى، وهو يؤلف شكل يحقق تلك القوانين، بصورة لا تتعلق بادراكهم أو عدم ادراكهم لها، وهذه القوانين هى التى تحدد النتائج الموضوعية لأعمال الناس. فالناس يصنعون التاريخ، لكنهم لا يصنعونه لأنهم أرادوا ذلك، وانما لأن الظروف المادية الموضوعية لحياتهم ذاتها هى التى املت عليهم ذلك.

ان كل جيل جديد، يصادف عندما يلج باب الحياة ظروفًا حياتية مادية جاهزة، فيدخل فى علاقة ضرورية مادية معينة، تكون قاعدتها مسرحاً لأفعاله ومنطلقاً لها، ولهذا ينبغى البحث فيها عن تفسير النشاط الانسانى فى كل عصر من عصور التاريخ، ولهذا فان النشاط الانسانى لا يقف مع القوانين الموضوعية لتطور المجتمع على طرفى نقيض، وانما هو الشكل والوسيلة لتحقيقها. فاذا كانت القوانين التى تحكم الظواهر مستقلة عن ارادة الانسان، فان طريقة أدائها ليست بالحقم كذلك، فالانسان يستطيع أن يسيطر على طريقة أداء القانون، بعد اكتشافه، يجعلها واعية، بقصد تغيير الواقع.

ان نشاط الناس يدخل فى جملة الاحداث الضرورية الموضوعية، التى تنشأ عنها العملية التاريخية. أما القوانين الموضوعية فتحدد فقط الاتجاه العام للعملية التاريخية. أما السير المجسد للتاريخ، وتفاصيل تلك العملية فى كل نقطة، والاشكال ووتيرة التطور، فتحددها جميعاً أسباباً حسية معينة، من بينها مبادرات الناس الخلاقة.

ان جماهير الناس فى حياتها اليومية توجهها مصالح مباشرة شخصية يومية، ولا تهتم بالنتائج الاجتماعية لسلوكها، ولا تعي عواقبه، انهم يعملون ويصنعون ادوات العمل والآلات، ويبنون المصانع والمعاهد الدراسية، ويناضلون من أجل تحسين شروط العمل.. الخ، لكنهم لا يشعرون بأن التاريخ انما يتكون من هذا كله. مثلاً عندما قام رواد البحر (العظام) برحلاتهم الجريئة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، واكتشفوا القارات الجديدة، كان بعضهم يسعى من وراء ذلك، الى المجد والثراء...، فى حين كان بعضهم الآخر يدفعه الظمأ الى المعرفة وحب المغامرة، كما اراد بعضهم تمجيد وطنهم ورفع اسم بلاده عالياً.. الخ لكنهم لم يكونوا يفكرون بأن هذه الاكتشافات ستؤدى الى: فك الحصارى التجارى الذى كانت تفرضه الامبراطورية العثمانية على التجارة مع الشرق الاقصى، وان هذه الاكتشافات ستؤدى الى سيطرة أوروبا الغربية على مناطق شاسعة وفتح أسواق جديدة، ونهب المواد الخام والمعادن النفيسة، وتدمير الحضارات الهندية الامريكية، وعدد لا حصر له من الاحداث المتتابعة.

عندما يقع الحدث عفويا، فان القوانين الموضوعية تعمل فى المجتمع كضرورة عمياء، غريبة عن الانسان، ومسيطرة عليه. الناس يشعرون بارتباطهم بها ويدركونه - لكن بصورة مشوهة - اذ هم يجسدون ويؤلّهون تلك القوى المهيمنة فى كل حين. وفى ظروف الحركة العفوية تتجلى القوانين الاجتماعية كميول تاريخية معينة، تشق طريقها عبر حشد كبير من الصدف، واذا ما اعيق هذا الاتجاه بقوة، يتجلى أنذ فعل هذه القوانين الهدام، ويتجلى هذا بصورة جلية فى أزمات فائض الانتاج الرأسمالية - الكساد - إن الانسان يستطيع ان يحقق أهدافه فقط عندمل يتصرف وفقاً للضرورة الموضوعية، أى العمل وفقاً لقوانين حركة التاريخ، بعد معرفتها والالمام بها.

بعبارة أخرى، القوانين الاجتماعية هى العلاقات التى تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية، مكونه على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية. لها طابع موضوعى، أى أنها تكون خصيصة حقيقية أو

عينية للعملية الاجتماعية، أثناء سير العملية الاجتماعية. والظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية، مستقلة عن ارادة الانسان، فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثاً من قوى الانتاج، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال، ومن العلاقات الاقتصادية، كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقطة البدء في عملية الانتاج، يضاف الى ذلك أن عملية الانتاج هي ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج.

والنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة، الامر الذي يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية التفاعلية صبغة كيفية تعبر عن تفاعل النشاطات المختلفة للأفراد، وهو ما يعطى هذه النتيجة استقلالاً معيناً عن ارادة هؤلاء - بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد. لكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن ارادة الانسان فان طريقة ادائها، ليست بالحتم كذلك، فالانسان يستطيع أن يسيطر على طريقة أداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له. وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة، في هذه الحالة يقال أن طريقة أداء القوانين الاقتصادية واعية.^(١)

أيضاً يمكن القول أن موضوع الاقتصاد السياسي، بوصفه التصورات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي له طبيعة تاريخية، خلافاً لقوانين الطبيعة، فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر، وقوانين الاقتصاد السياسي لا يسرى مفعولاً أمداً طويلاً، فكلما تبدلت الشروط الاقتصادية الاجتماعية فقدت هذه القوانين قوتها، وغادرت مسرح التاريخ، لكي تخلق المكان لقوانين جديدة تنبثق على أساس علاقات اقتصادية جديدة، (قوانين تاريخية تتعلق بمراحل محددة) ومع ذلك من الخطر اعتبار الاقتصاد كل شيء والسياسة لا شيء. الاقتصاد هو العامل المحدد الحاسم فقط، لكنه ليس العامل الوحيد، بل انه

(١) محمد دويدار مصدر سابق

يتأثر بدوره بالسياسة. الواقع أن السياسة والقانون والفلسفة والدين والادب والفن تؤثر جميعاً على الاقتصاد، غير أنها جميعاً تؤثر بعضها على بعض، وعلى الأساس الاقتصادي نفسه. يضاف الى ذلك أن الوضع الاقتصادي لا يحدث تأثيره بطريقة تلقائية، بمعنى أنه لا يمكن تقديم تفسيرات آلية للتاريخ، لا يمكن تحويل المادية التاريخية الى مجرد مادية اقتصادية، ان الوضع الاقتصادي يمارس تأثيره الحاسم دائماً من خلال العديد من الظروف والملابسات، وأحياناً يدق هذا التأثير حتى يكاد يختفى تماماً.^(٢)

الحتمية التكنولوجية وحركة التاريخ

لا يعتبر التكنيك موضوعاً عادياً، فهو أحد الجوانب الهامة في تطور الظاهرة الانسانية على هذا الكوكب، أيضاً لا يعتبر موضوعاً محايداً قابلاً للتأمل الهادئ البريء، ولكنه يطرح نفسه كمشكلة حادة يمكن أن تهدد الطبيعة والأمن البشرى، لإرتباطه بمنطق السيطرة على الإنسان والأشياء، في نفس الوقت يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تحرير وتقدم الحضارة البشرية. بعبارة أوضح التكنيك أصبح يثير قضايا وتساؤلات كثيرة مرتبطة بالآزمة العضوية للحضارة الحديثة والمصير الإنساني، على سبيل المثال:

هل توجد حتمية تكنولوجية، وفي أى إطار تاريخي إنطلقت الثورة التكنولوجية، وكيف تغلب التكنيك على قيود الزمان والمكان وأثر ذلك؟

- إقتصادياً هل التكنيك هو المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي، أين تتوطن وتتركز القوة التكنولوجية حالياً، ومن الذى يقف وراء التكنولوجيا المتقدمة، وما هو دورها في إعادة هيكلة قوة العمل،

وتقسيم العمل الدولي والإستقطاب العالمي، وإختراق الإقتصاديات الأصغر حجماً، وإلى أى مدى يمكن أن تساند ثورة التكنولوجيا مواقع الرأسمالية العالمية فى مواجهة الأزمات المتتالية؟

• ثقافياً هل الثورة التكنولوجية بديلاً عن الأيديولوجيا، وما هو دورها فى تفكيك الأنظمة التقليدية وتتميط حياة البشر، وسيادة العقلية الإجرائية التجزئية العملية، على حساب الفكر العلمى ذى العمق التاريخى، ثم ما هو موقف رجال الفكر الفلسفى على إختلاف مذاهبهم من هذا التكنيك، وماذا أثار من جدل فى الفكر الاجتماعى والسياسى.

• قانونياً ما أثر تكنولوجيا العولمة فى تهديد سيادة الدول، وتهديد الحرية الشخصية للإنسان، من خلال وسائل التصنت والتسجيل والتصوير ورقابة البيانات..

الأسئلة كثيرة، ولكن السؤال الأهم هو هل يمكن سيطرة الإنسان على ثورة التكنولوجيا، على نحو يحقق الإنسجام والتناسق بين الإنسان والطبيعة والمجتمع، كيف... ومتى؟

سنحاول الإجابة على أهم هذه التساؤلات من خلال تناول الموضوعات الآتية:

- الحتمية التكنولوجية وحركة التاريخ.
- تطبيقات العلم ليست محايدة.
- دور الإنسان فى صناعة التاريخ.

مراحل الثورة التكنولوجية:

مضت الثورة الصناعية تواصل تطورها خلال القرن التاسع عشر.. فبعد ما يمكن أن يسمى الثورة الصناعية الأولى والتي شهدت تصنيع واستخدام الآلات

والمعدات من المعادن وإستخدام البخار، جاءت الثورة الصناعية الثانية التى شهدت التقدم النوعى فى مصادر الطاقة: الكهرباء والبتروول وفى إستخدام الحديد والصلب، ثم تلتها أخيراً ثورة صناعية ثالثة قامت على تغيير نوعى فى الطاقة بالذات، وذلك باكتشاف الالكترونيات، التى إستخدمت فى مجالات الطيران والفضاء والحاسب الآلى والتحكم الأوتوماتيكى.

وسرعان ما دهمت البشر ثورة أخرى داخل الثورة منذ مطلع تسعينات القرن العشرين هى ثورة التكنولوجيات العالية، أدت إلى تغييرات نوعية فى أجهزة معالجة المعلومات وأجهزة الاتصال على البعد، اللذين إندمجا معاً ليصبحا نواة لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، وتلك هى ثورة التواصل الشبكي عبر العالم كله. وفى إطار إنمحاء مسافات الزمان - المكان شاع الحديث عن العولمة. أيضاً حدث تغيير نوعى فى التكنولوجيا الحيوية على صعيدين: صعيد التصنيع لمنتجات الهندسة الوراثية وتطبيقاتها المختلفة فى الطب والزراعة والغذاء، وصعيد البحث العلمى بغرض إستكمال الخريطة الوراثية للجسم البشرى وهو يعرف بمشروع الجينوم.

وهكذا أخذت التكنولوجيا المتقدمة الرقمية للاتصالات من البعد تحدد مدى إنتشار تكنولوجيا المعلومات، عن طريق الإنطلاق إلى آفاق متلاحقة من السرعة وكفاءة النقل، مع مزج متقن بين نقل الصوت والصورة على البعد، مع إستخدام تقنيات الواقع الافتراضى لخلق واقع مواز، أمام المتعامل مع الحاسب المرتبط شبكياً على المستوى العالمى لأغراض لا نهائية..

ومن خلف ثورة التكنولوجيا العالمية تقف الشركات الدولية العملاقة التى تستولى على الربيع الاحتكارى، من جراء التفوق والريادة فى الابتكارات والتجديدات الإنتاجية، أيضاً تقف أمام التكنولوجيا الجديدة السياسة العامة للدول الصناعية المتقدمة لمساندة الجهد الموجه فى ميدان الصناعة والتجارة الدولية،

من خلال استراتيجية هجومية، تتجه إلى إختراق الاقتصاديات الأصغر حجماً، ذات معدلات النمو الأقل والقدرة التكنولوجية الأدنى.

الحتمية التكنولوجية

ربما كان الباحث المصرى ابراهيم عامر ١٩٦٩ هو أول من طبق أفكار كارل ففوجل الأيكولوجية على مصر، ليخرج بنتيجة أن التنظيم الاجتماعى ونشوء الدولة المركزية كان أساسه نظام الرى الموحد. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى حقيقة أن مصر من أعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان إلى أدنى حقل عند مصب النيل فى البحر المتوسط تشكل سلسلة هيدرولوجية متصلة الحلقات من الرى الصناعى، حيث لا يمكن التخطيط لمشاكل الماء والرى فيها تخطيطاً محلياً، وإنما لابد من معالجة مشاكل الماء فى مصر كوحدة مائية، الأمر الذى تطلب قيام الدولة المركزية، تقوم بالأشغال العامة وتعبئة الجهود لحل مشاكل الفيضانات وتوزيع المياه، وإنشاء السدود والجسور وحفر الترع والقنوات.

وأن توحيد الدويلات فى مصر القديمة جاء نتيجة حروب كان دافعها الأساسى هو الصراع على مياه النيل، ذلك أنه بدون تنظيم الرى الإصطناعى وإدارة الشبكة وصيانتها ومراقبة الفيضانات وحماية الجسور من العبث وفتح الماء فى مواعيد مقننة يحل الخراب والبوار المادى والبشرى على البلاد، وفى هذا السياق يرى جمال حمدان ١٩٨١ أن حكومة المجتمع النهري هى أداة السياسة للتكامل الأيكولوجى بين البيئة والانسان، ويخلص أحمد صادق سعد ١٩٧٩ إلى أن النسق المصرى توافق بنائياً وتنظيمياً مع تكنولوجيا الرى الصناعى، وهو ما أدى إلى أن تكون السلطة المركزية ذات شمول اقتصادى وسياسى وفكرى دينى على الطبقات المحكومة.

وفى عام ١٩٢٥ ظهرت للإقتصادي كوندراتيف دراسة هامة عن الموجات الاقتصادية طويلة الأجل، فهو يرى أن طابع التطور التاريخي الذى مر به الإقتصاد الدولى منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن هو قيام صناعات تكنولوجية رائدة لعبت دور المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادي لعصور كاملة، تضع منحنى النشاط الاقتصادي بكل مكوناته فى مرحلة صعود متواصل إلى أن يصل التطور مداه - لتحقيق شروط تراكم رأس المال واستمرار توسعه للخروج من الأزمة - وعندئذ تبدأ موجة إنخفاضية يتدهور فيها النشاط، إلى أن تظهر صناعات رائدة أحدث تكنولوجياً يتشكل الهيكل الانتاجى والأوضاع الداخلية على أساسها.

وفى عام ١٩٣٨ قدم ستالين فى كراسة المادية الجدلية والمادية التاريخية نظرة صارمة تفسر جميع مراحل تطور مجتمعات الجنس البشرى، عرفت باسم اللوحة الخماسية وحوت: المشاعية، العبودية، الإقطاعية، والرأسمالية ثم الاشتراكية. جاء بهذه اللوحة أن "تطور علاقات الانتاج تسير تاريخياً تبعاً لتطور القوى المنتجة فى المجتمع، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شيء... وأكد أن هذه التبعية هى التى تجعل التغيير والتطور فى القوى المنتجة يؤدىان عاجلاً أو آجلاً إلى تغيير وتطور متطابقين فى علاقات الانتاج " .. إلخ

وأكد لاحقاً عام ١٩٥١ على ضرورة وجود إقتصاد سياسى يصح على جميع الأنظمة الاجتماعية فى مختلف درجات تطور المجتمع البشرى، فقوانين الطبيعة وقوانين الإقتصاد السياسى إنعكاس لحركة التطور الموضوعية التى تحدث بصورة مستقلة عن إرادة الناس.. وهو ما كان له أثره فى تنالى الدراسات التى صدرت تحت وطأة هذا التصور، فى إصاق هذه المراحل على كل المجتمعات، دون بحث عيني فى الواقع والوقائع والوثائق، مما أدى إلى تدشين خط وحيد فى التطور التاريخى.

أما ألفين توكلر فيرى أن العالم ينقسم إنقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة، الأولى يرمز لها بالفأس والثانية بخط الإنتاج الصناعي والثالثة الكمبيوتر. ومن خلال التفسير التكنولوجي للتطور يحاول الفصل بين مرحلتين في تطور الرأسمالية هما: ما يسميه الموجة الثانية ومرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية التي تمثل حضارة جديدة تماماً، هذه المحاولة تعنى في واقع الأمر بدراسة التطور في القوى المنتجة على حساب علاقات الإنتاج، ومن ثم غابت لديه قضية الملكية وقضية توزيع ثمار الإنتاج باعتبارهما جوهر علاقات الإنتاج، وبالتالي جوهر التكوين الحضارى والتاريخى..

إن الانجازات المادية المثيرة والوعد العظيم بالتقدم غير المحدود - وعد السيطرة على الطبيعة، والوفرة المادية والسعادة القصوى للأغلبية العظمى - وإفترض أن التقدم التكنولوجي يجعلنا قادرين على كل شيء - طالما حافظ التقدم الصناعي على وتائره - ومن ثم الاستهلاك غير المحدود، وتصور البعض للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي.. أدخل قناعه بأن الحتمية التكنولوجية هي أساس التقدم البشرى..

لقد كانت الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للإنتاج، تقضى على الروابط القديمة وتدفع إلى المقدمة روابط الإنتاج الجديدة، ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية محددة. هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفنى فقط، إذ هي نتاج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع، وللور الذى تلعبه العوامل الجغرافية والتنظيمية والثقافية والسياسية إلى آخره، الأمر الذى يؤدي إلى إختلاف التحول الذى تحدثه من مجتمع إلى آخر.

من العرض السالف يمكن أن نستخلص أن الاتجاه السائد حالياً يعتبر أن التكنولوجيا أساس التقدم واحراز الوفرة الشاملة، وسبيلاً إلى إزالة الفروق الاجتماعية، ومن ثمة إختفاء الصراع الطبقي والأيدولوجى، بمعنى أن

التكنولوجيا ذاتها تغنى عن التعرض لعلاقات الانتاج، واعادة التنظيم الهيكلى للمجتمع. والمجتمعات المتقدمة تعتمد شرعيتها على إمتلاكها وسيطرتها على التكنولوجيا الحديثة، فالمجتمع يولد نفسه من خلال مجموعة تقنية متناسقة ومتنامية من الأشياء والعلاقات، التى تتضمن الاستخدام التقنى للبشر والطبيعة.

والثمرة فى النهاية كانت مرة شديدة المرارة خلاصتها تحول العقل من عقل تنويرى تحريرى لمصلحة التقدم إلى عقل إجرائى وضعى تقنى قمعى، يسعى للتفوق التكنولوجى والصناعى والتجارى، وتحول الانسان إلى أداة فى جهاز الانتاج وفى النزعة الاستهلاكية، وفى العالم الثالث تعنى التكنولوجيا التحديث النخبوى البرائى والتبعية، ومن جانب آخر ارتفاع مداخن المصانع والتلوث واستنزاف موارد الطبيعة وتدمير البيئة.

هذه الأزمة الحضارية التى نعيشها تولد التحدى، وتفجر فى الفكر البشرى أحلاماً وقيماً بالغة الخصوبة.. والسؤال الآن كيف يمكن إستعادة صفات الذات الانسانية المستلبة فى التكنيك، وتغيير مفهوم التقدم التاريخى، وتحديد رؤية جديدة تجاه الطبيعة والانسان؟؟

هل الانسان يصنع تاريخه حقاً؟

تعتبر التكنولوجيا حقيقة أنثروبولوجية، يتداخل تاريخها مع تاريخ الحضارة الانسانية، ساعدت كثيراً على تعظيم قدرة الانسان على السيطرة على قوانين بيئته الطبيعية والاجتماعية، وبالتالى وجدت ثنائية بين الانسان والتكنولوجيا، وزاد التداخل العضوى بينهما بالتدرج من خلال المنجزات والصراعات والمواقف، ومن ثمة أخذت بالضرورة تتأدلج وتتحزب - عملياً ووظيفياً - للمصالح والصراعات، فى علاقة متراوحة بين التضاد أو التوافق أو التفاعل الجدلى.

ومع تنامي وتعاضم فاعلية التكنولوجيا فى العصر الحديث أخذت تبرز ككيان ذاتى متميز، له خصوصيته وإستقلاله النسبى عن الانسان وفى مواجهته، وأخذت تتسع المسافة بينهما وتتحول إلى علاقة ثنائية مفارقة، بل عدائية بينهما فى كثير من الأحيان.

وفى إطار ماهية التقنية الراهنة لم يعد الانسان خارجها أو سيداً عليها، بل أصبح داخل الآلة التكنولوجية سجين قفصها الحديدى، وتعمل قوى الهيمنة الآن من خلالها على تكريس وتدعيم علاقات السيطرة والإستغلال وتخريب البيئة الطبيعية، وتغريب الانسان وإهدار قيمه الأخلاقية والروحية، ومن ثمة أصبحت الحتمية التكنولوجية هى رأس الرمح فى جميع الصراعات والأخطار التى تهدد البشرية، وتحولت من حلم إلى كابوس، وبدأ الحلم والكابوس يتبادلان المواقع والمواقف والممارسات فى الواقع الانسانى الحالى.^(١)

وهكذا لم تعد التكنولوجيا مجرد معرفة علمية وطاقة إنجاز خارقة، بل أصبحت موقفاً إجتماعياً أخلاقياً، وسؤالاً فلسفياً يتعلق بالمصير الانسانى عامة، ويصبح السؤال هو كيف يمكن لنا تجاوز هذا الحصار التقنى على حياتنا، وتعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية تعميماً إنسانياً ديمقراطياً شاملاً، يحرر العلم والتكنولوجيا من امكانية إحتكارهما وتوظيفهما لمصالح إستغلالية وعدوانية وقمعية.

لذلك أثبت التاريخ أهمية الجدل بين تقدم التكنولوجيا من جانب والتغير فى نماذج الانتاج والتحول فى العلاقات الاجتماعية، فلا يشترط أن تطورات تكنولوجية هامة تحدث يترتب عليها تلقائياً تغييراً نوعياً فى نمط الانتاج.

فالمجتمع الرأسمالى استوعب منذ الثورة الصناعية الأولى فى القرن الثامن عشر تقدماً تكنولوجياً مضطرباً، دون أن يغير ذلك جوهر نمط الانتاج. إن الانتقال من نمط انتاج حضارى إلى نمط آخر لا يفرض نفسه بصفته ضرورة

(١) محمود أمين العالم مجلة الفلسفة والعصر العدد الثانى ص ١٢ - ١٥.

حتمية، فالتراكم فى التقدم التكنولوجى ينتج فقط إحتمالاً وامكانية لا ضرورة حتمية، وهذه هو معنى الضرورة الموضوعية فى التاريخ.^(١)

ان الثورة التكنولوجية الحالية تمثل نقطة تحول كبرى تفرض موضوعياً الانتقال إلى نمط إنتاج جديد، بشرط أن يسيطر عليها اجتماعياً، لأن التقدم التكنولوجى ليس هو الذى يحدد مباشرة وبشكل تلقائى مسيرة التاريخ، بل الصراع حول السيطرة على هذه الوسائل هو الذى يتحكم فى مسيرة التقدم البشرى. فالأدوات لا تنتج من تلقاء نفسها نظاماً اجتماعياً سعيداً أم كئيباً، الأمر رهن الجهد المتواصل حول تصورات مستقبلية محتملة متباينة.

دور الاقتصاد فى التحول الاجتماعى:

لا يعكس مفهوم الحتمية فقط علاقة الترابط الموضوعية بين الوقائع، بل إرادة الوعى، بغرض المجانسة والتوحد والثبات - أى المذهبية - يمكننا ذلك من فهم كيف تترابط الحتمية القاسرة (منسوبة الى الله أو الى الطبيعة أو الى التاريخ) مع النزعة الارادية الغائية واليقينية ولا تتناقضها. فبقدر ما يكتسب الفكر التماسك والوضوح والانطلاق من المبدأ الحتمى فإنه يصبح قوة اندفاع وإيمان ويقين ومبدأ للإرادة..

لقد عاصر ماركس الانتصارات الكبرى فى علوم الطبيعة والتقدم التقنى والتطور المتواصل لقوى الإنتاج، ومجمل المناخ الفكرى المتفائل للقرن التاسع عشر، فبينما ستمنح الوراثة الهيجلية لفكر ماركس النزعة الغائية الاكتمالية (التاريخ يسير نحو مرحلة عليا هى "الانسانية الواعية بذاتها") فإن المناخ العلموى سيعطيه المنزع اليقينى والحصرى..

وبعد ان انتهى ماركس الى ان العامل الاقتصادي "مفتاحاً لفهم تشكل المجتمعات، قبل بصورة ضمنية، فكرة أن مصير الرأسمالية أصبح مقرر سلفاً، بفعل تفاقم تناقضاتها الداخلية، وأن الأزمة الاقتصادية التي ستواجهها ستهدىء شروط التحول الثورى للمجتمع. يعزز ذلك تأكيد انجلز أنه بقدر ما يبتعد الميدان الذى ندرسه عن الميدان الاقتصادى، وبقدر ما يقترب من الميدان الأيديولوجى المجرد المحصن، بقدر ما نجد المزيد من الصدفة فى تطوره. ويزداد خطئه البيانى تعرجاً و التواءاً، واذا رسمت المحور الأوسط لهذا الخط البيانى وجدت أنه بقدر ما تكون المرحلة المدروسة أكثر طولاً، والميدان المدروس أكثر سعة، بقدر ما يقترب هذا المحور من محور التطور الاقتصادى، ويسير بموازاته..

مدرسة الحوليات:

مدرسة واسعة التأثير، كونها المؤرخون الفرنسيون، ونشرت أعمالها فى: الحوليات: "الاقتصاد والمجتمع والحضارة". أسسها لوسيان فيفر ومارك بلوخ فى جامعة ستراسبورج عام ١٩٢٩. لعبت دوراً هاماً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع الأزمة الحضارية للعالم الرأسمالى وانعكاسها على العلوم الاجتماعية والدراسات التاريخية. تمتاز بالقدرة المنهجية على طرح المسألة ثم دراستها دراسة نقدية شاملة، بهدف الوصول إلى مستوى جديد أشمل وأعمق.

حاولت مدرسة الحوليات تطوير نظرة كلية الى التاريخ، كنقد للمنهجية التى لا ترى فى التاريخ إلا مجرد سرد زمنى للوقائع والاحداث. لفتوا الانتباه نحو التحليل التاريخى الموسع للمجتمعات، عبر مراحل زمنية طويلة. والابتعاد عن التاريخ السياسى الرسمى. مع الاهتمام بالبنية الاجتماعية، والعلاقة بين البيئة الجغرافية والانثروبولوجيا - حياة الناس العاديين - ومن ثمة أثرت فى

علم الاجتماع التاريخي، ونظرية النظام العالمي "لأنماويل والرشتين"، تكاد تقترب في رؤيتها مع المادية التاريخية، وعلم الاجتماع التاريخي. لعبوا دوراً هاماً ورئيسياً في تحويل التاريخ من منهج يقوم في معظمه على سرد الأحداث، والتركيز على دور الطبقات الحاكمة والمؤسسات الفوقية، والإعتماد على الارشيفات والوثائق الرسمية للدولة، الى منهجية متعددة ومفتوحة على العلوم الانسانية والاجتماعية، ويوجه خاص علم الاقتصاد والاجتماع والسكان في البداية، ثم بقية العلوم.

تعتمد هذه المدرسة على مفاهيم جديدة مثل التاريخ طويل المدى، الذي يركز على تحليل وكشف البنى الاقتصادية والجغرافية، في ترابط دينامي عميق بين البعد الجغرافي والبعد التاريخي - أمر يذكرنا بدراسات جمال حمدان عن عبقرية المكان - مع ابراز حركة البنى التاريخية العميقة، ودراسة الحشود والطبقات - وليس الافراد - والاهتمام بالوقائع المادية وطرق المعيشة، وكل ما يتصل بالحياة اليومية، وبالانماط العقلية والتصورية، من اعتقادات وعادات، والافادة من علوم الاجتماع والانثروبولوجيا الحديثة والاثنوجرافيا والاقتصاد. أى العناية بحياة الشعب في كفاحه اليومي وبعاداته وتقاليده وأحلامه وأوهامه، بعيداً عن وظيفة المؤسسات الحكومية.

وكان ذلك نوعاً من رد الفعل ضد الدور الذي لعبه التاريخ الوضعي، خلال الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر، الذي مزج بين تاريخ المجتمعات وتاريخ المؤسسات، وبينها وبين أشكال السلطة وحياة الطبقات السائدة والمهيمنة على الصعيد الاجتماعي، حيث عملت الدولة على تأسيس الارشيفات الحكومية، وتجميع الوثائق الرسمية، خلال مرحلة قيام الرأسمالية التجارية والمد الكولونيالى - تأسيس السوق العالمي - وقيام الدولة الحديثة.

من أهم المفاهيم التي بلورها التاريخ الجديد مفهوم التاريخ المتعدد الجوانب، الذي لا يعنى بالربط التعسفي بين الأحداث، أو تفسيرها بواسطة أحكام قيمية

ومثالية مسبقة، بقدر ما يعالج موضوعاته بطريقة شمولية، إنطلاقاً من مبدأ الظاهرة الاجتماعية الكلية. كما يعنى "التاريخ الجديد" بتجديد وبناء المقولات التى يعالج فى إطارها مادته التاريخية، مثل تحديد أشكال من الزمان التاريخي والتحقيب، كالحركة الطويلة Trend التى يتم على أساسها محاولة إدراك الاتجاه العام لتطور البنية الاقتصادية، والتركيبات الطبقيّة والاجتماعية، والقوالب العقلية وأنماط التفكير والسلوك العامة. ويعنى كذلك بقياس وتحديد ظاهرة التحولات Mutations البالغة الأهمية فى أحداث القطيعة المعرفية، أى التغير الكيفي الذى تحدث من خلاله الطفرات الاجتماعية أو الثورات العلمية. واعداد دراسات خاصة بالتاريخ الاقتصادي، لا يكتفى فيها أصحابها بالوصف العشوائى أو السرد الجزئى، إنما اعتماداً على المعطيات الموثقة، وعلى هذا النحو يتم الربط بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية.

ويقر هذا الاتجاه عدم الاعتماد على الأطر الجاهزة، والقنوات المعدة سلفاً، التى تفرضها الأغراض الأيديولوجية، أو الأهداف المقبولة سلفاً مع إبراز الرؤية المغايرة، لأن المعرفة التاريخية والحضارية ليست تأكيداً لتصوراتنا، وإنما فى تجديدها، بل وتغيرها، أى فى إنتاج معرفى. فالدراسة التاريخية والحضارية لم تعد صياغة "حقائق" موجودة فى طيات التاريخ، وإنما فى كشف وإنتاج هذه الحقائق، عن طريق بناء المناهج والمداخل، وتعدد الرؤى الجديدة والمتغيرة، وفقاً لاهتمامات العصر، واستثمار كل ضروب المعرفة المتاحة، من غير خوف أو حواجز دفاع مصطنعة.

بعبارة موجزة مدرسة الحوليات ترى أن التاريخ الحقيقى يقع كثيراً وراء الحوادث السياسية والعسكرية، أى فى حياة الناس العاديين، ومستوى معيشتهم وأفكارهم وآمالهم ومخاوفهم، فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التى تدفع بالجماعات الانسانية الى التصرف على هذا الوجه أو ذاك. فالتاريخ الاجتماعى الاقتصادى، ينبغى أن يكون الأساس لكل تحليل تاريخى. أيضاً معرفتنا

بالماضى، تمكنا من فهم الحاضر والسيطرة على حركة المستقبل، من خلال تتبع
الاصول، والعوامل، والاسباب.

إدخال الحياة اليومية فى مجال التاريخ: فالتاريخ ليس تاريخ الملوك والقادة
والسادة، وليس هو تاريخ الكادحين والفقراء، لكنه فى المحل الاول نظرة
تكاملية، تحيط بفئات المجتمع المختلفة، حياتهم اليومية، ومشاكلهم الكبيرة منها
والصغيرة. اذن التاريخ هو تاريخ البشر، قبل ان يكون تاريخ دول. الامر
يتطلب الاستعانة بالجغرافيا والاقتصاد والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع والسياسة
وما يرتبط بها من ثقافة وفلسفة وفنون، والتبادل التجارى وعملياته، الاهتمام
بالاطار العالمى كله من حيث هو وحدة متكاملة.

بعبارة اخرى الحضارة لا نتناولها من منظور مادي فقط، بل نتناولها
بظواهرها الملموسة من كل جوانبها، التاريخية والجغرافية والفلسفية، مع
التركيز على المنطق الاقتصادى، والاعتماد الى أبعد الحدود على العلوم
والفنون. والزمن، كيف يفرض نفسه على الاحداث، كيفية تنظيم التاريخ،
اكتشاف الدورات القصيرة والطويلة، التى تمكنا من معرفة أفضل بالحاضر،
والتنبؤ الى حد ما بالمستقبل، تناول الازمات الاقتصادية، والزيادة السكانية،
ومستقبل البشرية..^(١)

فوكوياما ونهاية التاريخ:

افرزت التغيرات العاصفة التى شهدتها العالم فى نهاية القرن العشرين،
بتأثير مباشر للأحداث التى أعقبت الانهيار المفاجئ للتجربة السوفيتية،

^(١) راجع: موسوعة علم الاجتماع. جوردن مارشال ج-٣ ص ١٣١٤ - ١٣١٥.

حسين مؤنس التاريخ والمؤرخون دار المعارف سنة ٨٤ ص ١٨٣ / ١٨٧.

مجلة المنار العدد ابريل ١٩٨٥، مايو ١٩٨٦.

اطروحات فكرية عديدة، حاول كل منها أن يقدم تفسيراً لهذه التغيرات، وأن يطرح تصوراً لاتجاه الأحداث في المستقبل. ومن بين هذه الاطروحات التي حظيت باهتمام كبير أطروحة "نهاية التاريخ"، التي طرحها فرنسيس فوكوياما، تتدرج هذه الاطروحة في حقل الدراسات الاستراتيجية، والتي تحمل تصورات ورؤى مستقبلية، تخدم السياسة الأمريكية التوسعية، فقبل فوكوياما، وهينتون، كان توفلر قد تصدى منذ مطلع السبعينات لدراسة تطور الحضارة والانسانية ومصير الانسان (أصدر مجموعة من الكتب من بينها صدمة المستقبل، والموجة الثالثة، وخرائط المستقبل، تتناول أهمية وخطورة ونتائج الثورة التكنولوجية).

افترض فوكوياما أن التغيرات التي يشهدها العالم في الفترة الاخيرة، لا تدل على تفوق الغرب فحسب، بل تدل كذلك على نهاية التاريخ بوصفه تاريخاً، وتتبى بالوصول الى نقطة النهاية لخط التطور الايديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية، بوصفها الشكل النهائي للحكم، معتبراً أن انتصار الغرب يتمظهر، وقبل كل شيء، في انهيار أية بدائل منهجية قادرة على الحلول محل الليبرالية الغربية.^(١)

ويعتقد فوكوياما ان العالم الذي وصل فيه التطور الايديولوجي للبشرية إلى نقطة النهاية، بانتصار الليبرالية الغربية، سيكون عالماً خالياً من الايديولوجيا، وسينقسم الى كتلتين رئيسيتين: كتلة بلدان العالم الثالث، التي ستظل غارقة في مستنقع التاريخ، وستشكل ساحة لنزاعات المستقبل، وكتلة البلدان الغربية التي

* فرانسيس فوكوياما هو محلل أمريكي سابق، من أصل ياباني، في معهد راند كوربوريشن للبحوث الاستراتيجية، عمل نائباً لمدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد ذاع اسمه بعد أن صدرت له في صيف عام ١٩٨٩ في مجلة ناشيونال انترست مقال بعنوان "نهاية التاريخ"، كانت في الأصل محاضرة القيت في جامعة شيكاغو.

(١) نلاحظ أن كارل ماركس كان قد نظر الى المرحلة التي تعقب الرأسمالية باعتبارها نهاية التاريخ، وأن هيجل أعلن قبل ماركس نهاية التاريخ في عام ١٨٠٦ أثر معركة آيينا التي تمثل انتصار الثورة الفرنسية على الملكية الروسية وايداناً بالتعميم الوشيك لدولة الحرية والمساواة، أيضاً ينظر الى الادب السماوية على أنها نهاية التاريخ.

وصلت الى نهاية التاريخ، وستكون أكثر انشغالا بالاقتصاد، مما هي عليه بالسياسية والايديولوجيا، ويضيف أنه ليس من المستبعد أن تبرز في المستقبل نزاعات، بين الدول التي لا تزال تقبع في التاريخ والدول التي وصلت الى نهايته. حيث سيفقد النضال من أجل الاهداف الكبرى معناه، وسيستبدل الصراع الايديولوجي - الذي تطلب قدراً كبيراً من الخيال والمثالية - بالحساب الاقتصادي، والهواجس البيئية، وتلبية الحاجات الاستهلاكية.

لقد تبني فوكوياما فكرة هيجل بأن التاريخ العام للانسان يتجه نحو النهاية، ليجد مستقره في النظام الديمقراطي الليبرالي والاقتصاد الحر لأسباب عدة، يقول أنه كان في أولها هزيمة التحدي الفاشي عام ١٩٤٥، ثم سقوط النظام السوفيتي عام ١٩٩٠. وأن الديمقراطية أصبحت إما مطبقة في كثير من الدول، وإما مطمحا لكل الناس على وجه الأرض. أيضاً يقدم النظام الليبرالي الدليل المحسوس على أنه الأكثر ملاءمة لاستيعاب نتائج العلم والتكنولوجيا وتطويرها. وأن الارتباط بالسوق العالمي يخلق تجانساً عالمياً متزايداً، يظهر جلياً في سيادة الثقافة الاستهلاكية و نمط الحياة الجديدة. وأن التقدم في هذا الاتجاه يؤدي الى تفكيك النظم الاجتماعية التقليدية، القبلية والعائلية والثيوقراطية، واستبدالها بنظم عقلانية، قائمة على العمل والرشادة.

أيضاً نجد أن فوكوياما يقسم العالم الى دول غربية وصلت الى نهاية التاريخ، ودول اخرى تمثل الغالبية ما تزال تعيش في مستنقع التاريخ، ستشكل ساحة نزاعات المستقبل، بسبب المشكلات العرقية والقومية والدينية وغيرها، مشكلاتها غير قابلة للحل، لا بالعنف ولا بالسلم، لأن العنف يقود الى تدميرها من الداخل، وعندما تنتهي رقصة الدم، نجد نفسها قد ابتعدت كثيراً من الديمقراطية الليبرالية، ومن جهة اخرى فان الاشكال (الديمقراطية) في هذه

البلدان هشة، لأنها غير محمية من قوى اجتماعية ومؤسسات، تحترم الديمقراطية كقيمة مطلقة بحد ذاتها كما فى الغرب. (١)

ملاحظات نقدية:

نظر هيجل الى الوعى - كما يؤكد فوكوياما - باعتباره سبباً وليس نتيجة. وقدر بأن هذا الوعى يمكن ان يتطور بصورة مستقلة عن العالم المادى، وله قدره على تشكيل العالم على صورته، وعليه فإن القول بأن التاريخ قد انتهى فى عام ١٨٠٦ يعنى توقف التطور الأيديولوجى للبشرية عن المثل العليا للثورة الفرنسية، ومن ثمة يجعل من الليبرالية أيديولوجية تمتلك الحقيقة المطلقة، وأن سقف التغيير مغلق على النمط الليبرالى المستند الى الرأسمالية الفردية. وأن باب الديمقراطية الغربية هو الاحتمال الوحيد المفتوح أمام جميع الدول، وصولاً الى التجانس على الصعيد العالمى.

ان الدرس الذى ينبغى استخلاصه من التغيرات التى توصف بعالم اليوم، هو ان التاريخ لا يسير على خط مستقيم، يبدأ من نقطة وينتهى عند نقطة. وفوكوياما اذ يتبنى هذا التصور الخطى للتاريخ، يعتبر أن آفاق التطور الانسانى قد انسدت أمام طموح الانسانية الى التغيير، ويكاد يضىء على التاريخ البشرى طابعاً حتمياً نهائياً مغلقاً، أى طابعاً لا تاريخياً، بمعنى استقراره النهائى فى اطار الليبرالية الرأسمالية، التى تحركها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

(١) راجع:

ماهر الشريف	أطروحة نهاية التاريخ	ندوة مارس	١٩٩٧
مسعود ضاهر	فوكوياما ونهاية التاريخ	مجلة الوحدة	
أحمد محمود بدر	تفسير التاريخ	مجلة عالم الفكر	٢٠٠١

فوكوياما يعتبر الماركسية ارتداداً، أو قطيعة مع المسار الهيجلى لفهم مسار التاريخ، وإن محاولة ماركس تجاوز المقولات الهيجلية لم يكن تجديداً بمقدار ما كان محاولة سلبية لا مبرر لها، وبالتالي يحاول فوكوياما حذف الماركسية، ليعيد التواصل فى سياق الفكر الهيجلى، بين بداية التاريخ ونهايته، والذي يقف عند حدود الدولة الليبرالية.^(١)

اطلاق احكام نهائية، تجعل التاريخ المستقبلى غير قابل للانفكاك من اطار النظرية التى رسمها هيجل فى مطلع القرن التاسع عشر، واعادة صياغتها، لتأكيد أن زمن الايديولوجيات الكبرى فى التاريخ قد انتهى، بالديمقراطية الليبرالية، وانها هى المفتاح السحري لحل المشكلات والعلاقات الدولية، قول فيه تجاوز. فلا توجد نهاية للتاريخ، لأن السيرة التاريخية مستمرة الى ما لا نهاية، والعملية التاريخية اكثر تعقيداً وشمولية، من ان تستطيع رؤية احادية الجانب الاحاطة بها من جميع جوانبها. وليس هناك ما هو اكثر ايديولوجية من الزعم بأن الصراع الايديولوجى قد انتهى.

(١) الفيلسوف الفرنسى جاك دريدا - محافظ، ارتبط اسمه بالمنهج التفكيكى فى النقد الأدبى، أصدر عام ١٩٩٣ كتابه: "اشباح ماركس"، اعتبر الماركسية مشروعاً لم يتحقق بعد، وتتضمن مفهوماً للعدالة، يتجاوز كل المفاهيم التى خلقها علم الاجتماع الرسمى، وإن مصدر قوتها فى الوعد الكامن فيها، = بقدر هشاشة الواقع الرأسمالى، فى عالم وضعه سى.ى. وفى عام ١٩٩٤ أصدر نوربورتو بوييرو الاساذ فى جامعة تورينو، وعضو مجلس الشيوخ الايطالى، كتاباً - اجمالى مبيعاته ثلاثمائة الف نسخة فى سنتين - مؤكداً أن الاندفاع نحو تحقيق المساواة بين البشر هو أمر لا يمكن مقاومته، وأن اليسار لم يستكمل طريقة بعد، وأن المستقبل أمامه وليس خلفه.

التصور النظري للتاريخ

أولاً: من الضروري التأكيد على المعنى النظري للتاريخ، وعزله عن التصور التجريبي له، فالوثائق والمعلومات وآليات البحث، لا معنى لها خارج تصور نظري دقيق لمضمون نظرية التاريخ، التي هي أساس كل تحليل سياسي، أو تحويل تشكيلة اجتماعية محددة. فالأمر الاساسي هو التمييز بين الموضوع النظري للتاريخ، وبين المواضيع الفعلية والمشخصة، التي تأخذ "صفة التاريخية"، لارتباطها بزمن ومكان محدد. فمن الخطأ كل الخطأ المطابقة بسين هذين الحقلين المختلفين، ذلك أن التاريخ لا يقوم حيث يرى، بل في مكان تراه فيه المفاهيم.

بهذا المعنى تكون صياغة مفهوم علمي للتاريخ مقدمة للبحث النظري الصحيح، وإلا سقط البحث في التجريبية أو المثالية. في حالة الخطأ التجريبي يخطئ الباحث التحليل التاريخي بحكاية مأخوذة بالزمن والمكان والحدث. أما في حالة المثالية، فإن الباحث يتسوه في عموميات كثيرة، يعتقد أنها تمارس العلم التاريخي، بينما هي شكل من أشكال فلسفة التاريخ لا أكثر.^(١)

ثانياً: التاريخ ليس مجرد نظرة الى الماضي لسد ثغراته واعادة بنائه، وليس مجرد نظرة الى الحاضر، ترصد حركاته وتسجل خطواته. وليس مجرد تتابع للاحداث الانسانية في زمن معين، أو زمن مطلق. وليس مجرد دراسة للانسان باعتباره موضوعا مستقلا، هذا كله وجه من أوجه التاريخ، ولكنه ليس التاريخ بحق، فالتاريخ وعى للانسان بأنه جزء من الحركة الموضوعية الشاملة لمجموع البشر، وادراك لقوانين هذه الحركة، واستبصار بمكان الانسان منها، وهو كذلك ارادته في التفاعل معها.

(١) فيصل دراج في تمرحل التاريخ ص ١٣ - ٢٥ دار الفارابي ٢٠٠١.

ثالثاً: التاريخي لا يعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة، بل ينتج آثار اجتماعية، وتحولات نوعية في البنية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية القائمة.

رابعاً: التاريخ ليس حركة عشوائية، بل هو أحداث محكومة بأشكال متنوعة من الترابط والعلية (السببية) والضرورة، لكن العلية التاريخية ليست هي العلية الميكانيكية التي تتكرر، كما أنها ليست العلية الغائية، التي تتحرك أحداثها في خط مستقيم احادى الاتجاه، محدد الهدف مسبقاً، استجابة لعقل التاريخ.

خامساً: التاريخ محصلة عوامل، متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة، من العلل والضرورات والمصادقات المختلفة، جغرافية كانت أو اقتصادية أو تراثية ثقافية أو مصلحة، موضوعية أو ذاتية. وبهذا المعنى يقترب مفهوم التاريخ من مفهوم المصادفة، كرؤية منهجية جدلية علمية يشتركان فيها - وإن اختلفت عناصرهما ومعطياتهما وعملياتهما. العوامل الذاتية تلعب دوراً كبيراً فى الظواهر التاريخية، متفاعلة مع العوامل الموضوعية، على خلاف الظواهر المادية الطبيعية، دون ان يقلل هذا من موضوعية الظواهر التاريخية.

على أن الوعي والنضال والفعل الانساني عامة، لا يعنى أن التاريخ يتحرك بالارادة الانسانية البحتة، وان كان الاختيار والموقف والارادة تمثل بُعداً أساسياً من ابعاد الحركة التاريخية. إذ ان التاريخ يتحرك وفق قوانين موضوعية وذاتية، هي التي تفرض فى النهاية ظواهره، وتحدد مساراته وتغيرها، استمراراً وتجديداً أو نكوصاً وتجمداً. فمن التشابك والتناقض بين الضرورات الموضوعية، والمصالح والارادات الذاتية، وأشكال الوعي والقيم المختلفة، تتشكل حركة التاريخ الإنساني..

والمادية التاريخية لا تقول بالعلة الواحدة، الاقتصادية بالتحديد، انما العلة الاقتصادية عنصر من مختلف العناصر الاخرى، الداخلة فى تشكيل الظاهرة التاريخية. فعملية الانتاج واعادة الانتاج، تتداخل فيها عناصر مختلفة: سياسية

وايديولوجية. وليست عملية اقتصادية خالصة. ومن ثمة لا تتناقض بين القول بالاحتمية التاريخية بالمفهوم الجدلي السابق، وحرية الارادة الانسانية كامكانية.

بعبارة أخرى، ان أهم ما تتميز به النظرة العلمية للتاريخ، ومنهجها الجدلي، هو رؤيتها ومراعاتها للتعددية والصراعية في حركة التاريخ، أو للتفاعل الديمقراطي في حركة التاريخ.. والسعى الى السيطرة عليه سيطرة عقلانية علمية باسم الانسان وبالانسان ولمصلحة الانسان. مع الاعتراف بتعدد إمكانيات الواقع وفعل الارادة الجماعية. وهى نسق نظري مفتوح على الخبرات والوقائع الموضوعية المختلفة، بما يجدد نسقها النظرى نفسه مع كل نجاح أو فشل. ومع كل اكتشاف علمي.^(١)

سادسا: التاريخ ليس أحداثا تتابع وتتكرر، وتتحول الى مجموعات مترابطة من الأحداث. التاريخ مراحل من زمان معين من نمط الانتاج، الذى فيه تتحرك الأحداث، وبه تتحدد. ترسمها أنماط الانتاج فى حركة: تكونها وترابطها وتفككها وتحولها. أنماط الإنتاج هي الأطر البنوية التي فيها يتمرحل التاريخ.

لكل نمط انتاج زمانه الخاص. أو قل بنيته الزمانية الخاصة، التي تتربط بترابط أزمنة اطواره ومراحله المتميزة، ومن ثمة يلزم البدء بتحديد نمط الانتاج، الذى ترتسم فيه المراحل. وكل تحديد بمعزل عن هذه البنية الزمانية، والتي هي منها اطارها البنوي، انما هو تحديد تجريبي غير علمي، يقود الى اخطاء تقع فى الممارسات النظرية والسياسية معا.

فى الاطار العلمى للتاريخ، من المستحيل أن يكون السبب حدثا، إنه علاقة اجتماعية محددة، بها تتولد الأحداث، فتخرج مرئية غير مترابطة. أيضا التاريخ لا يدرس فى تلك السببية الخطية بين السبب والآخر، بل يدرس فى البنى

(١) محمود أمين العالم الخصوصية والكونية دار المستقبل العربى ص ١١٩ / ١٤٠.

الاجتماعية التي تموضع فيها الحدث، مما يجعل من قراءة البنى الاجتماعية شرطاً لإنتاج المعرفة العلمية للتاريخ.

سابعاً: علم التاريخ - فى نهاية التحليل - هو استخراج القوانين العامة، التى تتحكم بهذه الحركة المادية، التى هى حركة الزمان، فى حركة البنية الاجتماعية. والحركة هذه أكثر تعقيداً، من أن تكون على شكل حركة من التتابع أو التواصل، ينتهى فيها زمان نمط معين من الإنتاج ليبدأ نمط الإنتاج الذى يليه، بسبب تعايش أزمنة أنماط الإنتاج المترابطة بشكل متفاوت، بشكل تعود فيه السيطرة الى زمان نمط الإنتاج المسيطر، فى هذا التكوين الاجتماعى لأن التداخل قائم بين هذه الانماط من الإنتاج - فى شكل تولد، وترايط، وتفكك، وتحويل.

بحكم الضرورة الكامنة فى بنية زمان الإنتاج، وهى التى تتحكم بمنطق التطور وتحركه. ويعجز الفكر التجريبي عن رؤية تعقدها، لأنه يحيل العلاقات الداخلية بين الظاهرات الى علاقات خارجية، تتواصل فيها الظاهرات بلا ترايط، فيتحكم برويتها منطق السببية الميكانيكية.^(١)

ثامناً: تماسك البنية الجديدة - بتحقيق شروطها التاريخية - لا يكون فى اطار البنية السابقة، بل بالقضاء عليها، بحدوث قطع بنى بينهما. فزمان التجدد غير زمان التكون، فبين هذين الزمانين فاصلاً بنىوياً - لحظة قطع حاسمة Mutation . فبنية زمان التجدد هى بنية زمان إعادة الإنتاج الموسع. وهذا يعنى حدوث تحولات نوعية جديدة، وآثار اجتماعية غير مسبوقة، فحركة التاريخ ليست سوى صيرورة البنى الاجتماعية..

ان انتقال البنية الاجتماعية من زمان إلى آخر، يختلف عن تحديد انتقالها من مرحلة إلى أخرى، داخل الزمان الواحد، لكنه في الحالتين مرتبط بتطور حركة الصراع الاجتماعي وشكل التحالفات السياسية.

تاسعا: لا يوجد في كتابات كارل ماركس ما يذهب إلى وجود الرؤية المتوالية الحتمية لحركة التاريخ، عمله تركز أساساً على التحليل العيني الملموس لقوانين بنية المجتمع الرأسمالي. وتأسيساً على هذه الدراسة:

- أصبح من الممكن دراسة وتحليل أبنية المجتمعات السابقة على الرأسمالية، بما فيها نمط الإنتاج الآسيوي.
- استخلص إمكانية قيام مجتمع آخر بديل، ينبع من تناقضات المجتمع الرأسمالي.
- المادية التاريخية أداة منهجية للتحليل الموضوعي، لواقع مجتمعات النسق الرأسمالي العالمي، وأنماط الإنتاج في سيورتها، إذا توافرت معطيات موضوعية، عبر مراحل زمنية طويلة نسبياً، وممارسات ذات أفق مجتمعي شامل.

عاشرا: من المهم والضروري استخدام إطار نظري في تعاملنا مع التاريخ: فالنظام الرأسمالي - رغم الطابع البرجماتي لممارساته - يتحرك وفق نظرية كامنة في حركته (التناقض بين العمل ورأس المال - قانون التركيز والتمركز - قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض - التطور غير المتوازن من خلال الأزمات)، يجتهد لوضع إطار تنظيمي للتراكم، لضبط آليات التراكم الخاصة بكل مرحلة، مع قيام أنظمة إنتاجية، وتقنية جديدة، وتحولات سياسية، تؤدي إلى توسيع الأسواق، لتفادي الأزمات المتتالية. والآن يستخدم آليات منظمة

محمود أمين العالم	دفاع عن التاريخ	دار الهلال	١٩٧٠.
محمود أمين العالم	التاريخ والنظرية	مجلة قضايا فكرية	١٩٩٢.

التجارة العالمية، وسياسات صندوق النقد الدولي وحلف الناتو والتدخل العسكرى المباشر.

حادي عشر: التاريخ مفتوح، دائماً، على احتمالات متنوعة، نقاط التقاطع فى حركة التاريخ؛ تفرض الخيار بين احتمالات متباينة. انه مسرح الاختيار بين بدائل ممكنة، ومشاريع مجتمعية تمنحها المصادقية والمشروعية. لذلك التساؤل حول من هو فاعل التاريخ، يظل تساؤلاً مشروعاً ومفتوحاً تجعل الخط العام للتاريخ مسأله غير مقررة سلفاً.

فى كل الأحوال نجد أن الرأسمالية كنظام غير مؤهلة تاريخياً لتأدية الرسالة العالمية التى تطمح اليها، بسبب تعارض الاطار الذى يعمل تراكم رأس المال فيه مع المصالح الأساسية للإنسانية (الاستلاب الاقتصادى - تدمير الطبيعة - الاستقطاب العالمى) ومع ذلك نميز بين شكلين من الانتقال، من مرحلة تاريخية الى مرحلة تالية:

الشكل الأول يعتمد على درجة من الوعي الأيديولوجى، وفق احتياجات المشروع الجديد.

الشكل الثانى فعل الضرورة التاريخية الموضوعية، تجد سبيلاً لنفسها، من خلال تفكك فوضى للنظام القديم، بسبب التناقضات التى يفرزها مركز الفائض الاقتصادى والاستقطاب الاجتماعى.^(١)

بعد الحرب العالمية الثانية، كان تتابع الاحداث يعطى انطباعاً برتابة ما، التوازنات الملائمة تيسر إعادة انتاج التراكم التوسعى، العلاقات الاجتماعية والاممية، التى تشكل هندسة العالم، كانت متزنة، العلاقات يعاد انتاجها بواسطة اشتغال ديناميات النظام، الفاعلون التاريخيون النشطاء المحددون والواضحون (دول، طبقات، أحزاب، منظمات..) ترتسم ممارساتهم، وردود أفعالهم المتوقعة

ازاء كل حدث. وتبدو الأيديولوجيات التي تحركهم لها مصداقية، ومستندة الى شرعية فوق التشكيك، التوقع ممكن وسهل، والخطابات الكبرى، تقترح رؤية خطية، لحركة مدفوعة بقوة الاشياء، وقوانين التاريخ..

إلا أن التناقضات التي تلغم هذه البنى كانت تحفر الجذور، فانهارت البنى التي ظن انها ثابتة، وحدث نشأت فكرى، القوى الفاعلة تهجر المسرح، فقدان الثقة فى ممارسة العمل الاجتماعى والسياسى، صعود أيديولوجيات تكرر الحنين الى الماضى - خطاب السلفية الدينية، والانغلاق الاثنى - كلها مظاهر للأزمة، وليست إجابات فعالة للتحدى.

عندئذ دخل التاريخ مرحلة إنتقالية، يتبلور فيها ببطء مشاريع جديدة بخطاب أيديولوجى، وعندما تتضح مسارات التحول النوعية كفاية، تظهر علاقات إجتماعية جديدة، تحدد أنظمة ما بعد الانتقال.^(١)

ثاني عشر: حركة التاريخ ليست معطى سلفاً، أو مخطط جاهز، نسعى الى تطبيقه وتثبيته. انما هى إمكانيات شتى، تحكمها قوانين تاريخية، وأسباب وعلل وشروط موضوعية، وذاتية، متداخلة متفاعلة، يؤثر بعضها فى بعض تأثيراً متبادلاً، وتتنوع بتنوع الصراعات والتحالفات الاجتماعية والاقليمية والدولية.^(٢)

(١) سمير أمين ما بعد الرأسمالية المتهالكة دار الفارابى ٢٠٠٣ ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) لمتابعة أهم التحولات التي تحدث فى موازين القوى العالمية، وبزوغ قوى دولية جديدة، يمكن أن تعيد ترتيب الاوضاع فى المدى القريب، راجع:

١ - التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة فؤاد أبو ستيت كتاب الاهرام الاقتصادى ٢٣٢.
٢ - مناهضة العولمة والحركات الشعبية سمير أمين وآخرين مركز البحوث العربية ٢٠٠٤.
٣ - ملف عن روسيا قطب دولى من جديد مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٠.
٤ - ملف عن الصين إشكالية التوازن و التناقضات مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٣.
٦ - دراما أمريكا اللاتينية: زهدى الشامى وآخرين مركز البحوث العربية ٢٠٠٦.
٧ - التحول اليسارى فى أمريكا اللاتينية: مجلة الثقافة العالمية العدد ١٤٧.

الفصل الثالث:

حركة التاريخ فى زمن العولمة

إطار عام، لتحليل صيرورة النظام الرأسمالي، - كشكل تاريخي من أشكال التنظيم الاجتماعي البشري - له بعده الزمني

- نأخذ بنية الاقتصاد الدولي، ككل عضوي - كوحدة اقتصادية سياسية - بما فيها من: متناقضات وصراعات، لاكتشاف منطقته، وتفسير المراحل التاريخية لهذا النظام عبر الزمن الطويل.
- كونية النظام الرأسمالي، الذي يضم العالم بأسره في شبكة علاقاته المتناقضة - والذي هو المسيطر عليها - تجعل من هذا النمط القانون العام، الذي فيه تتحرك أحداث التاريخ المعاصر.
- الحركة التاريخية للنظام، تعكس التطور غير المتوازن، بين أجزائه، من خلال: أزمات التراكم، وعدوانية رأس المال، والآليات المستخدمة في توسيع السوق العالمي.
- التأكيد على لحظات القطع التاريخية، بتتبع الأطر والآليات والفاعليات التي استخدمت، لضبط وتنظيم أزمات التراكم في كل مرحلة، بهدف تحديد خصوصية التحولات النوعية.
- في عصر الأزمة الهيكلية المستمرة، وانهيار فاعلية آليات التضبيب، يتفاقم الاستقطاب، ويخضع مستقبل العالم لمتغيرات واحتمالات وردود أفعال، (تتعلق بالتوازنات الاجتماعية والسياسية، وهذه محصلة عوامل متداخلة، ونقاط تقاطع)، تجعل حركة التاريخ مفتوحة على احتمالات متباينة.

(١) النسق الرأسمالى العالمى وحدة التحليل الأساسية:

تكون النسق الرأسمالى العالمى تاريخياً على مدى قرون، ومر بعدة حقب، وهو يربط فى بنية واحدة عالمية، قارات العالم المختلفة، على أساس خضوعها المشترك لنمط الانتاج الرأسمالى، ولمنطقه وآلياته وقواعده. فهو اندماج Integration على الصعيد العالمى، ولكنه اندماج غير متكافئ، وغير متساوى، يقوم على هيكل معين، يتحدد بمركز center يقع فى الأجزاء الرأسمالية المتقدمة لعالمنا، وأطراف Periphery تتراعى فى الأجزاء الرأسمالية المتخلفة منه. اندماج من نوع خاص اذن ينطوى على نوعين من الآثار المتناقضة والمتزامنة. التقدم رأسمالياً ومزيد من التقدم للمركز، والتخلف رأسمالياً، ومزيد من التخلف للأطراف. ويستجيب النسق العالمى للمحرك الأساسى لنمط الانتاج الرأسمالى، وهو قانون التراكم الذى يتخذ شكلين تاريخيين: التراكم البدائى Accumulation Primitive الذى وفر القاعدة الأولى الصلبة لرأس المال من المواد الأولية والمعادن النفيسة والمنتجات الزراعية وقوة العمل، بأسعار زهيدة، أو مجاناً بالسلب والنهب. وتراكم يقوم بوظيفة معاكسة لانخفاض معدل الربح على المدى الطويل، من خلال نقل للقيمة من الاطراف إلى المركز، الأمر الذى يديم حيوية وحركة النمط الرأسمالى للانتاج، متجاوزاً تناقضه الداخلى.

وللنسق الرأسمالى العالمى تاريخ يمر خلاله، عبر حقب Periods متعاقبة، تعبر كل حقبة أو مرحلة عن الدرجة التى توصل إليها مسار تدويل هذا النمط على المستوى العالمى كله، بحيث تتضمن كل فترة تاريخية إنتشاراً وتغلغلاً جديداً فى التشكيلات الاجتماعية الواقعة فى الأطراف، حتى تصير هذه التشكيلات رأسمالية الطابع - لكنه تقدم رأسمالى منقوص دوماً وغير مدعم أو مستقر - لكونه يستجيب لآليات وقواعد سريان، تتبع من مركز النسق

ولمصلحته أولاً، ومن ثمة يكون النمط الرأسمالي فى الأطراف نمطاً تابعاً غير مكتمل ومعوجاً ومشوهاً، بسبب هذه التبعية التاريخية والبنائية.^(١)

هذا النسق العالمى محكوم بالحركية الدائمة، وأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير متكافئ، وأن موضع مختلف الأمم فى الترتيب الهرمى متحرك، وتطور النظام ككل يجر وراءه ظاهرة التعمق فى إندماج جميع أجزائه فى نظام النسق الكلى. تحول الرأسمالية إلى نظام مهيمن وسائد عالمياً، جعل مختلف الاقتصاديات المحلية والإقليمية حلقات متشابكة فى سلسلة واحدة، اسمها الاقتصاد العالمى. وبالرغم من أن أجزاء هذا النسق ليست متجانسة، والعلاقة بينها فى تحول مستمر بسبب إعادة صياغة نمط الهيمنة، أى القدرة التنافسية النسبية بين رؤوس الأموال الدولية من جهة، والصراعات الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، أصبح النظام فى مجموعة وحدة أساسية لتحليل وتفسير مراحل حركة التوسع العالمى، وتقسيم العمل الدولى، والتراكم، والبنية الطبقيّة، والاستقطاب، ورصد الأزمات.^(٢)

(٢) تحديد مفهوم الأزمة:

ان الهدف من تحليل بنية النسق الرأسمالى العالمى، هو اكتشاف طبيعة الديناميات التاريخية، التى تصاحب أزمة تراكم رأس المال فى مراكز العالم الرأسمالى، والتى تؤدى إلى إحداث تغيرات فى بناء النسق الداخلى، وشكل تقسيم العمل الدولى، بين أجزائه المكونة له. فالعمليات الاقتصادية والسياسية التى تصاحب هذه التغيرات الوظيفية، بين المراكز والتوابع، تساعد بشكل مباشر على استمرار النسق الرأسمالى فى مجموعة، وتفادى الأزمة، والتوسع فى السوق العالمى.

(١) فايز بكتاش مفهوم التخلف السياسى فى العالم الثالث مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٨٥

(٢) لتحديد المقصود بالعوامل الخارجية وآثارها على العلاقات الدولية والاقتصادية، راجع مجلة

السياسة الدولية العدد ١٧٢ - إبريل ٢٠٠٨ ص ٣٨ - ٤٧، ص ٩٠ - ٩٢ .

لتحديد مفهوم الأزمة يتعين عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي، حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع - كقيم استعمال - وارتفاع الاسعار، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع كقيم مبادلة - زيادة تبيين القصور النسبي للقوة الشرائية. وإذا كان التطور الرأسمالي الدولي يتم من خلال المراحل المتداخلة، فإن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديد، يستلزم الكثير من: إعادة الترتيب والتكيف، وفقاً لمقتضيات التركيب الاقتصادي في تغيره. وتمثل مثل هذه اللحظات التاريخية - القفزات - التي تعبر عن التحول الكيفي لمرحلة تاريخية متميزة. وعن أن استمرار النظام لن يكون إلا عن طريق تحطيم قدر هائل من قوى الانتاج البشرية والمادية، تمثل هذه اللحظات التاريخية أزمة.

يستوجب منطق النظام العالمي، الذي هو منطق رأسمالي، أن تُحلل الأزمة دائماً بوصفها تعبيراً عن إختلال مرحلي ومؤقت أو بنيوي ودائم بين العرض والطلب على مستوى وحدة التحليل، أي النظام العالمي ذاته: بمعنى إختلال أداء قانون القيمة المُعوّلم الذي يتجلى في فيض الإنتاج عالمياً بسبب التوزيع غير الملائم للدخل على هذا الصعيد.

إن أية أزمة هي، بامتياز، تعبير عن ميل ملازم للرأسمالية نحو الانتاج الفائض. ولا يمكن بالتالي تجاوزها إلا إذا وجدت، على مستوى النظام المتنازم ذاته، آليات اجتماعية وسياسية تفرض إعادة توزيع ملائم ضد ميل الرأسمال العفوي. وآليات التضبيب هذه توجب إذن تدخل الدولة. ولهذا السبب فإن تجاوز الأزمات البنيوية يبدو عملية طويلة. ولما لم يكن من وجود لنظام عالمي للتضبيب فإن الأزمة لا يجرى تجاوزها إلا بعد إعادة تكيفات بنيوية طويلة وتجريبية، تستقر صياغها النهائية نتيجة للحلول التي تفرضها مخارج الإشكالات الاجتماعية والسياسية، محلياً وعالمياً.

الأزمة في هذه الظروف، هي إذاً، مناسبة لتحويل العبء إلى الشركاء الأضعف أي الأطراف، ويفاقم هذا التحويل الأزمة موضوعياً، ويحمل في ذاته تناقضاً كامناً حاداً بين الكتلة الاجتماعية الإمبريالية وبين الكتلة الاجتماعية الوطنية الشعبية المعادية للكوامبرادورية في الأطراف. أن خياراً أكثر ملاءمة

لحل الأزمة يقتضى تحالفاً - أممياً، للخروج من التبعية، والسيطرة على التراكم الداخلى.

لقد سبق التعرض لوصف أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية (بكتاب دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولى) والذي يهتما الآن هو إبراز دور أزمة التراكم الحالية فى إحداث تحولات كيفية لمرحلة تاريخية جديدة، قد تخرج عن إطار المرحلة الرأسمالية نفسها لتتجاوزها. فلا يمكن إختزال تحفيل التاريخ الحديث إلى بعده الاقتصادى وحده، إنما التركيز على التحولات النوعية فى الأبعاد الاجتماعية والسياسية، لإعادة الانتاج الاجتماعى كخيار إجمالى فى التضييق، ومحاولة جديدة لوضع اطار تنظيمى للاقتصاد العالمى. وعلى هذا الأساس يربط سمير أمين مفهوم الأزمة بفلسفة التاريخ، بفضاء المادية التاريخية الأوسع. (نقد روح العصر ص ١١).

(٣) تاريخ الرأسمالية ومنطق التراكم:

ان تاريخ التراكم على مستوى العالم، يبدو وكأنه تاريخ من الأزمات والتطور اللامتكافئ، والسبب فى ذلك هو تلك الحلقات المتصلة التى تنقل مركز الثقل فى عملية التراكم من مكان الى مكان، لإعادة ترتيب العلاقات داخل النسق. وفى كل أزمة تراكم لابد من أن تلعب التوابع - دول الهامش - الدور الأساسى الحيوى، فى تخطى أزمة التراكم على مستوى العالم الرأسمالى. ونتيجة ذلك كله، مزيد من إندماج التوابع فى السوق العالمى، ومزيد من

لقد استدعت الأزمة فى القرن السادس عشر الكشوف الجغرافية، للبحث عن المعادن الثمينة فى العالم الجديد، وفى القرن السابع عشر مزيداً من الاستغلال، داخل المجتمع الأوروبى نفسه، وفى القرن الثامن عشر إحداث تغيير تكنولوجى هائل، تمثل فى الثورة الصناعية، وفى القرن التاسع عشر ظهرت الرأسمالية الاحتكارية مع التوسع الاستعماري. ومع تفاقم الأزمة الهيكلية العامة للنظام الرأسمالى فى القرن العشرين، تطلب الأمر قيام الثورة العلمية، والتكنولوجية، واستخدام آليات الإدارة الكلية للاقتصاد الدولى من خلال الشركات دولية النشاط وصندوق النقد، والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وبمعاونة ومساندة حلف الناتو، وبالتحالف مع الطبقات الكومبرادور فى المجتمعات المتخلفة..

مساهمتها في حل أزمة التراكم. فكل مرحلة توسع كانت تقابلها عمليات تكيف، تؤديها البلاد التابعة، إستجابة لحاجات ومتطلبات المراكز الرأسمالية. فآليات التراكم خلقت الشروط المادية والاجتماعية لعملية السيطرة والتحكم بالطبيعة والتطور الاجتماعي، من خلال وضع إطار تنظيمي للتراكم العالمي، لكل مرحلة (فترة الكشف الجغرافية، المرحلة الميركانتيلية، مرحلة الثورة الصناعية، مرحلة الاستعمار والامبريالية، الرأسمالية المالية).

تراكم رأس المال يتحقق عادة عبر عمليات الادخار والاستثمار، وهو في الحقيقة القاطرة التي تشد كافة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها. باعتباره نقطة الارتكاز الاساسية، لفهم وتفسير حركة تاريخ الاقتصاد الدولي في مجموعه.

ومرحلة التراكم، تعتبر مرحلة إنتقال لعملية تحكم أفضل، بالطبيعة والتطور الاجتماعي، هدفها التوسع العالمي لنمط الانتاج الرأسمالي، بافتراض اندماج للأسواق بكل أبعادها - السلع، ورؤوس الاموال وقوة العمل - بوضع إطار تنظيمي للتراكم العالمي لكل مرحلة. بعبارة أخرى، يتطور الاقتصاد الدولي، والحياة الاجتماعية والسياسية بالتالي؛ حول عملية تراكم رأس المال، كتعبير عن نمط من الانماط المتتابعة والمقتدخلة لتقسيم العمل الدولي المعاصر، يحتوى هياكل رأسمالية مختلفة، في إطار شكل من أشكال تدويل الانتاج، من خلال التزاحم والصراعات لتعبئة الفائض الاقتصادي. وأزمة تراكم رأس المال الحالية تتجلى منذ ما يزيد عن ربع قرن في تدرى معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي - الصناعة والزراعة - وهو الأمر الذي إنعكس في وجود فائض ادخاري من رؤوس الاموال، راح يبحث عن منافذ ومجالات الاستثمار المربح في الأسواق المالية والمضاربات والقطاع العسكري.. وبالتالي دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود طويلة المدى، الأمر الذي أثار كثيراً من الأزمات والاضطرابات والفوضى.

إن التعرف على اتجاهات التطور الرأسمالي في المدى الطويل، يساعد بالتأكيد على تفسير العلاقات التاريخية للاقتصاد الدولي في المراحل المختلفة،

ومتابعة اتجاهات الحركة الهيكلية لهذا النظام، وذلك من خلال تحليل نوع رأس المال، التركيبات الاجتماعية، أنواع التحالفات السياسية داخل المجتمعات والاقاليم وعلى الصعيد الدولي، متابعة الصراعات الطبقيّة والأيدولوجيّة. الصراع بين أجزاء رأس المال، التفكير وإعادة الهيكلة والترتيب والتكيف للمجتمعات. بمعنى دمج آليات الاقتصاد والنضالات الاجتماعية ودور الدولة والهيئات الاجتماعية والعلاقات الدولية، ومن ثمة تحديد أسباب ودوافع التوسع، وآلياته، وإعادة الهيكلة، التي تخلق شروط جديدة للخروج من الأزمة.

(٤) العلاقات الاجتماعية وصيرورة التاريخ:

فى الواقع التاريخ لا يحكم من خلال قوانين اقتصادية خالصة، بل نتيجة التفاعل بين هذه القوانين من جانب، وبين ردود فعل المجتمع لها من جانب آخر. فردود الفعل هذه هى التى تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التاريخية التى تعمل من ضمنها تلك القوانين الاقتصادية.

إن المقاومة المنظمة والمتماسكة - فى مواجهة الخضوع الاحادى الجوانب لمقتضيات هذه القوانين - هى التى تكيف حركة التاريخ الحقيقى، بدرجة لا تقل فاعلية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالى الخالص.

بعبارة اخرى التاريخ يحكم إمكانات التوسع الاقتصادى وأشكاله، الذى يتم فى إطار العلاقات الاجتماعية، التى يرسمها وينظمها الصراع السياسى والاجتماعى، ومن ثمة يمكن أن تطرح فرضيات تلقى ضوءاً على أسباب مراحل الرواج وآلياتها، ثم انهيار زخمها وتآكلها التدريجى، كما تلقى ضوءاً على خصوصيات الأزمة التى تلى انهيار نموذج تراكم معين، ومضمون النضالات المترتبة عليها، ورهائنها و مجازفاتها، وأشكال إعادة هيكلة النظم المحتمل إنجازها، والتى تتيح تجديد رواج بعد التغلب على الأزمة.

إن الرؤية الاجمالية لتاريخ الرأسمالية العالمية، استناداً لنظرية التراكم: تستدعى مواجهة مسائل تاريخية محددة مجدولة، مثل تلك المتعلقة بالمرحلة الماركنتيلية - القرن ١٦، ١٧، ١٨ ودور ثروات القارة الأمريكية في هذه الحقبة من التاريخ، أزمة القوى الأوروبية، والمشكلات المتعلقة بالهيمنة التي تلاحقت خلال تاريخ العالم المعاصر، طبيعة الثورات البرجوازية (الانجليزية والأمريكية والفرنسية) وموقع الثورة الصناعية، ونظرية الدورات الطويلة المسماة بدورات كونودراتيف، وطبيعة القطع الذي جرى في القرن التاسع عشر وأسماء ليين انتقالاً إلى رأسمالية الاحتكارات وإلى الامبريالية، وطبيعة الظاهرة الاستعمارية، والتحولات التي تحضر إلى العولمة الجديدة..^(١)

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نتناول بالعرض مراحل تكون الاستقطاب الملازم للرأسمالية العالمية، والتمفصلات بين المراحل الكبرى، وصيغ التحقيق، وتاريخ تشكيلات الرأسمالية الطرفية، ومضامين الأزمة الراهنة. وفي الصفحات التالية، سنحاول عرض الخط الرئيسي للتطور الرأسمالي، بصورة مجردة، كإطار عام منطقي، يحكم الممارسات الفعلية للتاريخ المعاصر.

أزمة النظام: إهيار آليات التضيق الرأسمالي

تقوم الرأسمالية - شأنها في ذلك شأن جميع النظم الحية - على منظومة تناقضات، تتغلب عليها طوال مدة تاريخها - دون أن تلغيها بالطبع - وتكون مجموعة الآليات والمؤسسات، التي تكيف القوى الاجتماعية، بحيث يتيح لها التغلب، في مكان وزمان متعينين، نمطاً ملموساً، أطلق عليه اسم نمط تضيق الرأسمالية. والتساؤل الذي يرد على الذهن مباشراً، بعد الاعتراف بأن النظام يتغلب على تناقضاته، هو إلى متى سيكون الأمر كذلك؟

يفرض المنهج تحديد التناقضات الحقيقية للرأسمالية القائمة بالفعل، وطرح فرضيات ملائمة بخصوص تمفصلها Articulation بعضها ببعض، دون افتراض

(١) سمير أمين سيرة ذاتية فكرية دار الآداب ص ٦٥-٨٣

مسبق بأن هيكل منظومة هذه التناقضات يظل ثابتاً كما هو طوال تاريخ الرأسمالية. فالمهم هو تحديد المراحل التي مرت بها هذه الهياكل، وبالتالي انماط التضييق وان نأخذ في الاعتبار البعد العالمي للرأسمالية كنسق يشمل المراكز والاطراف. مع ملاحظة ان تخفيف بعض التناقضات من خلال نمط تضييق معين، يجعل تناقضات اخرى تحتدم عنفاً وتتضاعف. وأن التناقض بين رأس المال والعمل تتمحور حوله النضالات الفعالة التي تحكم بدورها تطور النظام في مجمله.

ان التنمية العجيبة التي حققتها الرأسمالية - رغم ميلها الدائم للركود - تتطلب تفسيراً، وفي هذا الشأن نركز على توافق مراحل الازدهار الاقصادي والتنمية المتعجلة من جانب، وحدث تطورات سياسية هامة، وابداعات تكنولوجية من شأنها توسيع الاسواق، أيضاً تبلور قسم ثالث يلعب دوراً حاسماً في إمتصاص الفائض، وهو بالتالي آلية من آليات التضييق الأساسية. على أن هذا التضييق قد اقتصر على دول الرأسمالية المركزية، لا على النظام كنظام عالمي، حيث يغيب التضييق بحكم قانون التراكم والاستقطاب.^(١)

ان المرحلة التي تمتد من الثورة الصناعية الاولى الى ما بعد الحرب العالمية الاولى ١٨٠٠ - ١٩٢٠ تمثل مرحلة طويلة تتسم بسيادة الصناعة الميكانيكية الكبرى، وفي خلال هذه المرحلة اعيد تكوين الرأسمالية بالتعمق الرأسي المستمر، والتوسع الافقي الدائم، الأمر الذي يعنى أن النظام تغلب على تناقضاته، من خلال: تكوين نظم رأسمالية وطنية متمركزة على الذات ومصنعة، واستخدام تقنيات متقدمة، وتفتتح على سوق موسعه، مع فتح أبواب الهجرة إلى أمريكا للفائض النسبي من السكان. أيضاً ثمة نظامين اثنين للتضييق عملاً على المستوى الوطني بفاعلية كبرى وهما: نظام تحالفات سياسية من جانب، ونظام مركزية ادارة الائتمان والنقد من جانب آخر.

ان النظام لم يقم فى واقع الامر على آليات تضبيب على الصعيد العالمى، اذ أن تواجد مثل هذه الآليات كان لابد أن يفرض نوعاً من التخطيط على صعيد العالم. ومن ثمة يحدث تكيف هياكل أطراف النظام الضعيفة لمقتضيات التراكم فى الاطراف القوية. أى أن "التوازن" هو ناتج ممارسات سياسية، أكثر من ناتج فعل قوانين اقتصادية، وخلال الفترة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ كانت ادارة هيمنة المراكز على الاطراف يسيرة نسبياً، فالنظام العالمى ثبت الاطراف طوال هذه المرحلة فى وضع اقتصادات غير مصنعة، إما باستخدام وسائل الكولونيالية المباشرة (حالة الهند مثلاً) وأما من خلال تحالفات سياسية مع طبقات حاكمة محلية رجعية (أمريكا اللاتينية والصين والدولة العثمانية والخبديوية والفارسية..). واستمرت العلاقات مركز - أطراف، التى تحكم اعادة تكوين التراكم الرأسمالى التوسعى، خلال هذه المرحلة الطويلة التى امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أى الى ان فرضت حركات التحرر الوطنى الاستقلال السياسى وتغييرات اجتماعية داخلية هامة رافقته.

وقد لعبت هذه العلاقات دوراً حاسماً فى التراكم الرأسمالى، فالاطراف أنتجت خامات ومواد غذائية للاستهلاك فى ظروف التبادل غير المتكافئ، الأمر الذى اتاح رفع معدل الربح فى المركز، من خلال تخفيض أسعار عوامل تدخل فى تكوين رأس المال الثابت (الخامات) أو فى تكوين رأس المال المتغير (السلع الاستهلاكية). وفى الاطراف يكاد يكون التناقض بين المصلحة الوطنية والتراكم تناقضاً يستحيل التوافق بين عناصره.

فالرأسمالية القائمة بالفعل لا تستطيع أن تستغنى عن التحكم فى ثروات الكون كله لصالح استهلاك وتبذير الاقلية، والدول الرأسمالية الاكثر ديناميكية هى الدول التى تتمتع بكثير من وسائل الاحتكار على الصعيد العالمى فى المجالات التكنولوجية والمالية والعسكرية.. ومن هذا المنظور تعتبر درجة سيطرة مختلف المراكز على الاطراف عنصراً هاماً فى المنافسة فيما بينها. أيضاً يفترض ان انجاز التضبيب فى المراكز فاقم عدم التكافؤ فى العلاقات بينها وبين الاطراف:

والخلاصة: ان آليات التضبيب تملأ مجال المادية التاريخية، بجميع أبعادها، ولا تقتصر على مجال الاقتصاد. وكان مشروع كارل ماركس يستهدف جمع مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية في هيكل موحد، تتمفصل فيه آليات الاقتصاد الرأسمالي، وممارسات السلطة والدولة، وفعل الثقافة والأيديولوجيا.

(٥) التأكيد على لحظات القطع، لتحديد خصوصية التحولات النوعية:

توصيف المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية العالمية، يتطلب التأكيد على لحظات القطع، لتحديد خصوصية المراحل التاريخية، والتحولات النوعية. هناك ميل قوى لقراءة التاريخ بوصفه تطوراً مستمراً، تحضر فيه كل مرحلة للمرحلة التي تليها. وتميل هذه الطريقة الى التقليل من أهمية لحظات القطع - التغيرات المتسارعة الفجائية - وتحديداً الثورات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والأيديولوجية، التي تلفت الانتباه الى عملية النضوج الطويلة السابقة، والبعد النسبي للتحولات التي تدشنها، وتمثل خصوصية اللحظات التاريخية المتعاقبة، والتحولات النوعية، ان المدى الحقيقي لهذه التحولات النوعية قد يختلف عن المدى الذي تخيله فاعلوها، فيها ينتقم الماضي لنفسه. ومن هنا يمكن إعطاء مكاناً خاصاً لأربع لحظات من القطع:

سنة ١٥٠٠م ولادة الرأسمالية المتلازمة مع الاستقطاب الحديث الناتج عن سيطرة الاوربيين على العالم. سنة ١٨٠٠م نهاية مرحلة الرأسمالية التجارية، وبداية الثورة الصناعية وتبلور نمط الانتاج الرأسمالي في صيغته المنجزه، والثورة الفرنسية. سنة ١٩٩٠م نهاية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإختتام طور التجربة السوفياتية وبزوغ حقبة جديدة من العولمة.

ولا يمكن بالطبع أن نحلل أى من هذه المراحل بتعابير محض إقتصادية، بل يجب تحليلها على المستوى الأوسع للمادية التاريخية، وأن تأخذ حقها من

الأهمية لحظات تركيز التجديد التكنولوجي، والثورات السياسية والاجتماعية الكبرى، وعمليات المد والجذر في انتفاضات الأطراف، وإعادة الكومبرادورية الى الدول المتخلفة ابتداء من عام ١٩٨٠م الخ.

- كان استعمار القارة الامريكية المرتبط بالمرحلة الماركنتيلية، فصلاً اول في تاريخ الرأسمالية، و عملية التراكم البدائية في أوروبا الاطلسية، كمقدمة للثورة الصناعية. فمرونة الشكل الطرفي الاقطاعي الأوروبي، أعطى للتحويلات الداخلية بعداً محتملاً من التطور المتسارع ومن القفزات النوعية، وتحديدًا على مستوى السيادة ومحتواها الاجتماعي، كانت تتمفصل مع طبيعة المرحلة الماركنتيلية وتتساعد. هذه الصيغة للتمفصل داخل - خارج أعطى وزن حاسم لتسارع النضوج الرأسمالي، الناتج عن الاستغلال الماركنتيلي للطرف الأمريكي، ويشكل خصوصية الانتقال الماركنتيلي، وتميزه عن اللحظات السابقة للرأسمالية التجارية في المدن الايطالية والدول الشرقية.
- وتشكل الثورة الصناعية لحظة القطع الحاسم الثانية. فالرأسمالية المكتملة لا تستلزم العمل المأجور وحده، انما أيضاً تبلور الرأسمال في تجهيزات كبيرة، وعندئذ فقط ينشر قانون القيمة مفاعيله على قاعدة سوق مندمجة تشمل سوق السلع وسوق العمل وسوق رأس المال، وقيام الصناعة الآلية الكبيرة. والمميزات الخاصة للرأسمالية وتشمل الاستلاب السلعي وسيطرة الأيديولوجية الاقتصادية والنمو المكثف وعمليات التمدن الكثيف والاستقطاب والتقسيم الدولي للعمل وانجاز غزو العالم.
- وبرز رأسمالية الاحتكارات في نهاية القرن التاسع عشر يشكل القطع المهم الثالث، ذا البعد الشامل، في تاريخ توسع الرأسمالية العالمي. ومن أهم نتائجه التبادل اللامتكافئ، والتكيف البنيوي المفروض على الأطراف، حيث تلى مراحل النمو السريع لحظات من التكيف الصعبة.

إن كل حقبة من حقبة الانطلاق المتعاقبة تترافق مع إقامة نظم من التجديدات الكبرى، ومع تحولات سياسية، تهدف الى توسيع الاسواق في نفس الوقت.

أ - الثورة الصناعية الاولى وحربا الثورة الفرنسية والامبراطورية.

ب - السكك الحديدية والوحدتان الالمانية والايطالية.

ج - الكهرباء والامبريالية الاستعمارية.

د - إعادة بناء أوروبا واليابان وحضارة السيارة.

• يضاف الى ذلك في المرحلة الاخيرة النفقات العسكرية الامريكية الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم خلال الحرب الباردة سمحت بتجاوز الأزمة، فلا يجوز فصل الاقتصاد السياسي عن الواقع الاجتماعي والتوازنات السياسية.

في عبارة موجزة لا يمكن اختزال تحقيق التاريخ الحديث الى بعده الاقتصادي، انما التركيز دائما على التحولات النوعية في الابعاد الاجتماعية والسياسية لإعادة الانتاج الاجتماعي، التي تعتبر خياراً إجمالياً في التضييق. أما على المستوى الأيديولوجي، فقد مثلت الثورات الكبرى الثلاث في العالم أي الفرنسية والروسية والصينية دوراً حاسماً لعمليات الانعكاس المستقبلي في التاريخ الحديث والمعاصر.

بعد أن قدمنا أهم الفروض النظرية لمدرسة التبعية، في شأن تطور النسق الرأسمالي العالمي المعاصر، أصبح علينا الآن الانتقال إلى أرض الواقع التاريخي، باستعراض أهم هذه المراحل والمتغيرات، التي صاحبت وشكلت ملامح تقسيم العمل الدولي.

مع اعطاء أهمية خاصة للاطر والآليات والفاعليات التاريخية التي استخدمت في ضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمي، في كل مرحلة، وهذا

بالضرورة يجعلنا نقرب من النزاعات الدولية ومشاريع الهيمنة، والنضالات الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية، وأدوات الهيمنة، ومسار الازمة، ثورة التكنولوجيا، هندسة النزاعات الدولية، الاستقطاب، دور الدولة الكومبرادور فى الازمة.

الاطر والآليات والفاعليات التاريخية، التى استخدمت، لضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمى، فى كل مرحلة:

ابتداء من الكشف الجغرافية بدأ إحلال التجارة عبر المحيطات - التى تسيطر عليها أوروبا الأطلنطية - محل التجارة عبر الطرق البرية، للتخلص من المكوس المرتفعة على التجارة العابرة، وبسبب مخاطر الطرق البرية غير المأمونة، بعد إجتياح جنكز خان ق ١٣ وتيمور لك ق ١٤ لبلاد الشرق، كما أدى تسرب الذهب من بلاد أوروبا فى ذلك الوقت مع عدم وجود مصادر لتعويضه، إلى أزمة فى تجارة الواردات مع بلاد الشرق، رغم تزايد حاجة الامراء الاقطاعيين للنقود لتمويل الحروب، واشباع حاجاتهم.. فى هذه الظروف بدأت تتحسن صناعة السفن والأسلحة والبارود، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار واكتشاف البوصلة، وهى تحولات هامة عجلت بتدشين عصر الكشف الجغرافية.

فى إطار هذه الأوضاع والتحولات إنطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهى تحمل جحافل التجار والقراصنة والملاحين لكى تفك الحصار التجارى البرى، الذى كانت تفرضه الامبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى. وأنشأت الدول البحرية محطات على سواحل أفريقيا والمحيط الهندى، تعمل كحصون ومخازن لتأمين طرق التجارة البحرية، أصبحت نقاط ارتكاز للغزو الكولونيالى، ونهب الذهب والفضة من المناطق

المهيمن عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهى الكميات التى سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب، فى مرحلة الثورة الصناعية، والتوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر.

أ - المرحلة الماركنتيلية والتوسع الاستعماري:

مع دخول الدول الأوروبية - فى منتصف القرن الخامس عشر - المرحلة الماركنتيلية بزغ الصراع العنيف ضد قيم وفكر وقوانين ومؤسسات العصور الوسطى، وبدأ عصر التنوير والنهضة والدعوة لتقديس العقل والفردية والحرية ومحاولة فهم العالم بمنطق يختلف عن منطق آباء الكنيسة والفكر الاغريقى، كانت البرجوازية الجديدة تريد نوعاً من المعرفة الجديدة، تمكن الانسان من السيطرة على الطبيعة لاستغلالها، فأخذت تميل للبحث العلمى وتتحمس لسلطة العقل والتجريب. وتلمع فى الحال الأسماء ليونارد دافنشى - كوبرنيكس ماجلان - كريستوف كولومبس - فرنسيس بيكون سبينوزا ..الخ، ويظهر عصر الموسوعيين (ديدرو ينشر أول موسوعة علمية فى ٢٨ مجلد تشمل ثمار العلم والمعرفة فى عصره).

وفى مجال الفكر السياسى يظهر مونتسكيو وروسو، وتظهر حركة الاصلاح الدينى: البيورتان والبروتستانت، ولوثر يترجم الانجيل ليتعرف الناس مباشرة على تعاليم المسيحية دون وساطة رجال الدين، وكلفن ينادى بأن تحقيق الثروة والحصول على الربح أمراً مشروعاً ومقبولاً، وبالتالي كان عصر النهضة هو عصر اليقظة الذى أطلق قوة هائلة لسلطان العقل وقدرة الفرد على التغيير والسيطرة على الطبيعة.

بعد تصدع المجتمع الاقطاعى الأوروبى، ظهرت "الدولة القومية"، نتيجة تحالف الملوك والطبقة البورجوازية التجارية، والتى اتجهت إلى تدعيم سلطتها

المركزية وقوتها السياسية والاقتصادية، وانشغلت بتوسيع السوق الداخلية والخارجية، وتنظيم الحياة الاقتصادية، ومن أهم التغيرات التي حدثت في تلك المرحلة، وعضدت من نمو حركة رأس المال التجارى: تبرير الفائدة على القروض، وظهور البنوك والشركات المساهمة والبورصات، والتوسع فى عمليات المضاربة، وظهور القروض العامة.. الخ كل هذه العوامل عجلت بقوة من نمو تراكم رأس المال التجارى، الذى نشأ وتطور فى التداول بعيداً عن الانتاج، كما أنشأت الدولة الشركات الاحتكارية الكبرى، التى تستند إلى مراسيم ملكية، تحتكر التجارة فى مناطق معينة، نظير رسوم تدفع للدولة، وقد أسهمت هذه الشركات فى إحكام السيطرة الكولونيلية على المناطق التى وقعت تحت سيطرتها. وشهدت تلك المرحلة إحتدام التنافس بين الدول الأوروبية (البرتغال - اسبانيا - هولندا - ثم فرنسا وإنجلترا) وصراعها الوحشى على المستعمرات، وارساء دعائم نمط الانتاج الكولونيالى، وتقسيم العمل غير المتكافئ الذى أقرز الاستقطاب على مستوى العالم، مع حدوث تحول جذرى فى البنيان الانتاجى والاجتماعى للبلدان التابعة.

يستهدف التوسع التجارى للرأسمالية نزح المعادن النفيسة والمواد الخام، وهو الرصيد الذى سيشكل فى دول القارة الأوروبية أحد مصادر التراكم البدائى لرأس المال الصناعى، وهو الأساس التاريخى لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى.

كان النظام الرأسمالى منذ نشأته ذا طابع عالمى، وطوال مراحل التوسع لم تقم الرأسمالية أبداً بجعل العالم متجانساً، بل قد زادت من اللامساواة فى التنمية بين: المراكز النشطة السائدة والتخوم المسودة، التى شكلتها تلك المراكز، وأحدثت إستقطاباً فى الثروة والسلطة. وقد مر الغزو الامبريالى للعالم على يد أوروبا الأطلنطية بمرحلتين:

- (١) غزو الأمريكتين فى إطار الماركنتيلية إنتهت بتدمير الحضارات الهندية الأمريكية (الانكا والأزتيك)، وفرض المسيحية الكاثوليكية

عليها، أو إبادتها بالكامل، وأدت إبادة السكان الأصليين إلى ضرورة ممارسة أحقر تجارة عرفت البشرية وهي تجارة العبيد، لاستخدامهم في تعمير القارة.

(٢) إخضاع آسيا وأفريقيا بهدف فتح الأسواق والاستحواذ على الموارد الطبيعية، وأدى إلى الاستقطاب الذي جعل نسبة اللامساواة بين الشعوب ترتفع من ١ : ٢ عام ١٨٠٠ بالنسبة لحوالي ٨٠% من سكان العالم إلى ١ : ٦٠ حالياً.

لقد غلب على المدرسة الماركنتيلية الطابع البرجماتي العملي، وذهن السيطرة الفاوستية، الذي راح يبرر كافة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لفرض هيمنتها على البلاد الأقل قوة.

فمنذ نشأة الرأسمالية - كنظام عالمي - وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها، وكان تكييف الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة لكي تتلاءم مع الحاجات المتغيرة والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطاً ضرورياً ولازماً لاستمرار بقاء الرأسمالية.

في عبارة موجزة يمكن القول أنهم كانوا يبحثون عن وسائل لتنمية الاقتصاديات القومية، لدول غرب أوروبا، التي حققت وحدتها القومية، تحت سلطة الملكيات المطلقة، ودون تصفية كاملة للاقطاع، وكانت الكشوف الجغرافية وسيلتهم في التراكم البدائي لرأس المال، وتأسيس السوق العالمي.

ب - الرأسمالية الصناعية وتقسيم العمل الدولي:

كان الفلاسفة الليبراليون قد استخلصوا النتائج الكامنة من إنهيار النظام الاقطاعي، وأدركوا ملامح زمن جديد للتطور، فحطموا الأساس الفكري

والاخلاقى لصورة المجتمع القديم، من خلال النقد الفلسفى، وجعلوا النظرة العلمية المادية اساس فلسفة الكون والحياة الاجتماعية، وسلحوا العقلية الرأسمالية الوليدة بنظرة مختلفة تماماً، كان أبرز ملامحها هو: اكتشاف دور الفرد وحقوقه، وقدرته على التغيير والسيطرة على الطبيعة، المطالبة بإزالة العوائق التى تحول دون نمو الانتاج الصناعى، وإطلاق حرية المنافسة من كل قيد، وإبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، ومطالبتها فقط بحماية الأمن الداخلى - حماية الملكية الفردية - وأمن البلاد الخارجى، وسوف تتكفل حرية المنافسة والمبادرات الفردية وآليات السوق بتحقيق مصلحة المجتمع.

بمعنى أن جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة ينظم نفسه بنفسه، وأنه فى ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتحدد كميات الانتاج، وتتعين الأسعار والدخول بطريقة مثلى - فالسوق يعمل من تلقاء نفسه على إيجاد التناسق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهو كفيل بتصحيح أى وضع خاطئ، وأنه يقود فى النهاية إلى تحقيق التوظيف الكامل لجميع الموارد البشرية والمالية والمادية، وأن أى تدخل حكومى أو نقابى إنما يعرقل سريان "قواعد اللعبة" ويحدث الاضطراب فى ساحتها.

وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان التوسع مستمراً فى السوق العالمية، مع سهولة إنسياب السلع، بفضل سيادة قاعدة الذهب فى المعاملات الدولية. ذلك كان يعنى تحقيق الأرباح، وزيادة الانتاجية، أيضاً انخفاض فى الاثمان مع غياب الاحتكار، وضعف الطبقة العاملة تنظيمياً، عموماً كانت الرؤية متفائلة عن مستقبل الرأسمالية.

فى تلك الفترة كانت سرعة التجارة فى المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة فى المنتجات المصنعة، وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم "تقسيم العمل الدولى غير المتكافئ" بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات.

ففى ضوء التفاوت الحاد الذى برز بين درجة التطور فى قوى الإنتاج فى البلاد الأوروبية التى دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتى ظلت تراوح مكانها ومازالت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية، وفى ضوء التنافس الضارى على التصدير الخارجى وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبياً التى تنافس بشدة الإنتاج المحلى، وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفى الداخلى.

ومن الآن فصاعداً، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد فى مقابل ذلك المنتجات المصنعة فى الغرب الرأسمالى، وأن تتبع فى ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتى كانت مكتفية ذاتياً وذات بنيان إنتاجى متنوع، أدمجت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، لكى تكون منبعاً لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقاً واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعى الذى كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد فى النظام الرأسمالى العالمى بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين فى التجارة العالمية وبموقعه فى نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

ج - أزمة تراكم رأس المال الدولى، فى مرحلته الاحتكارية:

مع بداية القرن العشرين، بدأت ظاهرة تركيز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار. وكان قد تم تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأصبحت

محاولات التوسع بعد ذلك تعنى الحرب، والدخول فى أزمة جديدة. وأدى فرض القيود على التجارة الدولية، وانقسام العالم الى كتل نقدية، والتشاحن بين الدول الامبريالية، الى اتجاه صعودى فى الاثمان لتفادى تهديد الربح، وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع فى السيطرة على التداول النقدى، وهو ما يعطى البنوك إمكانية تأكيد الاتجاه الصعودى فى الاثمان، وهو ما يمثل الاتجاه التضخمى طويل المدى، فى اتجاه الأزمة العامة، لطريقة الانتاج الرأسمالية.

ولما كان تغير القدرة التنافسية النسبية، تعنى أزمات، تؤدى الى استمرار عدم الاستقرار فى العالم، وإعادة صياغة نمط الهيمنة (الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨، الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٤، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥)، لذلك سينتج التراكم فى الفترة اللاحقة للاستثمار فى إطار تدويل الانتاج، ووضع اطار تنظيمى يحدد نمط دائم للهيمنة.

أكدت نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، ظهور رأس المال الأمريكى كـ رأس مال مهيمن على الاقتصاد الدولى، ليحتل المكانة التى كان يحتلها رأس المال البريطانى، وانما فى ظروف تاريخية مختلفة لتطور الرأسمالية العالمية. ومن ثمة من طبيعة مختلفة للهيمنة. كان الاقتصاد الأمريكى هو القوة الاقتصادية الأكبر، سواء قيس بمعيار حجم ناتجها القومى ووزنه النسبى، أو بالقدرة التنافسية النسبية، إبتداء من مستوى انتاجية العمل، فى فترة كانت كل بلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من دمار، وفقدان كميات هائلة من وسائل الانتاج. وتعززت القوة بكون الدولار سيد العملات، وصيرورة نيويورك مركزاً للسوق المالية الدولية، واستضافة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى فى واشنطن بجوار البيت الأبيض.

ويظهر الاقتصاد الأمريكى كوحدة إقتصادية مترامية الأطراف، متنوعة الموارد الطبيعية، تستفيد من قوة عاملة متجددة التوافد - دون أن يسهم فى نفقة تكوينها - ويتعزز الأساس الاقتصادى للهيمنة الأمريكية بالقوة العسكرية

والسياسية دولياً، وتلعب الولايات المتحدة بالتالى دور الحارس للاقتصاد الرأسمالى الدولى، لضمان توسعه المستمر، أو الحيلولة دون قيام أى عوائق أمام حركة توسع رأس المال الأمريكى نفسه، ومن ثم يصبح فى مقدور رأس المال الأمريكى أن يلعب دوراً قيادياً، فى إطار القواعد التى تملئها طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى، حيث أن الولايات المتحدة كانت متفوقة بتجمعها ووحدة قرارها، وان ٤٠% من اكبر الشركات الدولية النشاط يوجد مقرها فى داخل الولايات المتحدة.

أيضا بلغت الموازنة العسكرية لعام ٢٠٠٨ نحو ٤٨١ مليار دولار، أى مسا يعادل الأنفاق العسكري لجميع دول العالم مجتمعة.

ويشير ذلك كله الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على ما يسمى ربع السيطرة. بمعنى أن مركزها العالمى الحاكم سياسياً وعسكرياً وإعلامياً، يمكنها من جنى مكاسب اقتصادية كبرى.^(١)

لوحة تاريخية لعمليات التكيف الدولية التي مارستها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة تراكم رأس المال العالمي

المرحلة	وسيلة التكيف	آثار التكيف على البلاد الرأسمالية	آثار التكيف على البلاد المتخلفة
الكشف الجغرافي (البحث عن السوق العالمي)	القرصنة، القهر، الغزو الغربي	<ul style="list-style-type: none"> تطيق الذهب والفضة والأرباح على بلاد أوروبا تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول أوروبا 	<ul style="list-style-type: none"> فقدان ثروتها من المعادن النفيسة إبادة شعوب وقبائل تخطيط حضارات قديمة
المرحلة الميركantiline (تكوين السوق العالمي)	رأس المال التجاري، تكوين المحطات التجارية عبر البحار، الاتفاقات التجارية الجائرة، تكوين الامبراطوريات التجارية.	<ul style="list-style-type: none"> تطيق المزيد من المعادن النفيسة على أوروبا تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق توفير عنصر العمل للرخص من خلال الاتجار في العبيد 	<ul style="list-style-type: none"> نهب واستنزاف مناجم الذهب والفضة نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد إجبار السكان المحليين على الاشتغال في قطاع المعادن النفيسة وفي مزارع المواد الخام تشويه نمط الإنتاج المحلي
مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة، الاتفاقات التجارية الجائرة، فرض سياسة حربية التجارة.	<ul style="list-style-type: none"> تزويد فرص التصريف للسلع بالخارج الحصول على الغلال والسلع الغذائية بثمن منخفض تخليص مستعمرات الإيجور من المطبوعة تزايد الأرباح ونمو تراكم رأس المال 	<ul style="list-style-type: none"> نظوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولي للأمتعة (التخصص في قطاع المواد الخام) تدمير الاقتصاد الطبيعي تدمير الحرف والصناعات المحلية
مرحلة الاستعمار (تكوين رأس المال الاحتكاري)	تصدير رؤوس الأموال الخاصة، اغراق المستعمرات في الديون، الاحتلال العسكري والسيطرة السياسية، القواعد العسكرية.	<ul style="list-style-type: none"> مزيد من أسواق التصريف الخارجي الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة زيادة الأرباح المتحققة بالخارج مكان زيادة الأجور ورفع مستوى المعيشة زيادة تراكم رأس المال 	<ul style="list-style-type: none"> مزيد من تشويه هيكل الإنتاج المحلي فقدان اللقطة الاقتصادي وضعف التراكم المحلي فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد فقدان الامتداد لوسائل السياسة
مرحلة الامبرياليست (الاستعمار الجديد)	بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحريرها سياسيا، المعونات الاقتصادية والعسكرية، للتأثير في اتجاهات التنمية، العدوان الاقتصادي والعسكري.	<ul style="list-style-type: none"> تجديد علاقات السيطرة والتبعية على البلاد المتخلفة إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال مزيد من نهب الفائض الاقتصادي 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة التبعية المالية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الرأسمالية تعزيز عمليات التنمية فقدان الفائض الاقتصادي

المصدر: رمزي زكي

الليبرالية المستبعدة

دور سينما للنشر

١٩٩٣

ص ٤٠

د- الأطار التنظيمي للتراكم العالمي بعد الحرب العالمية الثانية:

استلزم تطور الاقتصاد الرأسمالي خلال النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين بين رؤوس الاموال الدولية (انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والمانيا وايطاليا واليابان)، وكساداً كبيراً لمجمل رأس المال العالمي بما تتضمنه هذه الأحداث الجسام من فوضى تنظيمية للعلاقات الاقتصادية الدولية وعدم استقرار اجتماعي وصراعات سياسية.

لذلك كان من الطبيعي أن تحاول القوى الجديدة المسيطرة في الاقتصاد الدولي، أن تعيد تنظيم العلاقات الدولية، بقصد ضمان أداء أسس لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، من خلال تنظيم دبلوماسي عالمي، يتمثل في هيئة الأمم المتحدة، وفقاً لنمط علاقات القوى الدولية، ورأس المال المهيمن دولياً، وتوازياً مع إزدياد أهمية الشركات الدولية، والتمركز المتزايد لرأس المال كالاتي:

تنظيم السوق المالية الدولية، بربط عملات العالم بالدولار الأمريكي كعملة دولية، مع قيام صندوق النقد الدولي بالسهر على استقرار أسعار الصرف، والاقراض قصير الأجل، وتقديم المعونات الفنية.

قيام البنك الدولي بمساندة مشروعات البنية الأساسية، ورقابة الأداء الاقتصادي، أيضاً تنظيم سوق التجارة الدولية، بجعل العالم حقلاً اقتصادياً واحداً، لأداء رأس المال الدولي، أي سوق عالمية لا تعرف الحواجز.

نمط الهيمنة يحدد العلاقة

بين أجزاء رأس المال الدولي:

لكن هيمنة رأس المال دولياً تتحدد على أرض الواقع بالقدرة التنافسية النسبية، لرؤوس الأموال الدولية. لقد بدأت الاقتصاديات المتنافسة مع الاقتصاد الأمريكي في التفوق، من ناحية الانتاجية النسبية للعمل، تحد نسبياً من الصادرات الأمريكية، وتؤدي إلى عجز ميزان التجارة الأمريكية، أيضاً تتزايد التزامات الولايات المتحدة بسبب الدور الذي تلعبه كرجل شرطة على الصعيد العالمي، بمعدل يفوق معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها، وانخفاض قيمة الدولار، وفي اغسطس ١٩٧١ تقوم الحكومة الأمريكية بفصل الدولار كعملة دولية عن الذهب وتصبح العملات معومة، ويفقد نظام النقد الدولي إستقراره، وتسعى وحدات التكتل الاقتصادي الدولي، نحو خلق نظام نقدي يقوم على عملة جماعية غير الدولار. الأمر الذي يخرج مساحات هائلة من المبادلات في الاقتصاد الدولي من نطاق إستخدام الدولار، وهذا يعنى إشتداد الصراع من أجل إعادة صياغة نمط جديد للهيمنة الدولية.^(١)

(١) قوة الدولة تقاس بقدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية، وما تتمتع به من ثقل سياسى، واللاتكافؤ هو أحد المتغيرات البنائية الأساسية فى النسق الرأسمالى العالمى، ويعنى إختلاف الدول فى حجم القوة النسبية التى تمتلكها، أما نمط الهيمنة فيحدد العلاقة بين أجزاء رأس المال الدولى.

هـ - أشكال للتدخل الحكومي في تنظيم التراكم:

يخطئ من يظن أن النظام الرأسمالي قد نشأ وتطور بعيداً عن تدخل الدولة ورعايتها:

أ - في الزمان الميركنتيلي خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر وهو الزمان الذي تكون فيه رأس المال التجاري، ونمت فيه حركة الكشف الجغرافية وتوحد السوق العالمي، لعبت الدولة دوراً لا يستهان به في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات الضخمة عبر البحار، وتشجيع التصدير والرقابة على الواردات وتوسيع الأسواق الخارجية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

ب - فترة الثورة الصناعية ١٧٥٠ - ١٨٥٠ وفي ظل الدولة الحارسة استخدمت البرجوازية الصناعية الدولة في صراعها ضد كافة القوانين والمؤسسات الاقطاعية وبقايا الماركنتيلية، من أجل ترسيخ مواقعها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، ولحماية الصناعات الوليدة، ودعم الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية، كما استخدمت جيشها لتأمين سيطرتها الخارجية لضمان الحصول على الخامات و المواد الغذائية وتأمين الأسواق، وهي أمور ساعدت على تخفيف حدة الصراع الطبقي في بلادها.

ج - خلال الفترة فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩ تعرض نظام الرأسمالية الاحتكارية، لأزمة الديون والتعويضات الألمانية وأزمة الكساد الكبير وبرزت حرب الكتل التجارية والنقدية، في خضم هذا كله ظهر أهمية التدخل الحكومي لإدارة أزمات الرأسمالية:

(شاخت فى ألمانيا - روزفلت فى الولايات المتحدة - تجربة النظام الفاشى
فى إيطاليا - تجربة البلاد النامية)

د - فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم القبول الواسع للنظرية العامة لكينز،
فى كافة مراكز المنظومة الرأسمالية، وقبلت البورجوازية مبدأ التدخل
الحكومى على مضض، بسبب عدم التناسب الذى يحدث بين قوى الطلب
الكلى وقوى العرض الكلى، فالدولة هى الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب
دور العامل الموازن أو التعويضى فى الطلب الكلى. وامتلك الدول بعض
الصناعات الهامة التى تعرضت لتدهور فى معدلات ربحها كالحديد
والصلب والفحم والطاقة، كما زاد انفاقها العام الموجه للخدمات الاجتماعية،
والاشتغال العام والصناعات الحربية.

هـ - القطاع العسكرى فى الاقتصاد الرأسمالى هو القوة القاطرة للصناعة
والتكنولوجيا والبحث والعمالة، لذلك استخدمت النفقات العسكرية
والميزانيات الحربية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أى للتخفيض من
حدة الأزمات والتقلبات الدورية، فحين تبلغ الأزمة ذروتها تغدق الدولة على
الاحتكارات الحربية والمدنية عقوداً عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف
الكساد، وبدء موجة الانتعاش. فالانفاق العسكرى يلعب دوراً مزدوجاً، يتمثل
فى إرهاب الاقتصاد، ثم فى محاولة إخراجها من الأزمة، ومصدراً أساسياً
لتمويل وإنعاش الرأسمالية المعاصرة.^(١)

(١) فؤاد مرسى - القطاع العسكرى فى الاقتصاد الرأسمالى دار الثقافة الجديدة ١٩٩١.

الأزمة الكونية لتراكم رأس المال

تتقلب الأمور رأساً على عقب بالدخول في حقبة السبعينات من القرن العشرين، التي تمثل حقا نقطة تحول حرجية في التاريخ الاقتصادي السياسي المعاصر، وكان ذلك مرتبطا بظهور مجموعة من التغيرات الهامة:

١ - في عام ١٩٧١ انهار نظام النقد الدولي، بتوقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب، وبعدها يدخل العالم مرحلة تعويم Floating أسعار الصرف.

٢ - عام ١٩٧٣ تبدأ دول الأوبك في زيادة الأسعار العالمية للنفط، فتحدث بذلك زلزالاً في توزيع الدخل العالمي، وبعد ذلك تظهر أزمة الفوائض النفطية، وتزايد عجز موازين مدفوعات مختلف دول العالم.

٣ - على الصعيد العالمي تدخل الشركات دولية النشاط TNCS مرحلة حاسمة في تاريخها بزيادة نشاطها: الانتاجي والتمويلي والتسويقي على جبهة العالم كله.

٤ - تزايد الوزن النسبي لاقتصادات أوروبا واليابان والدول المصنعة حديثاً في آسيا، على حساب تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي.

٥ - تدخل الاقتصادات الرأسمالية الصناعية في أزمة هيكلية طويلة المدى، كان أهم معالمها ظهور الركود التضخمي Stagflation والدخول في مرحلة كساد طويلة المدى تتسم بوجود تدهور معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي، وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة، راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم.

فى هذه الأجواء التى سادها عدم الاستقرار الداخلى والخارجى، ظهر مناخ جديد ضاغط لمسار العولمة المالية: ذلك أن هذا الفائض الضخم الذى لم يجد منافذ كافية لاستيعابه فى مجالات الاستثمار بقطاعات الإنتاج العينية (بسبب تردادى معدلات الربح بها) كان يهدد باندلاع أزمات اقتصادية خطيرة، وكان الكثير من القيود التى كانت مفروضة آنذاك على حركات رؤوس الأموال يسهم فى تأزيم مشكلة استيعاب هذا الفائض، من خلال إعاقة حركته فيما بين الأسواق المالية والدولية.

فى تلك اللحظة ظهر مفهوم التحرير المالى، والمقصود به إلغاء القيود والترتبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية فى عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، مع إلغاء الرقابة المالية الحكومية، وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام.

كان ظهور مشكلة الفوائض النفطية، وفوائض رؤوس الأموال داخل البلدان الصناعية مع ظهور الفوائض المتجمعة فى السوق الأوروبية للدولار Eurodollar، فى الوقت الذى عم فيه الكساد والبطالة والتضخم فى هذه البلدان، هو المناخ الذى ولدت فيه الاتجاهات الجديدة - الربوية والمضاربة - لرأس المال المالى الدولى..

فمن الآن فصاعداً ستصبح مهمة هذا الرأسمالية هى كيفية تعبئة هذه الفوائض وتسهيل إقحامها فى أماكن ومجالات الاستثمار التى ترتفع فيها معدلات الربح. إذ راحت البنوك التجارية ذات النشاط الدولى، وبمباركة صندوق النقد الدولى - فى تعبئة وحشد تلك الفوائض وإقراضها للبلاد النامية بمعدلات فائدة عالية. وصلت فى أوائل الثمانينات إلى ما يزيد عن ٢٠% سنوياً، وذلك للحد من مفعول قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل.

والإفراط في الاستدانة خلق آلية استمرار نمو المديونية الخارجية، فعجز موازين مدفوعات هذه البلاد كان يتطلب الاستدانة، كما أن الاستدانة من خلال نمو أعبائها (الفوائد والأقساط) أصبحت تزيد من عجز موازين مدفوعات هذه البلاد مما يستدعي المزيد من الاستدانة. وفي عام ١٩٨٥ كان ثلثي الاقتراض الجديد للبلاد النامية يخصص لدفع أعباء الديون المتراكمة، وأصبحت مبالغ خدمة الديون الخارجية تفوق حجم الاقتراض الجديد. وبذلك حقق رأس المال المالي ما كانت تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نهب الفائض الاقتصادي بالبلاد النامية.

وبحلول عام ١٩٨٠ أصبح حجم الاستخدامات التي تتعامل فيها السوق الأوروبية للدولار يجاوز الحجم الإجمالي للاحتياطات الدولية التي تملكها جميع البنوك المركزية في مختلف بلاد العالم.

كما أدى تغلغل رأس المال الدولي في البلاد النامية فوراً وبطريقة آلية بزيادة حجم التصدير السلعي، ومن ثمة ساعد على تجنب ارتفاع أكثر في مستوى البطالة، وفي حجم الطاقة الإنتاجية المعطلة، بل وحتى في مستوى التضخم.

والحقيقة أن تطبيق شروط التحرير المالي هذه، إنما تهدف إلى تفوق حماية ربحية التوظيفات المالية، على حساب ربحية الاستثمارات في توسع الإنتاج، فالتحرير المالي Financial Liberalization يمثل أحد المكونات الرئيسية والهامة لليبرالية الجديدة، التي صعدت على أنقاض الكينزية، بدءاً من عقد التسعينات وحتى الآن.

ومنذ سبعينات القرن العشرين تعاظمت ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة، الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والإعلامية، والبروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو الدور الذي قادتته الشركات العملاقة متعددة

الجنسيات، التي تمتد فروعها وأنشطتها إلى مختلف أنحاء المعمورة، وتسيطر على شطر كبير ومتنام من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي. وهكذا أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً عبر الحدود. وفي ضوء ذلك أصبح من الممكن أن نتحدث الآن عن مستوى اقتصادى عالمى متميز، بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن المستويات الوطنية. وبعبارة أخرى معالجة العالم ككل، باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية للتحليل بما فيه من متناقضات.

وثمة مؤشرات كثيرة تؤكد بروز وتنامى ظاهرة العولمة عموماً، منها: ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومى الإجمالى فى عدد كبير من البلدان الصناعية، وزيادة درجة التقسيم الاجتماعى للعمل على الصعيد العالمى، من خلال نشاط الشركات الدولية، وزيادة فروعها الإنتاجية فى الخارج، والارتفاع المطرد لنسبة الأرباح التى تحققها تلك الشركات من عملياتها فى الخارج، وتعدد عملات الاحتياطي الدولى، والغاء القيود على حركة رأس المال. كما قامت الدول النامية تحت تأثير ضغوط صندوق النقد الدولى بمد جسور متنوعة بين أسواقها المالية المحلية والأسواق المالية الخارجية.

صعود الرأسمالية المالية:

ونتيجة للنمو الكبير الذى حدث فى رأس المال، وتنوع أنشطته، وزيادة درجة تركزه، أصبحت الصناعة والزراعة وباقي قطاع الخدمات خاضعة لهيمنته، وأصبحت معدلات الربح التى يحققها رأس المال المالى تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التى تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقى، لقد أصبحت الرأسمالية المالية ذات طابع ريعى واضح. فقد صارت تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، صارت تعيش على ريع الأوراق المالية، لا على ربح المشروعات الإنتاجية. وعلى الصعيد العالمى أصبح رأس المال المالى يلعب

دوراً مؤثراً، وغالباً مسيطراً، في مناطق ودول مختلفة من المعمورة في ضوء ما يقدمه من موارد مالية.

هذا الصعود الكبير الذي حدث في الرأسمالية ارتبط بظهور ما سمي بالاقتصاد الرمزي، وهو اقتصاد غير مرتبط بالانتاج يجنى الربح لا الأرباح تحركه مؤشرات البورصات العالمية، وهو شديد التأثير بأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، وموازن المدفوعات، ومعدلات البطالة، والشائعات، وأدى إلى أن تصبح الثروة المالية مستقلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية، وهو ما يعنى انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطنى. وتلك في الحقيقة أهم سمات الرأسمالية المعاصرة، ومصدر جوهرى لأزماتها الحالية.

لقد كانت مهمة أسواق المال، تقليدياً هي تعبئة المدخرات، وإعادة تسليفها لقطاعات الإنتاج المادى لتحويلها إلى طاقات إنتاجية، لكنه مع صعود الرأسمالية المالية أصبح هناك انفصال بين أسواق رأس المال وتكوين رأس المال الثابت، بعد أن أصبحت الأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق سلع فى حد ذاتها، تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها.

الفاصل النسبى الكبير لرؤوس الأموال:

يعكس أحجاماً ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التى ضاقت بها أسواقها الوطنية عن استيعابها، فراحَت تبحث عن الربح على الصعيد العالمى. مثال ذلك فى عام ١٩٩٥ قامت المؤسسات المالية غير المصرفية فى مجموعة الدول السبع الرئيسية - صناديق المعاشات وشركات الاستثمار وشركات التأمين على الحياة.. وغيرها بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن ٢٠ تريليون دولار أمريكى. وهذا المبلغ يعادل ما نسبته ١١٠% من مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول، وحوالى ٩٠% من إجمالى حجم الأصول التى يملكها الجهاز المصرفى فى هذه الدول. كما أنه يزيد عن نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها.

دلالة هذه الأرقام تبين أن الاستثمار المالى فى الأسواق المالية الخارجية قد تعاضم حجمه بمعدلات فلكية، وتنوعت الأدوات المالية التى تتجسد فيه، مع الارتباط الشديد بين الأسواق المالية لمختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية الكبيرة التى تتحرك بها الأموال بعيداً عن متطلبات حركة التجارة الدولية. كما أنها ترجمة عملية وصدى واضح لاتجاه معدل الربح نحو التدهور فى قطاعات الإنتاج المادى.

المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية:

أثبتت تجربة العولمة المالية فى حالة البلدان النامية عن حدوث الأزمات المالية والاجتماعية المكلفة (المكسيك عام ١٩٩٤ - دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ - البرازيل وروسيا عام ١٩٩٩) ويعترف خبراء صندوق النقد الدولى بتلك المخاطر صراحة، لكنهم يعتقدون أن تلك المخاطر والأزمات يمكن تجنبها، أو التعامل معها بقدر من قواعد التنظيم التحوطية.

أ - المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

بتحليل حركة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، يتضح أن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، وبضخامة الحركة، والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية. فالاستثمار فى الحافظة المالية تحكمه العوامل قصيرة الأجل، وسعيه الدؤوب نحو الأرباح السريعة، ويتأثر كثيراً بالتوقعات وكثيراً ما يطغى على المتعاملين سلوك القطيع..

ب - مخاطر المضاربات المدمرة:

خلق نظام أسعار الصرف منذ السبعينات - الذى جاء عقب انهيار نظام بريتون وودز - البيئة المواتية للمضاربات على العملة على نطاق واسع وإلى حد الاحتراف. وجاءت عمليات التحرير المالى المحلى والدولى لكى تسهل نشاط المضاربات، عبر الغاء الكثير من القيود التى كانت تحد من قيام المضاربات، ومن ثمة أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وبحرية مطلقة، من سوق لآخر، مستخدمة فى ذلك شبكات الربط الإليكترونى. وقد رأينا كيف انفجر تداول العملات الأجنبية يومياً على الصعيد العالمى من حوالى ٢٠٠ مليار دولار فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١,٢ ترليون دولار فى عام ١٩٩٥.

ج - مخاطر هروب الأموال الوطنية:

ومن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية حيث أصبحت أقسام لا بأس بها من هذه المدخرات - في ضوء فتح حساب رأس المال - تفضل لأسباب مختلفة، الاستثمار في خارج بلادها الوطنية، رغم أن أغلب هذه البلاد تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن. وتوجد تقديرات للأموال العربية حالياً في الخارج بلغت نحو ١,٤ تريليون دولار، تستثمر وفق تقارير المصارف الدولية على شكل إيداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارات مالية في شركات وعقارات وفي أسواق الأسهم والسندات العالمية. كما وصل مبلغ الأموال التي يتم غسلها سنوياً في النظام المالي في أنحاء العالم إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار. (١)

د - مخاطر تعرض البنوك للآزمات:

لعل أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الآزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي المحلي والدولي، أو بعد إتمام هذه العملية. ففي خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٦ وهي الفترة التي تعاظمت فيها قوة دفع العولمة المالية، حدثت هناك آزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينها. بحيث أصبح من الوارد تماماً، أن تمتد المصاعب التي يعانيها الجهاز المصرفي في بلد ما إلى سائر القطاعات المصرفية في دول أخرى. فضلاً عن إلغاء القيود التي كانت مفروضة على الجهاز المصرفي في أبان فترة الكبح المالي كثيراً ما تهيء الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للإقراض، وبخاصة في ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية.

(١) رمزي زكي العولمة المالية دار المستقبل العربي ص ١١٧-١٤٠

لقد تعرض قطاع البنوك لنكسة شديدة في خريف عام ١٩٨٢، بتوقف المكسيك والأرجنتين وشيلي عن دفع ديونها في هذا العام، فحدثت أفلاسات كثيرة لعدد كبير من البنوك، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن أزمة البورصات المالية في نيويورك ولندن وفرانكفورت وطوكيو وتوريننتو، وهي البورصات التي كان التدويل قد أحدث فيها درجة عالية من الترابط والتكامل، فبلغت خسائر بورصة نيويورك وحدها في ١٩/١٠/١٩٨٧ حوالى تريليون دولار. رغم التقدم الهائل في تكنولوجيا البورصات وأساليب التنبؤ والبرامج والمعلومات.^(١) وفي سبتمبر ٢٠٠٨ حدثت أسوء أزمة مالية عالمية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، قد تفاقم الركود، وتشكل تحولا تاريخيا في النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي^(٢).

(١) د. رمزي زكي العولمة المالية (الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي) دار المستقبل العربي ١٩٩٩ ص ١٢٤ - ١٢٧

(٢) الأزمة تعبر عن خلل جسيم في هيكلية الاقتصاد العالمي، وتوحش القطاع المالي، الذي أصبح يفضل المشتقات، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتعويم العملات. منبت الصلة بالاقتصاد الحقيقي، ومرتعا خصبا للمضاربات، بسبب تحجيم دور الدولة، والخضوع لمنطق الحسابات القصيرة، وإطلاق العنان لقوى السوق. هذه الأزمة تشكل حكما تاريخيا على هشاشة الرأسمالية، وأنها ليست نظاما أبديا، وأن الخلاص من هذه الأزمات يتطلب ليس فقط تدخل الدولة، إنما التحول إلى نظام اقتصادي اجتماعي بديل.

مسيرة عالمنا من الانضباط إلى الفوضى

بدءاً من إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لهزيمة الفاشية، وتصاعد المد الاشتراكي في ذلك الوقت، واتساع حركات التحرر الوطني، دخل العالم مرحلة جديدة من التوازنات.. فقد كف النظام الرأسمالي عن أن يكون هو النظام الوحيد العالمي، وفقدت الرأسمالية هيمنتها المطلقة على الصعيد العالمي، وإنحدر النظام الاستعماري، وانفتحت بذلك أمام الشعوب طرقاً جديدة للنمو والتقدم والعلاقات الدولية..

كانت خريطة العالم السياسية التي تمخضت عنها هذه الحرب جديدة تماماً، حيث ظهرت ثلاثة مجموعات من الدول: المجموعة الأولى هي مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، والمجموعة الثانية هي مجموعة الدول الاشتراكية، والمجموعة الثالثة هي مجموعة البلدان النامية حديثة الاستقلال.

ونظراً لتباين هذه المجموعات الثلاثة من الدول، من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، ومن حيث الوضع النسبي الجديدة في الاقتصاد العالمي، فإن كل مجموعة من تلك الدول راحت تبحث عن حلها الاقتصادي والاجتماعي في إطار الفلسفة العامة للنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد فيها، وبما تسمح به مواردها وامكانياتها.

وفي هذا الخصوص لعبت دولة الرفاه الاجتماعي في المجموعة الأولى، والدولة الاشتراكية في المجموعة الثانية، وأيديولوجية التنمية التي تقودها الدولة في المجموعة الثالثة، أدواراً مهمة في تحقيق ذلك الحلم، حيث وفرت آنذاك: الآليات اللازمة لضبط حركة النظام الاقتصادي وشروطه الاجتماعية والسياسية،

ووضعت تناقضات البنية الداخلية للنظام تحت السيطرة، وضمان حد أدنى من توافق آليات إعادة الانتاج الموسع:

أولاً: مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية:

حدثت مصالحة أو تسوية تاريخية مؤقتة في المراكز الرأسمالية بين العمل ورأس المال، حين تغيرت موازين القوى لصالح الطبقات الشعبية، حيث تمكنت الحركة النقابية وأحزابها من اكتساب شرعية سياسية ووضعية اجتماعية لم تعرفها من قبل، فقد تضافرت شروط إجتماعية وسياسية وثقافية مناسبة لتنفيذ السياسات المستخلصة من قراءة فكر كينز، والانتقال من الكنزية الاقتصادية إلى الكنزية التاريخية، التي تتلخص في مجموعة اجراءات تستهدف تضبيب الأسواق، وتعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالدولة تظهر كأداة لتحقيق العقود الاجتماعية بوصفها تسويات ورؤى مجتمعية مقبولة، إستناداً إلى الديمقراطية.

وفي إطار القبول الواسع للنظريات العامة لكينز - في كافة مراكز المنظومة الرأسمالية العالمية - بدأت حركات التأميمات الشهيرة، وامتلكت الدولة بعض الصناعات الاستراتيجية الهامة كالحديد والصلب والفحم والطاقة والنقل.. الخ، كما زاد إنفاقها العام الجارى الموجه للخدمات الإجتماعية، كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعى ودعم المواد التموينية، أيضاً زاد إنفاقها الاستثمارى فى مجال الاشغال العامة، كما دخلت الدولة بثقل شديد فى مجال الصناعات الحربية، وبالتالي قفزت نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٧% فى كل من المانيا وبريطانيا عام ١٩٧٥ وفى إيطاليا إلى ٤٣,٣% والولايات المتحدة إلى ٣٥,٤% فى نفس هذا العام.

وبالفعل شهدت دول المنظومة الرأسمالية فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ تقدماً لامعاً حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فى ظل استقرار سعري، وانخفاض

ملموس فى معدلات البطالة، وزادت مستويات الاجور الحقيقية، والضمانات الاجتماعية مع نمو واضح لحركة التجارة الدولية فى ضوء استقرار نسبي واضح لأسعار الصرف.. وهنا اعتقد البعض أن عصر الأزمات قد ولى، وأن المخاطر التى تهدد النظام الرأسمالى العالمى دخلت ذمة التاريخ..

وبالإضافة إلى ما تقدم، لعبت البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب دوراً لا يقل أهمية فى توفير الاسس الضابطة والحافزة لهذا النمو المزدهر الذى ساد هذه المجموعات الثلاثة من الدول، والاقتصاد العالمى بصفة عامة. فعلى الصعيد العالمى لعبت الحرب الباردة والتنافس السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى دوراً إيجابياً فى إنكفاء هذا النمو فى ظل قطبية ضببطت موازين القوى والصراعات الدولية خلال تلك الفترة لصالح السلام العالمى. وفى هذا الخصوص لعبت منظمات الأمم المتحدة دوراً لا يجوز التهوين من شأنه. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى، واتفاقية الجات) الأطر المواتية لثبات أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية بالمقادير المناسبة، وتشجيع حركة التجارة الدولية (تصدير، واستيراد، واستثماراً). وفى هذا المناخ استطاعت البلاد النامية أن تستفيد من ظروف القطبية الثنائية، ومن ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما حصلت عليه من (معونات وزيادة فى صادراتها واستقرار فى أسعار صرف عملاتها وموازن مدفوعاتها).

منظومة الدول "الاشتراكية":

وفى مجموعة الدول الاشتراكية كانت وفرة الموارد، والملكية العامة لوسائل الانتاج، وإندماج الاحزاب الحاكمة فى جهاز الدولة على نحو صارم، والتخطيط المركزى، أموراً مكنت من التحكم فى توزيع الموارد والدخل القومى لصالح عمليات: التراكم والانفاق العام الحكومى على الخدمات الاجتماعية.. تلك هى

الاسس التي قام عليها نجاح منظومة الدول الاشتراكية في مضمار التنمية، ورفع مستوى المعيشة، خلال تلك الفترة.

وبالتالى أنجزت منظومة البلاد الاشتراكية - من خلال تجاربها - إقتصادات وطنية متمركزة على الذات، وحقوقاً إجتماعية هامة، لم يفلح فى تحقيقها أى بلد من بلدان رأسمالية الأطراف (التعليم - الحق فى العمل - الرعاية الاجتماعية) والسبب أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية نشأت على تربة ثورة وطنية شعبية، بينما برجوازيات الأطراف فى العالم الثالث تكونت فى خط سير التوسع الرأسمالى العالمى، وبالتالى اتخذت منذ البدء طابعاً كومبرادورياً سائداً.

لقد أثبت النظام السوفيتى من خلال التراكم المخطط مركزياً فعالية، طالما ظلت الغايات بسيطة تتلخص فى تسريع التراكم الاقصى (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية دفاعية، ستكون أول من يواجه تحدى الرأسمالية، بانزال الهزيمة بالمانيا النازية، ووضع حد لإحتكار أسحلة الدمار الشامل..

مجموعة باندونج ١٩٥٥ - ١٩٧٥ :

دشنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة فى النظام العالمى، فقد خلقت ظروفاً سمحت للطبقات الشعبية، وضحايا التوسع الرأسمالى، أن يفرضوا أشكالاً من التضبيب، والسيطرة على الفائض الاقتصادى، وكان لوجود المنظومة الاشتراكية، ونجاحها فى ميدان التوسع الاقصى والعسكرى، دوراً عزز ووسع هامش الإستقلالية لدى برجوازيات الجنوب، وبالتالى كانت أحد المحركات الرئيسية لهذه التحولات التى تمت خلال القرن العشرين.

ومن ثمة أمكن لدول مشروع باندونج ومجموعة الـ ٧٧ والأوبك أن تضع موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات، بهدف تقليص الاستقطاب العالمى، وكان هذا يستوجب فى الوقت نفسه أنظمة من التضبيب الوطنى،

والتضبيب الدولى، والتفاوض الجماعى شمال - جنوب، مكن الدولة الوطنية ذات الإستقلال النسبى من توفير الموارد اللازمة للتنمية من خلال: تأمين رؤوس الاموال الاجنبية، وتعبئة الموارد المحلية، والحصول على الموارد الخارجية..، مما كان له من أثر فى زيادة الانفاق العام الموجه للتراكم والارتقاء بمستوى المعيشة، فى ظل مناخ سياسى غلب عليه الطابع الشعبوى، الذى نجحت فيه لفترة نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.

وكاتجاه عام لهذه المجموعة يلاحظ سيطرة الدولة الوطنية على تنمية القوى الانتاجية، والايمان بأن هناك أنماطاً فنية محايدة يجب الأخذ بها وإمتثالها، وهذه التنمية لا تفترض مبادرة الجماهير، بل يكفى مساندتها.. مع محاولة هذه الانظمة المساهمة فى شبكة المبادلات الدولية، التى قد تؤدى إلى التبعية.

أ- إنهيار فاعلية آليات التضبيب

وتمضى الأيام والسنون.. وتبدأ الأحوال فى التبدل، إذ سرعان ما تنتهى فترة الازدهار اللامع التى سادت فى هذه المجموعات الثلاثة من الدول، وفى الاقتصاد العالمى عموماً، ليدخل العالم، بجميع أطرافه تقريباً، وابتداء من عقد السبعينات فى عصر يمكن تسميته: بعصر الأزمة الهيكلية المستمرة..

أ - فبالنسبة لمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية: دخلت دولة الرفاه وسياساتها الكنزيرة فى محنة شديدة، بعد ظهور الركود التضخمى (زيادة البطالة والتضخم فى آن واحد) وتدهور معدلات نمو الانتاجية وزيادة الطاقات العاطلة، وتفاقم أحوال الاختلال الخارجى (عجز ميزان المدفوعات). وفى مناخ هذه الأزمة هزمت الكنزيرة، وانهال النقد بلا رحمة على دولة الرفاه، وعلى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وصعدت الليبرالية الجديدة، بقيادة مارجرىت تاتشر ورونالد ريجان.

ب - بالنسبة للتجربة الاشتراكية فى التنمية: بداية من سبعينات القرن الماضى دخل نموذج التنمية الستالينى - فى تناقضات شديدة، بعد أن انتهت فاعلية:

وفرة الموارد والتراكم الموسع، وبرزت مشكلات التحول إلى النمو المكثف الذى يحتاج إلى تكنولوجيا أرقى، وأساليب متقدمة فى التخطيط والتنظيم والإدارة والتسعير، والحاجة إلى مراعاة الحوافز وإشارات السوق، والتحول من سياسة الكم إلى سياسة الكيف لتحسين الانتاجية، واللجوء إلى وسائل أدق وأكثر فاعلية، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، والحاجة إلى مزيد من الانفراج الديمقراطى، بالإضافة إلى أعباء وتكاليف سباق التسلح المرهقة.

ولأن تلك المشكلات والتحديات لم تجد حلاً مناسباً لها اعتمدت الدولة على التحديث النخبوى، باستخدام مزيج من الضوابط المؤسسية على: آليات السوق والأوامر الادارية، فى إطار مقتضيات النظام الاجتماعى، وسياسات الدولة التى تضع حدوداً لها.

وتصور جورباتشوف أن بإمكانه السيطرة على حركة الاصلاحات، ولم يتصور أن أغلبية الطبقة التى يمثلها حكمه سوف تتخطاه، بسبب تهافت الحزب، وتفكك وحدة الطبقة الحاكمة وانقسامها، ونمو الميول الاستهلاكية لهذه النخبة، وطموحاتها فى اللحاق السريع بالغرب ولو على حساب أى اعتبار وطنى، مما فاقم من تدهور الامور على النحو الذى أدى إلى الاحداث الدراماتيكية فى نهاية الثمانينات، بتفكك الاتحاد السوفيتى والقضاء على المنظومة الاشتراكية، وبدء عمليات التحول القسرى والصعب نحو الرأسمالية..

ج - فى بلدان الشرق والجنوب: أفاد النمو الاقتصادى الذى أطلقته عملية التضبيب، شرائح شعبية واسعة، لكنها توافقت بلا ديمقراطية سياسية وثقافية.. هذا الانغلاق العنيد فى وجه التعددية، كان يشرع بخطاب يزعم أن الأولوية للتنمية، وان الديمقراطية ستأتى لاحقاً، كنتاج عفوى للتطور، وتشير الخاتمة النهائية لتلك المرحلة إلى تعميق الاستلاب السلعى، وتدمير فى البيئة الطبيعية، ولم تتحقق الآمال التى عقدت فى الشرق والجنوب.

الأمر الذى يشير إلى أن برجوازية الأطراف أصبحت كومبرادور، وأن مشروع التنمية الرأسمالية فى الأطراف هو مشروع عجوز وطوباوى، حيث فشلت تلك النماذج فى تغيير أبنية الإنتاج التابعة والمشوهة، وتمخضت عن حدوث تفاوت صارخ فى توزيع الدخل والثورة القومية، وتهميش قطاعات واسعة من الناس، ثم لاحقتها بعد ذلك كارثة الديون الخارجية، بالاضافة إلى التبعية التكنولوجية المتزايدة، وتغلغل أنماط الاستهلاك الرأسمالية، والتأثير السلبى فى ميدان الثقافة والايديولوجيا..

والسؤال الآن هل يجوز العودة إلى الخلف باستخدام نفس أشكال التضبيب السابقة من أجل مواجهة التحدى؟ الواقع أن هذه الفكرة لا تصمد أمام الامتحان، لأنها لا تأخذ بالاعتبار القراءة النقدية للمرحلة السابقة كما أسلفنا، ولا تقييم اعتباراً للتحويلات العميقة التى أنتجتها (إنجازات) تلك المرحلة: الطموح فى ممارسة الديمقراطية، والوعى بالتدمير البيئى والاستلاب السلعى، أيضاً المتغيرات التى نمت فى الخريطة السياسية للعالم المتمثلة فى سقوط المنظومة السوفيتية وضرب حركة التحرر الوطنى، وتهافت اليسار الأوروبى، وتفاقم الاستقطاب.

أيضاً التحويلات الهائلة فى أدوات السيطرة العالمية الآن المتمثلة فى ثورة التكنولوجيا، الهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمى، تعزيز قبضة الاحتكارات المالية على الموارد الطبيعية للأرض، والاحتكارات العاملة فى حقل الاتصالات والاعلام التى لا تكتفى بقولبة الثقافة العالمية، بل تفتح وسائل جديدة للتلاعب السياسى، وإحتكار أسلحة الدمار الشامل!، هذه الأدوات أصبحت تحدد مجتمعه الإطار الذى يعبر من خلاله قانون القيمة المعولمة حالياً عن نفسه فى مواجهة الشرق والجنوب، تلك تحديات جديدة لا يمكن الإجابة عليها إلا بالتطلع إلى الامام، أى بتجاوز المرحلة الراهنة، من دون تغذية أى حنين للماضى، قريباً أم بعيداً.

فى ضوء هذه الخلفية من التطورات، عاد النظام الرأسمالى لىحتوى سائر دول المعمورة (بإستثناء بضعة دول). إلا أنه فى عودته الجديدة يفتقد للآليات العالمية، وأيضاً المحلية، التى هيات له عناصر النمو والاستقرار فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا ألقينا الآن إطلالة سريعة على الاقتصاد العالمى فسوف نلحظ مدى ضخامة حجم الفوضى التى تعربد فى أطنابه وتبعده، يوماً بعد الآخر، عن السير فى دروب الاستقرار والنمو، إلى الحد الذى يدفع عدداً من المفكرين إلى القول، بأن شيئاً ما بدأ يلوح فى الأفق يتعلق بتحول الاقتصاد العالمى للرأسمالية. على ان تلك ليست هى قضيتنا الآن. أن ما يعنينا هنا هو رصد عناصر الفوضى المختلفة التى تكاد أن تصيب الاقتصاد العالمى فى مقتل. وهذه العناصر، هى، فى الحقيقة انعكاس لأزمة اشمل واعمق، هى أزمة تراكم رأس المال على صعيده العالمى.

ب- أزمة تراكم رأس المال العالمى:

تراكم رأس المال يتحقق عادة عبر عمليات الإدخار والاستثمار، وهو فى الحقيقة القاطرة التى تشد كافة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة جميعها، وأزمة تراكم رأس المال الحالية فى النظام الرأسمالى، تتجلى منذ ما يزيد عن ربع قرن فى تردى معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى - الصناعة والزراعة - وهو الأمر الذى إنعكس فى وجود فائض إدخارى من رؤوس الأموال، راح يبحث عن منافذ ومجالات الاستثمار المربح فى الأسواق المالية والمضاربات.. وبالتالى دخل الاقتصاد العالمى فى مرحلة ركود طويلة المدى، الأمر الذى أثار كثير من الأزمات والاضطرابات والفوضى.

إفتقاد الاقتصاد العالمى لقيادة مركزية سليمة:

منذ أن نشأت الرأسمالية وهى تحتاج لقيادة مركزية على صعيد العالم -
أى لدولة نواة مهيمنة - تنظم وتقود وتوجه حركة المنظومة الرأسمالية. وهى
التي تتولى إدارة البيئة الاقتصادية العالمية والبيئة السياسية والاجتماعية المواتية
لتراكم رأس المال على الصعيد العالمى (هولندا ق ١٦ - ١٨، بريطانيا ق ١٩،
الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية) وعادة ما تكون دولة النواة القائدة
هى أقوى دولة من حيث حجم الدخل القومى وفوائض رؤوس الأموال التى
تملكها ومن حيث القوة الاقتصادية والعسكرية، وأهمية القيم الانسانية
والحضارية التى تدافع عنها.

وبمقدار ما يعترى الضعف قوة هذه الدولة، أو تنازعها دولة أخرى أو دول
أخرى بمقدار ما تتعرض المنظومة للاضطرابات والأزمات، وهذا هو الحاصل
الآن، فقد تعرضت دولة النواة وهى الولايات المتحدة لضعف نسبى واضح فى
العقود الثلاثة الأخيرة مما اثر على قدرتها على قيادة المنظومة بسبب: تراجع
الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى فى الاقتصاد العالمى، نتيجة لبروز وصعود
قوة الاتحاد الاوروبى واليابان والصين وتحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة
صافية ابتداء من عام ١٩٨٥، وإلى عجز الموازنة الفيدرالية، وعجز ميزان
مدفوعاتها وتقلب قيمة الدولار وعدم استقرار سعر صرفه، أيضاً إلى إزدواجية
القيم والمعايير الاخلاقية التى تمارس بها سياستها الخارجية.

فى عبارة أخرى الاقتصاد الأمريكى أصبح ينفق أكثر مما ينتج بالداخل،
أصبح إقتصاداً يستهلك ويستثمر ويستورد بشكل يفوق حجم ما ينتج ويصدر
ويصدر، بيد أن الأمريكيين استطاعوا إلقاء كلفة تدبير هذه الفجوة فى الموارد
على العالم الخارجى..

البعد التدميري لتراكم رأس المال:

والرأسمالية العالمية لم ترحم البيئة ومواردها وهي تسعى نحو الربح، فكان نهبها وتبديدها وتدميرها في معظم الأحيان مباحاً مادام الربح متاحاً. ولم تحترم أنساق البيئة فأصابتها بالإرهاك والتآكل.. وتحولت الطاقة والأدوات البانية إلى أسلحة دمار شامل، بسبب التراكم المنفلت، والحساب القصير المدى، الذي يتعامل مع كل من الإنسان والطبيعة كسلعة.^(١)

وبعد.. ماذا يمكن أن ترسم لنا عناصر الفوضى السابقة لصورة الاقتصاد العالمي حالياً ومستقبلاً؟ من الجلى أن تلك الصورة مأزومة وقاتمة، حيث يخيم على عالمنا منذ ثلاثين عاماً أجواء الأزمة والركود وتزايد البطالة، وتتسع فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويعيش ما يقرب من مليار فرد في حالة فقر مدقع، وأن هناك ملايين من البشر المشردين واللاجئين.

لكن الملاحظة أو المفارقة في هذا الخصوص، هو أنه بالرغم مما يعانيه عالمنا من ركود وفقر وبطالة، فإن رأس المال العالمي يتجه للتوحد على الصعيد العالمي بسرعة مذهلة، وهذا ما نراه الآن في عمليات الاندماج الكبرى والسريعة التي تحدث بين كبرى (شركات السيارات، وشركات النفط، والبنوك العملاقة، وشركات التأمين، وشركات الأدوية، وشركات الطيران.. إلى آخره)، وعبر عمليات التوحد والاندماج هذه تزايد فيها معدلات الانتاجية والأرباح، ولكنها في نفس الوقت تطرد المزيد من عمالها وموظفيها إلى الشوارع.. انه حقاً عالم غريب.. بعد أن أصبح فيه حق الربح يفوق حق الحياة.

(١) راجع:

تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	مستقبلنا المشترك	عالم المعرفة	رقم ١٤٢.
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية	إصدار الأمم المتحدة		١٩٩٢.
ال أرض في الميزان	مركز الأهرام للترجمة		١٩٩٢.
البيئة وقضايا التنمية	عالم المعرفة		رقم ٢٨٥.
مذكرة حول التنمية المستدامة	مؤتمر جوهانسبرج		٢٠٠٢.
أسامة الخولي			
مؤسسة هينرخ بل			

إن إقامة التوازن النسبي المؤقت بين القوى الاجتماعية والشعوب والتضبيب، الذى ساعد على التقدم والتنمية - فى الفترة من عام ٤٥ - ٧٥ - إقتضى ثلاثة عقود رهيبة ١٩١٤ - ١٩٤٥، تخللتها حربان عالميتان، وثورتان كبيرتان الروسية والصينية، وأزمة عميقة فى الثلاثينات، وصعود الفاشية وإندحارها، وسلسلة طويلة من المذابح الاستعمارية وحروب التحرير.

ومع تفاقم أزمة تراكم رأس المال العالمى، وسقوط المنظومة الاشتراكية، وتصفية حركة التحرر الوطنى، وتهافت اليسار الأوروبى وإضعاف هيئة الأمم المتحدة، انفصل النشاط الاقتصادى المالى عن الانتاج المادى، وصعد الاقتصاد الرمزى ونشطت المضاربة، ودبت آليات الفوضى فى العالم، ومن ثم إنهارت فاعلية آليات التضبيب. وأصبحت ممارسة السلطة لا تخرج عن إدارة الازمات على مستوى الأجل القصير والجزئى. فالسلطات لا تسعى لإقامة قاعدة سليمة تتيح التوسع على أسس مجددة، إنما تكتفى بإدارة الواقع المتأزم، دون تجاوز العلاقات القائمة، فالرأسمالية تعيش على الأزمات، وهى مرادف لعدم الاستقرار الدائم.. وحالياً يتفاقم الاستقطاب الهادف إلى التوسع والهيمنة، من خلال أدوات السيطرة العالمية مع إخضاع دول الجنوب لنظام أشبه بالادارة المركزية الخارجية الصارمة لإقتصادياتها.

-
- | | | | |
|---------------|--------------------------|---------------------|-------|
| ١ - رمزى زكى | فى وداع القرن العشرين | دار المستقبل العربى | ١٩٩٩. |
| ٢ - رمزى زكى | العولمة المالية | دار المستقبل العربى | ١٩٩٩. |
| ٣ - سمير أمين | الاقتصاد السياسى للتنمية | دار الغارابى | ٢٠٠٢. |

خاتمة

منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، بدأت تتهار فاعلية آليات التضبيب في النظام الرأسمالي، وتطور ميزان القوى بدرجة متطرفة لصالح رأس المال.. بدأت أزمة تراكم رأس المال بسبب انفصال النشاط الاقتصادي عن الإنتاج المادي، وصعود الاقتصاد الرمزي، ونشاط مضاربات ربوية، أخذت طابع ريعي طفيلي، في أسواق العقارات والخدمات والمعادن والتسويق والأعلان. ولازال الاقتصاد العسكري محرك النمو، والقوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا، والبحث والتجارة والعمالة، واشعال الحروب المحلية، وبذلك أصبح أهم أداة لمواجهة الأزمة (راجع حجم تجارة السلاح على مستوى العالم).

وفي التخوم المهمشة تنفجر أزمة الديون الخارجية، وتتحول البرجوازية الحاكمة الى الكومبرادورية، ويعاد دمج التخوم في الاقتصاد العالمي، لتعميق ظاهرة التدويل، وتهميش قطاعات واسعة من الناس.

ومن ثمة أصبحت ممارسات السلطة لاتخرج عن ادارة الأزمات، لاتقيم قاعدة سليمة تتيح التوسع على أسس مجددة. عولمة غير مضبطة، تحبس الرأسمالية في حركة الركود، وتعمل على تفكيك الحقوق الاجتماعية التي سبق أن اكتسبتها الطبقات الشعبية بكفاحها الطويل.

النظام الرأسمالي المعولم، له حدوده التاريخية، يتحدد مستقبله ومصيره، بتناقضاته الرئيسية المتمثلة في الأزمات الاقتصادية، وأستلاب الإنسان الذي أصبح سلعة، يتحرك في نظام عالم المال والأستقطاب. ويؤدي التراكم المنفلت لرأس المال الى تدمير متعاضم للطبيعة، وتغيرات مناخية، ونضوب في الموارد، وتلويث الماء والهواء والارض. هكذا نصل الى حقيقة أن العقلانية الرأسمالية

أصبحت عاجزة عن اقتراح الوسائل الملائمة لإدارة مستقبل البشرية. فهي تواجه أزماتها المتلاحقة على مستوى الأجل القصير، وعلى المستوى الجزئي، دون سعي لإقامة قاعدة سليمة، تتيح التوسع على أسس مجددة، إنما تكفي بإدارة الواقع المتأزم.

والسؤال الآن هو هل يمكن ترشيد الرأسمالية، والإجابة أن هذا الأمر قد يتحقق، بشرط تغيير موازين القوى، لتوفير الآليات اللازمة لضبط حركة النظام الاقتصادي، وشروطه الاجتماعية والسياسية، ووضع تناقضات البنية الداخلية للنظام تحت السيطرة، وضمان حد أدنى من توافق آليات إعادة الانتاج الموسع.

حاليا المقاومات والتناقضات الاجتماعية دائما حبلى بالبدايل والمشاريع الجديدة. فالكنزية الجديدة تعمل على تصحيح نقائص النظام، وجعله أكثر انسانية، دون المساس بالسوق الرأسمالي كمحرك للاقتصاد، مع تقنين النظام للحد من آثاره الضارة. وخلق آليات قادرة على التخفيف من المظالم الاجتماعية، ولهذا التيار عدة تنويعات، ترفض في الأساس التوحش الرأسمالي.

مابعد الرأسمالية، اتجاة يرى أن منطق النظام هو الشيء الواجب تغييره، لأنه لايتفق مع متطلبات المجتمع، بإعادة تنظيم الاقتصاد على أسس جديدة. بمعنى أن منطق الرأسمالية ذاته مطعون فيه، لأنه لايستهدف الا تحقيق أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن الأضرار التي تصيب حياة الإنسان والبيئة. فالرأسمالية عزلت الاقتصاد عن المجتمع، وجعلته شيئا قائما بذاته، حيث الاقتصاد الصرف يتعالى تجريديا على الواقع ويلغيه من خطابه، كما يظهر الاقتصاد الصرف كأداة ممتازة لإدارة الأزمة لا الخروج منها.

فالمنطق الرأسمالي يحول التنمية الى مجرد استهلاك غير محدود، وغير متساو، ومدمر للتوازنات في الطبيعة والكرامة الانسانية، وبعيدا عن الرقابة الشعبية.

المشروع الآخر ينطلق من مفهوم أن السوق علاقة اجتماعية، وبالتالي فالإقتصاد هو بناء اجتماعي، وعلى هذا الأساس يقترح بدائل جذرية، في إطار توازن جديد للقوى، الأمر الذي يتطلب تحرك سياسي اجتماعي للسير على طريق البدائل:

١. السيطرة على أنشطة المضاربات، أو وقفها كلياً.
٢. عزل قطاعات من الأنشطة عن المنطق التجاري للسوق مثل التعليم والثقافة والصحة.
٣. التجمعات الاقتصادية الإقليمية، هي قاعدة أكثر قوة وفاعلية، للمفاوضة مع الإقتصاد المعولم، وخلق تعددية قطبية، وتعديل العلاقات بين الشمال والجنوب رداً على الاستقطاب.
٤. هيكل جديدة للأمم المتحدة، وتفعيل منظماتها.
٥. دور جديد للمجتمع المدني يسمح بتحول الناس إلى مواطنين فاعلين، وليسوا مجرد منتجين ومستهلكين.

وفي كل الأحوال تدخل في الحسبان المصالح الاجتماعية المختلفة، تحليل النظام، وتشخيص التحديات، وتحديد الأهداف الممكنة، وتعبئة القوى السياسية والاجتماعية، فليس التاريخ محكوم بحتمية الإقتصاد البحت، أنه نتاج الردود الاجتماعية على الميول التي تعبر تلك القوانين عنها. الردود التي تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية، التي تمارس في إطارها تلك القوانين وظيفتها. المقاومة المنظمة المتماسكة هي التي تكييف حركة التاريخ الحقيقي، بدرجة لا تقل فاعلية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالي الخالص.

أهم المصطلحات

الاسطورة: myth

- قصة مقدسة أو دينية، تولدت في المراحل الأولى للتاريخ، تروى أحداث غريبة أو خارقة للطبيعة، تدور حول القوى الغيبية العليا، أو أصل العالم، والنظم الاجتماعية، وتاريخ البشر. يتعلق محتواها بخلق الظواهر الطبيعية أو فوق الطبيعية أو الثقافية. درست باعتبارها مصادر للتاريخ الشفاهي، وكمفاتيح للكشف عن القيم المجتمعية المهيمنة، وتعميم وشرح الظواهر المختلفة للطبيعة والمجتمع.
- تتميز الأسطورة بتناقلها وانتشارها على نطاق واسع، وتأثيرها العميق نسيج مضطرب من الخيوط، تبدو وكأنها تنشئ عالماً خارج دائرة التوضع المكاني والزمني الحادث. تستطيع أن تحمل معنى في علاقتها بالمطلق، نزعة نحو تحليل الأحداث، وتفسير الوجود، والتساؤل عن أصله وغاياته. إنها الإطار الأسبق والأداة الأقدم للتفكير الإنساني، وقد تبنت الديانات بضع أساطير أساسية..
- الشكل الظاهر للأسطورة أنها رموز كامنة ومعان عميقة.. قدمت لمختبرات علوم الاجتماع والانثروبولوجيا مادة قيمة لا تقدر بثمن. تاريخياً تسجل التجارب الأولية وتعبر عن خبرات عاناها الجنس البشري في مطلع حياته، مما يجعلها ذاكرة الجماعات الأولى: تأملات لإنسان القديم، وحكمته واسلوبه في المعرفة والتفسير والتعليل، فالاسطورة نظام فكري متكامل.
- كما أننا نلمح تأثير كبير لنمط الانتاج الاقتصادي على مضمون وصياغة الاسطورة، فصورة آدم وحواء في جنة عدن مثلاً، ما هي إلا ترديد

للمرحلة الاقتصادية الأولى القائمة على النقاط الطعام، في فترة ما قبل الحضارات. أما السقوط الناتج عن الأكل من شجرة المعرفة، فيرمز إلى قبول التحد الناتج عن مغادرة مرحلة الوئام مع الطبيعة، التي ميزت المجتمع الأمومي، والدخول في مرحلة الصراع مع الطبيعة والصراع الاجتماعي ونشأة ظاهرة الاغتراب.

التحقيب: periodisation

وحدة التاريخ الكوني تتمثل في تعاقب ثلاث أنماط إنتاج هي: نمط الانتاج المشاعي، نمط الانتاج الخراجي، نمط الانتاج الرأسمالي - الذي يتسم بخصائص عامة كونية - كل طور من الأطوار الثلاثة منفصل عن الطورين الآخرين، بعصر إنتقالي، و باعتبار أن الطبقات محددة في إطار هذه التشكيلات الاقتصادية، التي تتحكم بتلك الانظمة الاجتماعية، من خلال العلاقة الجدلية بين الصراع الطبقي والقاعدة الاقتصادية . ولئن كان الصراع الطبقي هو محرك التاريخ ، فان هذا الصراع يندرج في إطار دولاني - قومي، يحدد مدلوله وأشكاله ومخارجه. أيضا تحقيب التاريخ لابد أن يقوم على الجدلية ما بين هذه الاتجاهات العامة، و التطورات اللامتكافئة التي تتجلى من خلالها هذه الاتجاهات.

الانسان: Human

تناولت الانثروبولوجيا الفلسفية طبيعة الانسان بشكل مجرد، متجاهلة طبيعته الاجتماعية، وفي المسيحية تأكيد على تقسيم طبيعة الانسان الى روح وجسد، وإن البدن أصل الخطايا والآثام، مع تركيز على العالم الداخلي النفسي للانسان الذي يكفل له الخلاص، وفلسفة عصر التنوير ترى في الانسان وحدة حية لمختلف القوى والقدرات، وتصوره مركزاً للعالم، مع تأكيد على إستقلالية الانسان، ولا محدودية قدراته الخلاقة.

الماركسية ترى أن ماهية الانسان ليست شيئاً مجرداً، يخص الفرد مأخوذاً على حدة. فالانسان ليس شيئاً معطى مرة واحدة وإلى الأبد، حيث يتعذر تكون الانسان خارج المجتمع. ففي مجرى العمل ينمى الانسان ويطور قدراته ومواصفاته، ويخلق عالمه الاجتماعى المتميز، ويجسد كل غنى الشخصية البشرية. ان ماركس لم يكن ينطلق فى بحثه من سؤال الانسان، ومشتقاته الايديولوجية، إنما كان ينطلق من البنية الاجتماعية الاقتصادية، ويعتمد على مفهوم التاريخ أساساً له، ومن ثمة تلاشت لديه مقولة الاغتراب، والجوهر الانسانى، التى لا يقبل بها الحقل النظرى. فالمفهوم يشير الى العلم، بينما تشير المقولة الى فضياء التأمل الفلسفى .

التاريخى و المنطقى:

مقولتان فلسفيتان، تعبران عن العلاقة بين عملية التطور الفعلية وبين انعكاسها فى الفكر. فالتاريخى هو عملية التطور الفعلية لشيء ما، مثل تطور المجموعة الشمسية، ونشوء الانسان، وتاريخ المجتمع البشرى، وتطور التكنيك واللغة والفكر والعلوم، فهذه كلها تمثل التاريخى، اى عمليات موضوعية، تمت أو تتم الآن . أما المنطقى فهو التصوير النظرى للتاريخ، ولكن ليس عبر تتبع ووصف كامل مجرى العملية بكل غناها وتفاصيلها وأحداثها، الجوهرية منها والعرضية، وإنما عبر تحليل عمليات تطور الشيء وتشكله، تحليل ما بين جوانبه من علاقات وقوانين وروابط وحلقات وتفاعلات، تحضر فى حالة الشيء المتطورة .

وثمة وحدة، تربط بين التاريخى والمنطقى. ان المنطقى يعكس التاريخى بصورة مجردة عن الصدف والتعرجات فى التاريخ الواقعى، فيأتى تصويراً "مستقيماً"، "معدلاً"، للتاريخى وبهذا المعنى يأتى المنطقى مفتاحاً لفهم التاريخى.

القانون: "Scientific" - Law

علاقة أو رابطة عامة بين الظواهر فى الطبيعة والمجتمع. يتسم بالضرورة والموضوعية، ويتجلى فى كافة الاحوال المكانية والزمانية. يحكم كافة ظواهر الواقع (الطبيعة والمجتمع والفكر) بصورة مستقلة عن إدارة البشر ووعيهم. وعما إذا كان الناس يعرفون به أم لا، وتشكل القوانين التى توصل إليها العلم أساساً للتفسير والتنبؤ.

البنىوية: Structure

تعايش عدة أنماط من الإنتاج فى البنية الاجتماعية، هو الشكل الضروري لوجودها التاريخي في كل زمان من أزمنتها. لكن غي منطق البنىوية نجد أن التماسك الداخلى فى البنية الاجتماعية هو بالدقة في غياب الصراع الاجتماعي، فالبنية الاجتماعية التاريخية متماسكة بذاتها، وإعادة إنتاج البنية بذاتها يرجع الى منطق التماثل. بعبارة أخرى البنىوية اتجاة لغوي وفلسفي، ينظر الى البنية الاجتماعية من منطلق تثبتي تزامنى synchronic مسقطا عنها عنصر التعاقب التاريخي، مهملا ما فيها من تناقضات، وما تحتويه من امكانات مستقبلية، وهي بهذا المنهج تعد امتدادا للوضعية، ولكن بأدوات أخرى.

الاقتصادوية:

تحدد أطوار نمط الإنتاج بحركة تطور القوى المنتجة، فى انفلاتها من علاقاتها البنىوية بعلاقات الإنتاج، فنتكلم عن ثورات صناعية وتكنولوجية، واكتشافات للطاقة والثورات الالكترونية ... الخ. أى حصر أطوار نمط الإنتاج فى هذه القفزات التكنولوجية. ويطرح أوجست كونت فكرة التطورية والاستمرارية التاريخية. وأن التغير يكمن فى تطور دائم مستمر فى قوى الإنتاج، دون حاجة الى تحويل بنية علاقات الإنتاج القائمة، أو على أساس الابقاء عليها، بمعنى ان تطور الإنتاج الرأسمالى فى حركه تطور دائم صاعد. وأن الازمة ليست سوى حادث عارض .

فالاقتصادية ترى فى حركة تجدد نمط معين من الانتاج تولداً تلقائياً لبنية متماسكة، أى أن البنية الاجتماعية تتحرك بذاتها، فى آلية اقتصادية بحت، مع وضع الصراع الاجتماعى خارج حركة البنية. الاقتصادية تعزل حركة البنية فى حركة إعادة الانتاج، عن حركة الصراعات السياسية والاجتماعية .. لكن مفهوم الاستمرارية التاريخيه هذا يعجز عن تفسير القطع البنىوى، أو التحول البنىوى الذى يتم فيه الانتقال من بنية الى اخرى.

الارادية: Voluntarism

تظهر بشكل عام فن ممارسات الصراع الاجتماعى، فى شروط تاريخية محدودة. من تأزم الصراع ، يتولد فيها وهم اجتماعى ، بضرورة التغير حالاً ، قبل أن تكون التناقضات الاجتماعية قد بلغت بالفعل درجة نضجها ، اى نقطة انصهارها. هى محاوله إفتعال ثورة، عند أى أزمة يمر بها تطور البنية الاجتماعية، ودون تحديد علمى لطبيعة هذه الأزمة (هل هى أزمة اقتصادية أم سياسية هل هى أزمة ايدولوجيه، أم هى أزمة هيمنة طبقية) أى دون رؤيه العلاقة الفعلية، التى تربطها بالحركة المحورية للصراع الاجتماعى. الارادية تنظر الى الأزمة بشكل مجرد عن وجودها الفعلى.

الرصد الكرونولوجى: Chronology

سرد للأحداث، تبعاً لتسلسلها الزمنى، تسجيل عام متتابع، يخلو من التحليل والتفسير ومن إكتشاف القوانين التى تحكم حركة الظاهرة.

التكوين الاجتماعى الاقتصادى:

نمط الانتاج هو مفهوم تجريدى، يعبر عن درجة تطور قوى الانتاج عند لحظة معينة. بينما مفهوم التكوين الاجتماعى الاقتصادى هو مفهوم ينهض على التجسيد الملموس للواقع التاريخى العينى، حيث تحتويه تشكيلة متداخلة متشابكة ومتزامنة من أنماط الانتاج المتعددة، تتعايش معاً، يهيمن نمط إنتاج معين كمستوى حاكم، وتصبح

الانماط الاخرى مجرد انتقاليه أو ثانوية. بمعنى تميز وسيطرة نمط إنتاج معين، تتمفصل معه مجموعة معقدة من أنماط الانتاج الخاضعة له.

التناقض: Contrariety

علاقة داخلية بين ما للشيء أو العملية من نزعات وجوانب، يتداخل أحدهما مع الآخر وينفيه في الوقت ذاته (وحدة و صراع الاضداد) والديالكتيك هو دراسة التناقضات في جوهر الاشياء. ويتسم التناقض بشمولية الطابع، لأن الاشياء كلها تتغير وتتطور باستمرار، والتناقض نفسه يتغير ويتطور. أما مراحل تجليه فهي التمايز والاستقطاب والتصادم والتناحر، وهو ينتقل من الوحدة المباشرة للجوانب المتضادة الى الصراع بينهما، من ثم الى حلها، وحل التناقض يعنى صيرورة الشيء شيئاً آخر، جديداً، له بدوره، تناقضاته، التي لا تزال كامنة. وبذلك يكون التناقض لب الديالكتيك، لأنه مصدر كل حركة وكل تطور .

الأيديولوجيا: Ideology

نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والاخلاقية والفلسفية، وهى جزء من الوعي الاجتماعى، تتحدد بظروف حياة المجتمع المادية، وتعكس العلاقات الاجتماعية. وفي الايديولوجيا المعبرة عن مصالح الطبقات الرجعية، ينعكس الواقع، كقاعدة عامة، انعكاساً مشوهاً. ورغم أن تطور الأيديولوجيا تتحدد فى النهاية بالظروف الواقعية، وعلاقات البشر الاجتماعية، فانها تتمتع باستقلالية نسبية، وتأثير على باقى الظواهر الاجتماعية، وضمنا على الأساس المادى الذى ولدها. جرامشى رأى أن الطبقة السائدة تستعين بالأيديولوجيا لتفرض هيمنتها، والتوسير أكد على ضرورة إحلال العلم محل الأيديولوجيا، عن طريق الأنقطاع المعرفى.

القطيعة المعرفية:

تعنى رفض النظرية التراكمية فى المعرفة، وشق طريق جديد، فلا تعود اللحظة تكراراً كمياً للتاريخ، بل هى عمل دعوب، هى إنجاز للحدث. وزمان القطع البنىوى يكسر البنية الاجتماعية، هو زمان دخول البنية الاجتماعية فى قفرتها البنىوية مرحلة جديدة Turning point ، ويبلغ الصراع الاجتماعى حده الاقصى، ويكون العامل السياسى مسيطراً.

القفزة:

عملية الانتقال الجدلية من كيفية معينة الى اخرى، وتختلف القفزة او النقلة عن التغيرات الكمية، بأنها تعنى إنعطافاً جذرياً فى التطور. وتأتى القفزة حلاً للتناقضات الداخلية، ونفياً جديلاً للقديم، وترسيخاً للجديد، وهى تجرى عبر تحولات كمية متلاحقة لكافة ميادين الحياة الطبيعية والاجتماعية، وتعنى دوماً تحولاً نوعياً، أى انقطاعاً فى تدرج التغيرات الكمية.

الجبرية: Fatalism

مذهب يقول بتبعية الناس الكاملة إما لقوى غيبية، وإما لفعل قوانين الواقع المحيط، التى ينبغى على الناس الاذعان لها بدون تحفظ. ويقوم فى صلب الجبرية عدم نضج بالمعرفة العلمية، أو الخطأ فى حل مسألة السببية، حيث يبالغ إما فى دور الضرورة، أو دور الصدفة، كما وتتفى الجبرية قيمة نشاط الناس الواعى، كأداة لتحقيق الضرورة الموضوعية، إستناداً الى معرفة القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع.

الكومبرادورية:

كلمة برتغالية، تعنى فى الأصل المواطن الذى يعمل فى خدمة الأوروبى. ثم أصبحت تطلق على وكلاء الشركات الأوربية فى الصين. وفى المرحلة العالمية الجديدة أصبحت البرجوازية المحلية فى الأطراف مجرد حزام نقل آليات التبعية

لحساب رأس المال المدول. خصوصاً وأن نشأتها التاريخية كانت من خلال الغزو الاستعماري. وهذا يعني ارتباطها بنيويا بالعولمة الرأسمالية.

ايتوبيا: Eutopia

كلمة Eutopia يونانية الأصل معناها المكان الفاضل، أما كلمة Outopia فمعناها: لا مكان. على أساس أن اليوتوبيا هي تصور خيالي يرسم فيه صاحبه مجتمعاً فاضلاً وحكيماً وسعيداً. أما بهدف التخطيط العلمي لمثل هذا المجتمع على نحو ما فعل افلاطون، والفارابي القرن العاشر. وأما بهدف الهروب من مجتمعه القائم، الي مجتمع خيالي فاضل على نحو ما فعله توماس مور. وفي القرن ١٨ ظهرت يوتوبيات مختلفة تطمح الى التخطيط لمجتمعات فاضلة على أسس مثالية.

الشعبوية: Populism

اتجاه يظهر خلال المراحل أو الفترات الانتقالية، أثناء الحاق التكوينات الاجتماعية التقليدية بالنمط الرأسمالي - بكل المصاعب والأزمات المترتبة على ذلك - ويكون هدف الحركة الشعبوية التاريخي هو البحث عن سبيل قومي خاص متميز للحياة والتحرر، يتخطى الأطار البرجوازي، ويحافظ على التراث، مع التبشير بمنظومة قيم طوباوية، معزولة عن الحركة الاجتماعية، أو اتباع سياسة رد الفعل والرفض السلبي والاحتجاج. حركة تلقائية عفوية ليس لها برنامج محدد، ضمن رؤية استراتيجية، والأنفجار الشعبوي غير المحسوب، الذي يعجز عن تقديم بديل ايجابي فعال قد يؤدي الى كارثة. يتمتع بقدرة سلبية يستطيع بها أن يفجر النظام ويهدمه، دون أن يتحول الى بديل ايجابي.

الشكل الشعبوي في السلطة قد يتمثل في أنجاز اصلاحات من فوق، مع مساندة شعبية تحت قيادة كاريزمية، دون اطلاق مبادرة الجماهير، الأمر الذي يؤدي الى التصفية، بمجرد ضرب هذه الزعامة.

أهم المراجع

- | | | | |
|------|------------------------------|------------------------------------|--------------------|
| ١٩٨٥ | دار الثقافة للنشر | الدولة فى العالم الثالث | ١ - أحمد زايد |
| ١٩٧٠ | دار المعارف | الاقتصاد السياسى | ٢ - اوسكار لانج |
| ١٩٧٩ | دار بن خلدون | تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى | ٣ - أحمد صادق سعد |
| ١٩٧٩ | دار الطليعة | ست دراسات فى النمط الاسيوى للإنتاج | ٤ - أحمد صادق سعد |
| ١٩٨١ | دار الحدائنة | تاريخ العرب الاجتماعى | ٥ - أحمد صادق سعد |
| ١٩٨١ | دار الحدائنة | نشأة التكوين المصرى وتطوره | ٦ - أحمد صادق سعد |
| ١٩٦٩ | دار الكاتب العربى | فلسفة التاريخ | ٧ - جورجى بليخانوف |
| ١٩٤٧ | مكتبة النهضة | التفسير الاشتراكى للتاريخ | ٨ - راشد البراوى |
| ١٩٨٥ | الهيئة المصرية العامة للكتاب | بحثاً عن التراث العربى | ٩ - رفعت سلام |
| ١٩٩٣ | دار سينما للنشر | الليبرالية المستبدة | ١٠ - رمزى زكى |
| ١٩٩٩ | دار المستقبل العربى | العولمة المالية | ١١ - رمزى زكى |
| ٢٠٠٦ | دار القارابى | فلسفة التاريخ عند ابن خلدون | ١٢ - زينب الخضيرى |
| ١٩٨٠ | دار الطليعة | الطبقة والأمة فى التاريخ | ١٣ - سمير أمين |
| ١٩٩٣ | دار الآداب | سيرة ذاتية فكرية | ١٤ - سمير أمين |
| ٢٠٠٣ | دار القارابى | نقد روح العصر | ١٥ - سمير أمين |
| ٢٠٠٢ | دار الأمين | مستقبل الجنوب فى عالم متغير | ١٦ - سمير أمين |
| ٢٠٠٢ | دار القارابى | الاقتصاد السياسى للتنمية | ١٧ - سمير أمين |

- ١٨ - سمير أمين ما بعد الرأسمالية المتهاكمة دار الفارابي ٢٠٠٢
- ١٩ - عبد العزيز عزت فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ١٩٥١
- ٢٠ - عبد الغفار مكاوي خواطر في فلسفة التاريخ مجلة الفكر المعاصر ١٩٧٠
- ٢١ - على بركات التاريخ وقضايا المنهج مجلة قضايا فكرية ١٩٩٢
- ٢٢ - على مبـروك اللاتاريخية وازمة الخطاب العربي المعاصر مجلة قضايا فكرية ١٩٩٥
- ٢٣ - عبد الوهاب المسيري نهاية التاريخ والنظام العالمي الجديد مطبوعات التضامن ١٩٩٧
- ٢٤ - عطيات أبو السعود الامل واليوتوبيا في فلسفة أرنست بلوخ منشأة المعارف ١٩٩٧
- ٢٥ - عطيات أبو السعود الوعي التاريخي بين الماضي والمستقبل مجلة عالم الفكر ٢٠٠١
- ٢٦ - فراس السواح دراسة في الاسطورة دار الكلمة ١٩٨٠
- ٢٧ - فرناند برودال مدرسة الحوليات الفرنسية مجلة المنار ١٩٨٠
- ٢٨ - فؤاد مرسي الرأسمالية تجدد نفسها عالم المعرفة ١٩٩١
- ٢٩ - فوزي الاخناوي مقدمة منهجية في علم التاريخ مجلة تحديات ثقافية عدد ١٤
- ٣٠ - قاسم عبده قاسم تطوير مناهج البحث في الدراسات التاريخية عالم الفكر ١٩٨٩
- ٣١ - كارل بوبر بؤس الايديولوجيا دار الساقى ١٩٩٢
- ٣٢ - محمود عبد الفضيل التشكيلات الاجتماعية، والتكوينات الطبقية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨
- ٣٣ - كريم مروة الفكر العربي وتحولات العصر دار الفارابي ٢٠٠٦
- ٣٤ - محمد حافظ دياب صادق سعد والكتابة التاريخية مؤسسة عيال ١٩٩٢
- ٣٥ - محمود أمين العالم دفاع عن التاريخ دار الهلال ١٩٧٠

١٩٨٩	دار الثقافة الجديدة	مقدمة ابن خلدون مدخل ابستمولوجى نظرية الثورة عند مهدى عامل مفهوم الزمن فى الفكر العربى التاريخ والنظرية	٣٦ - محمود أمين العالم
١٩٩٢	مجلة قضايا فكرية		٣٧ - محمود أمين العالم
٢٠٠٠	دار المستقبل العربى	فوكوياما ونهاية التاريخ	٣٨ - محمود أمين العالم
١٩٧٣	المكتب المصرى الحديث	الاقتصاد السياسى	٣٩ - محمد دويدار
١٩٩٧	دار الجامعة الجديدة	الاقتصاد الدولى	٤٠ - محمد دويدار
١٩٨٥	دار الفارابى	أزمة الحضارة العربية	٤١ - مهدى عامل
١٩٨٨	دار الفارابى	نقد الفكر اليومى	٤٢ - مهدى عامل
٢٠٠١	دار الفارابى	فى تمرجل التاريخ	٤٣ - مهدى عامل
١٩٨٧	الهيئة المصرية العامة للكتاب	العلم والاعتراب والحرية	٤٤ - يمنى الخولى
١٩٩٦	دار الثقافة للنشر	مشكلات العلوم الانسانية	٤٥ - يمنى الخولى
٢٠٠٠	عالم المعرفة	فلسفة العلم فى القرن العشرين	٤٦ - يمنى الخولى
١٩٨٦	معهد الانماء العربى		٤٧ - الموسوعة الفلسفية العربية
١٩٨٦	دار التـقـدم		٤٨ - المعجم الفلسفى المختصر
١٩٨١	دار الطليعة		٤٩ - الموسوعة الفلسفية
١٩٨٩	دار الفارابى		٥٠ - موجز تاريخ الفلسفة

فهرس تحليلى

تمهيد

الفصل الأول: اشكالية المنهج فى علم التاريخ

صفحات

٢٢-٩

المنهج كآلية فى البحث التاريخى:

- * الاسطورة والتاريخ
- * التراث العبرانى والتاريخ
- * العرب والتاريخ قبل الاسلام
- * العرب والتاريخ بعد الاسلام

٣٠-٢٣

منهج البحث التاريخى فى الغرب:

- * البدايات الأولى لعلم التاريخ
- * فى اليونان القديمة
- * فى العصور الوسطى

٤١-٣١

تدوين التاريخ:

- * فى عصر النهضة
- * فى عصر التنوير
- * الاطار الاجتماعى التاريخى
- * التغيرات الأيديولوجية
- * حركة الجدل وفلسفة التاريخ
- * الملامح الأساسية لفكر الحركة التنويرية

فلسفة العلم والتاريخ:

"ميكانيكية التحكم والتقدم"

* الحتمية العلمية

* الحتمية الاجتماعية

* الحتمية التاريخية

* المنهج الوضعي

* كارل بوبر والنزعة اللاتاريخية

* النسبية وأزمة المنهج

* البحث عن إطار نظري

الفصل الثاني: هل توجد نظرية تستوعب حركة التاريخ؟

* بنية الزمن التاريخي

* مفهوم الزمن في الفكر العربي الاسلامي

* المفهوم الموضوعي للزمن

* الزمن التاريخي عند أرنست بلوخ

منهج ابن خلدون في التاريخ

* أول مبشر بالتفسير المادي الجدلي للتاريخ

* الضرورة عنده تمسك بعناصر العالم جميعاً،

والسببية تتبع من أرضية الضرورة

* تاريخية الظواهر العمرانية، مع تقصى الوقائع على المدى الطويل

* العلاقة الفاعلة بين البنية الفوقية والتحتية

• مقدمته، قطيعة معرفية مع الفكر العربي الاسلامي

نمط الانتاج الآسيوي:

* مدخل لفهم تاريخ الشرق السياسي والديني

* الدولة موحدة ومركزة، تعمل كجهاز حاكم ومالك

* الدولة تملك المبادرة السياسية، وتقوم

بالوظائف الاقتصادية والإدارية والدفاعية
* الأيديولوجية الدينية تكرر السلطة المطلقة
* التحالف: بيروقراطي عسكري كهنوتي

٩٢-٨٣

المادية التاريخية وفلسفة تغيير العالم:

* قانون التوافق بين البنين العلوى والأساس الاقتصادى
* ما هو العامل الذى يقلب التوازن، ويدفع للحركة؟
* الظواهر الاقتصادية، تحكمها قوانين موضوعية.
* مفهوم الضرورة والحتمية يرادف مفهوم الامكانية.
* لا حتمية ميكانيكية فى التاريخ

١٠١-٩٣

الحتمية التكنولوجية وحركة التاريخ:

* هل التكنيك متغير مستقل، والمجتمع متغير تابع؟
• التراكم التقنى يُنتج فقط احتمالات، وامكانية،
لا ضرورة حتمية
* الحياة الاقتصادية تسير فى محيط اجتماعى
* هل الانسان يصنع تاريخه؟

١٠٥-١٠٢

مدرسة الحوليات:

* التحقيب فى حركة طويلة
* ادخال الحياة اليومية فى مجال التاريخ، (الانثروبولوجيا التاريخية)
* التأكيد على لحظات القطع التاريخية الحاسمة

١٠٩-١٠٥

فوكوياما ونهاية التاريخ:

* فوكوياما يتبنى فكرة هيجل، بأن التاريخ العام يتجه الى نهايته.
* التطور خطى، فى إطار الليبرالية الرأسمالية، والثورة التكنولوجية.
* ملاحظات نقدية

١١٦-١١٠

* التصور النظرى للتاريخ

الفصل الثالث: حركة التاريخ في زمن العولمة

١٣١-١١٨

• النسق الرأسمالي العالمي، وحدة التحليل الأساسية

- * تحديد مفهوم الأزمة
- * تاريخ الرأسمالية ومنطق التراكم
- * العلاقات الاجتماعية وصيرورة التاريخ
- * أزمة انهيار آليات التنظيم
- * لحظات القطع والتحويلات النوعية

١٥٠-١٣١

آليات ضبط أزومات التراكم في:

- * المرحلة الماركنتيلية
- * الرأسمالية الصناعية
- المرحلة الاحتكارية

- * التراكم والتطور اللامتكافئ
- * نمط الهيمنة بين اجزاء رأس المال الدولي
- * التدخل الحكومي في النظام الرأسمالي
- * الأزمة الكونية لتراكم رأس المال
- * صعود الرأسمالية المالية
- * المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية

١٦٢-١٥٢

مسيرة عالمنا من الانضباط الى الفوضى:

- * في البلدان الصناعية الرأسمالية
- * في منظومة الدول "الاشتراكية"
- * مجموعة باندونج ١٩٥٥ - ١٩٧٥
- * انهيار آليات التنظيم
- * أزمة تراكم رأس المال
- * افتقاد الاقتصاد العالمي لقيادة مركزية سليمة
- * البعد التدميري لتراكم رأس المال

١٦٥-١٦٣

• خاتمة

١٧٣-١٦٦

١٧٦-١٧٤

١٨١-١٧٧

• أهم المصطلحات

* قائمة المراجع

* فهرس تحليلي

للمؤلف

الكتب:

١. المسألة الزراعية فى الدول النامية
وتجربة الاصلاح الزراعى فى مصر
توزيع دار الثقافة الجديدة ١٩٧٣
٢. مصر الفرعونية بين الماضى و الحاضر
دراسة فى دور الدولة المركزية
فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى
دار الثقافة الجديدة ١٩٩٣
٣. دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولى
دار الثقافة الجديدة ٢٠٠٠

أهم المقالات المنشورة :

١. حقوق الانسان و الضمانات الدولية
كتيب ١٩٨٨
٢. الإنسان والبيئة
كتيب ١٩٨٩
٣. اطار عام لطرح مشكلة البيئة
مجلة التربية المعاصرة ١٩٩٤
٤. مقدمة منهجية فى دراسة علم التاريخ
مجلة تحديات ثقافية ٢٠٠٣
٥. قراءة فى نشأه التكوين المصرى
مجلة تحديات ثقافية ٢٠٠٣
٦. أزمة التحول فى التكوين المصرى حتى القرن ١٨
مجلة تحديات ثقافية ٢٠٠٥
٧. محمد على والطريق الشرقى الى الرأسمالية
كتيب ٢٠٠٥

اختلفت محاولات الإنسان الأولى لتسجيل تاريخه، بالصياغات الأولى الأسطورية، حيث لم يكن له دور واضح في الفعل التاريخي. كانت الأسطورة تحكم التاريخ، ولم تكن العملية التاريخية نتاجا لتفاعل الإنسان مع بيئته، في إطار زمني محدد..

بداية من عصر التنوير أراد الإنسان أن يعرف مكانه في التاريخ، أراد أن يفهم إلى أين تسير البشرية، حاول أن يفسر الأحداث التي تجري حوله. بدأ يطرح على نفسه تساؤلات متتالية: هل هو سيد مصيره، وصانع تاريخه.. بالوعي والاستنارة، وتصحيح الأفكار؟

هل التراكم التقني والمعرفي يحكم تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قوانين موضوعية، لها صفة الحتمية التاريخية؟ هل التاريخ يتجه إلى نهايته في إطار الليبرالية الرأسمالية والثورة التكنولوجية؟

ما هو أثر الأزمة الكونية لتراكم رأس المال، وانهيار آليات التضبيب، وصعود الرأسمالية المالية، ومخاطر العولمة، على مصير الإنسان؟

ما هي الأطر والآليات والفاعليات التاريخية، التي يمكن أن تستخدم لضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمي، وهندسة النزاعات الدولية وبناء عالم جديد؟

هذه بعض الأسئلة الهامة، التي يحاول هذا الكتاب تقديم إجابة عن

